رساله در حل لغات [illegible]

هذه الرسالة
وما يتلوها مما علقه الفاضل الكامل
المحقق المدقق الفقيه المتكلم الحكيم الرباني
الحاج شيخ محمد بن المرحوم الحاج محمد زمان
الكاشاني أعلى الله مقامه

رساله در شرح تجرید خفری

بسم الله الرحمن الرحیم

یقول الحوج المربوبین الی الله المستعان ابو عبد الله محمد بن الحاج محمد زمان شرح الله صدره بنور الحکمة ونور قلبه بالعرفان

اما بعد التحمید للحمید المجید القدیم العلیم الحکیم والصلوة والتحیة والتسلیم علی رسوله واهل بیته الهداة اللهامیم فقد قال اسوة الافاضل المحققین وقدوة الاماثل المدققین المخصوص من الرب المنان بالذهن الثاقب والفهم الداری جمال الدین محمد الخوانساری فیما کتبه علی التجرید وما یتعلق به قال المص طاب ثراه وجود العالم بعد عدمه الخ قال الفاضل المعاصر سلمه الله فی الحواشی الفخریة یعنی به البعدیة الزمانیة اذ لا شک ان تقدم العدم علی الوجود لیس ذاتیا ولا طبیعیا وظ انه لا یتصور من اقسام التقدم ههنا سوی الزمانی وفیه ما افاده والدی العلامة طاب ثراه من ان تقدم عدم العالم علی وجوده لو کان زمانیا لزم ان یکون قبل کل زمان زمان لا الی نهایة ویلزم القدم والزمان الموهوم الذی اثبته الاشاعرة قبل وجود العالم غیر صحیح عند المحصلین

من المتکلمین

من المتکلمین ومنهم الطوسی کما یظهر من تصفح کلامهم وایضا ما ذکره من ان تقدم العدم علی الوجود لیس ذاتیا ولا طبیعیا ثم عند الحکماء کما صرحوا به فی اثبات الحدوث الذاتی انتهی والظ کما یستفاد من کلام الشارح فی بحث الامور العامة ان مراد المص من البعدیة ههنا هو البعدیة بالذات التی اثبتها المتکلمون وجعلوها قسما سادسا وزعموا ان تقدم اجزاء الزمان بعضها علی بعض من هذا القبیل لکن التحقیق انه لا محصل له اذ لا نجد له معنی معقولا سوی الحقیقة بل الظ انه تقدم بالزمان فان ذلک التقدم اذا عرض لغیر الزمان کان بواسطة زمان مغایر للسابق والمسبوق واذا عرض لاجزاء الزمان لم یحتج الی زمان مغایر لهما وان عرض للزمان وغیره لا بد ان یکون لذلک الغیر زمان واما الزمان فلا یحتاج الی زمان اخر وح فعدم الزمان یجب ان یکون فی زمان لکن یکفی فیه الزمان الموهوم وح فلا بد من القول بالزمان الموهوم وسنحقق القول

فيه عنقريب ان شاء الله وأما ما ذكره في ذيل ايضا فيرد عليه
ان مراده انه ظ انه ليس يتقدم عدم الزمان على وجوده
تقدما ذاتيا لانه لا يمكن تقدم العدم على الوجود تقدما
ذاتيا اصلا فاندفع المنع الذي ذكره على ان فيما ذكره
الحكماء في اثبات الحدوث الذاتي من تقدم عدم الممكن
على وجوده تقدما ذاتيا البتة تاملا ليس ههنا موضع
تحقيقه فافهم ثم قال سلمه الله ثم اقول يشبه ان يق اذا
كان وجود العالم متناهيا في جانب البداية كما هو مذهب
المليين كان للعدم تقدما عليه سوى التقدم الذاتي
الذي اثبته الفلاسفة لعدم الممكن على وجوده المعبر
عنه بالحدوث الذاتي شبيه بالتقدم الزماني الذي
للحوادث الزمانية ولاجزاء الزمان بعضها على بعض
عندهم في عدم اجتماع السابق والمسبوق والفرق ان
لتقدم الزمانيات ملاكا في الخارج متجددا متصرما
مستمرا يعرض لاجزائه ما يحصل من تجدده وتصرمها
واستمرارها في الخيال ذلك التقدم اولا وبالذات

ثم بتوسطها يعرض للحوادث ولهذا يعرض له خواص
التقدير والتكم بخلاف تقدم العدم على وجود
العالم على مذهب المليين فانه ليس له مثل ذلك الملاك
ولا يمكن تقديره وتعيينه ولا يكون فيه قرب وبعد
وزيادة ونقصان الا بمحض التوهم ونظيره لما
قالوا ان فوق محدد الجهات لا خلاء ولا ملاء مع ان
الفوقية متحددة به فكما ان العقل هناك يعلم من
تناهي البعد المكاني ان وراءه عدم صرف ونفي
محض وينتزع من ذلك ويحكم بمعونة الوهم ان لهذا
العدم المحض فوقية ما على المكان والمكانيات
كفوقية بعض اجزاء الزمان على بعض مع انه لا مكان
هناك كذلك ههنا يعلم من تناهي الزمان والزمانيات
في جانب البداية ان وراءها عدم صرف ونفي محض
ويحكم بان لهذا العدم الصرف قبلية ما على وجود
العالم والزمان شبيه بقبلية اجزاء الزمان بعضها
على بعض وهذا هو المراد من قول المص وجود العالم

نعبد عدمه بل هذا هو الحدوث الزمانى المتنازع فيه
بين المليين والفلاسفة ولا يلزم من ذلك وجود
زمان قبل الزمان بل مجرد ذلك الزمان الموجود
مع ملاحظة تناهيه كاف لانتزاع الوهم وحكم
العقل بهذه القبلية وليس هذا اثبات الزمان
الموهوم كما ليس ذلك اثبات المكان الموهوم
فتدبر انتهى وانت خبير بان سبق العدم على الزمان
على ما افاده لا يرجع الا الى كون الزمان متناهيا
من غير ان يكون سبق عدم حقيقة بل بمحض التوهم
وهذا ليس الا القول بالقدم بالحقيقة لانه اذا لم
يكن انفصال بين ذات الواجب تعالى وبين العالم
ولا يمكن ان يق اصلا انه كان الواجب ولم يكن العالم
فيكون العالم قديما البتة ولو اطلق عليه الحادث
فلا يكون الا بمجرد الاصطلاح على اطلاق القديم
الحادث على ما كان زمانه متناهيا وغير متناه وهو
لا يفيد وبالجملة انه لا بد على طريقة الملة من القول

بوجود

بوجود الله العالم بدون العالم بان يكون بينهما انفصال
وعلى ما ذكره هذا الفاضل لا يكون كذلك بل يكون وجود
العالم متصلا بوجوده تعالى من غير انفكاك ولا
انفصال بينهما ولو جوز هذا فلم لا يجوز كونه غير متناهية
ايض اذ لا يلزم فيه الا عدم الانفصال وهو قد لزم
فى صورة التناهى ايض لا يق انه ليس وجود الواجب
تعالى زمانيا فلا معنى لاتصال العالم بالواجب و
انفكاكه عنه لانا نقول فعلى هذا اذا كان الزمان غير
متناه ايض لا اتصال للعالم به تعالى فلم لا يجوزه
والحل انا لا نقول انه يجب ان يكون زمان يصح ان
يق كان الواجب فيه ما لم يكن العالم حتى يرد ما ذكرت
بل الغرض انه يجب ان يتحقق انفصال بين الواجب و
العالم يصح فيه قولنا كان الواجب على المعنى الذى
يصح الان ولا يكون العالم فيه ولم يتحقق ذلك على
ما افاده هذا الفاضل على ان الظ انه كما يق
فى الاجسام انه زمانى بمعنى ان وجوده مقارن لوجود

الزمان نعم لا يصح ان يق انه زمانى بمعنى ان وجوده
ينطبق على الزمان مثل الحركة ولا يصح ذلك فى الجسم
ايضا وعلى هذا فلا اشكال اص هذا ما يخطر بالبال
على سبيل الاحتمال فان كان من الحق فهو الحق وان
كان من الوساوس الشيطانية فنعوذ بالله منه والله
يعلم حقيقة الحال واما النظير الذى ذكره من قولهم لا
خلاء ولا ملاء فوق المحدد فهو قول على سبيل التوسع
والمقص انه لا شئ وراءه بدون توهم فوقية اص فلا
يصلح للتنظير على انه على تقدير صحته مما لا يفيد بعد
ما بينا انه لا يجوز ان يكون حدوث العالم بهذا الوجه
فتامل والله الموفق واذ قد بلغ الكلام هذا المقام
فلا باس ان نذكر طريقة السيد المحقق الداماد قدس
سره فى حدوث العالم فان ما ذكره هذا الفاضل
انما استخرج منه فنقول انه زعم ان حدوث العالم
المتنازع فيه انما هو الحدوث الدهرى لا الذاتى و
لا الزمانى وخلاصة ما قاله فى تحقيقه انه مسبوقية

الوجود بالعدم الصريح المحض لا مسبوقية بالذات بل
مسبوقية انفكاكية غير زمانية ولا سيالة ولا متقدرة
ولا متكممة والفرق بينه وبين الحدوث الزمانى ان
الحدوث الزمانى هو الوجود بعد العدم المتقدر
السيال الواقع فى الزمان القبل قبلية زمانية
متكممة وفى هذا الحدوث ليس العدم متقدرا اصلا
اص بل ان هو الا محض مسبوقية الوجود بالعدم المحض
واللَّيس الساذج ولما كان وعاء الوجود الصريح
المسبوق بالعدم الصريح المرتفع عن افق التقدر
واللاتقدر هو الدهر لا الزمان لانه وعاء الامور
المتقدرة المتغيرة السيالة ولا السرمد لانه
وعاء محض الوجود الثابت الحق المتقدس عن عروض
التغير مطلقا والمتعالى عن سبق العدم على الاطلاق
فالحدوث بحسب سبق العدم الصريح احق الاسماء
واجدرها بالحدوث الدهرى ونحن نقول انه
اذا اتصف العدم فى نفس الامر بانه سابق على الوجود

سبقا غير ذاتي كما يظهر من بعض كلماته فيكون البتة محتاجا
الى وعاء وظرف يكون فيه ويتصف هو لا محالة بالتقدم
والتكمم وغيره وكونه سابقا عليه بدون ذلك مما لا
نقدر على تعقله فلعله يحتاج الى لطف قريحة لم
يكن لنا وان لم نقل بسابقيته بحسب الحقيقة كما يشير اليه
ايضا بعض كلماته حيث ذكر ان في السبق الذاتي و
الزماني ليس الوجود مسبوقا بالعدم المقابل له اذ
سلب الوجود في مرتبة نفس الماهية من حيث هي لا يقابل
الوجود الحاصل في الواقع من تلقاء العلة
الفاعلة بل يجامعه وكذا العدم السابق على الوجود
سبقا زمانيا لا يقابل ذلك الوجود لاختلاف الزمان
بل يقابله العدم في ذلك الوقت الذي كان فيه الوجود
بخلاف الحدوث الدهري اذ ليس في الدهر توهم الامتداد
والانقسام اصلا فلا يكون حد العدم الصريح السابق
في الدهر ممتازا في التوهم عن حد الوجود الحادث من
بعد بل انه يبطل عقد السلب الدهري ويقع في حيزه

عقد

6

عقد الايجاب الثابت الدهري فلا نفهم ح معنى للحدوث
والمسبوقية بالعدم اصلا بل ليس القدم الا هذا
وبالجملة ما افاده مما لا يصل اليه فهمي ولا يحيط به
وهمي و لكن قد نقلناه لعله يهتدي به احد من المحصلين
والله الموفق وهو المعين وقال بعض المحشين من
تلامذة هذا السيد لنا بعين له ان تقدم العدم
على الوجود يكون شبيها بالتقدم بالذات بمعنى ان
العدم يكون متحققا مع المتقدم بالذات فالعدم
يكون ما مع المتقدم بالذات وبهذا الاعتبار اطلق
عليه المتقدم وفيه ان كون العدم مع المتقدم
مما لا يتصور الا اذا كان في وعاء فلا بد من القول
بالزمان الموهوم وهو بفرضه وايضا ذلك العدم
اما ان يكون مع العالم ايضا او قبله لا مجال للاول
فيكون قبله فلا ينفع الفرار منه والقول بان اطلاق
المتقدم عليه على سبيل المجاز فافهم ثم ذكر السيد قد
ان القول بالزمان الموهوم على ما ذكره المتكلمون

المتكلمون من تكاذيب الوهم الظلمانية وتلاعيبه وتصاوير القريحة السوداوية وتخاييلها اما اولا فلما تعرفت انه لا تتوهم فى الدهر حد وحد وتصرم وتجدد وفوات ولحوق وامتداد وانقضاء وتماد وسيلان اذ ذلك من لوازم وجود الحركة واتصال التغير وتدريج الحصول شيئا فشيئا واذا كان كذلك فكيف يتصور فى العدم الصريح الساذج والليس الصرف البات تمايز حدود وتلاحق احوال وتغاير احيان واختلاف اوقات حتى يتوهم التمادى والسيلان والنهاية واللانهاية انتهى وفيه انا لا نم ان الاتصاف بالامتداد والانقضاء وامثالهما فرع وجود الحركة لم لا يجوز ان ينتزع من استمرار وجود الواجب امر ممتد على سبيل التجدد والتقضى بل الظاهر انه كذلك ولا استبعاد فيه كيف وانهم يقولون ان الحركة القطعية تنتزع من الحركة التوسطية والزمان ينتزع من الآن السيال

فكما

فكما جاز هناك انتزاع الامر الممتد المتجدد المتقضى من الامر الشخصى الذى لا امتداد فيه ولا انقسام ولا تجدد ولا انقضاء فكذلك يجوز ههنا ايض بلا تفرقة اصلا هذا ومن هذا ظهر فساد ما ذكره بعض المحشين فى ابطاله من انه اذا كان امرا موهوما له منشأ انتزاع فننقل الكلام فيه فهو اما واجب او ممكن لا جائز ان يكون واجب الوجود فيكون ممكن الوجود فيلزم وجود قديم سوى الله تعالى لانا نختار انه ينتزع من الواجب تعالى ولا دليل على ابطاله وهو لم يذكر الا الدعوى فتدبر فافهم واما ثانيا فلانه لو تصحح فى العدم ما توهموه لكان هو الزمان بعينه او الحركة بعينها اذ كان متكمما سيالا كله ازيد لا محة من بعضه وابعاضه متعاقبة غير مجتمعة فاما انه بالذات على تلك الشاكلة فيكون هو الزمان او بالعرض فيكون هو الحركة فهذا طلقوا على الزمان او على الحركة اسم العدم فليت شعرى باى ذنب استحق

هو بعض المحشين [illegible]

الزمان او الحركة سلب الاسم والالحاق بالعدم انتهى
وفيه انا لا نقول باتصاف العدم بالتقدم والتأ
وغيره الا بالعرض باعتبار اتصاف وعاء به ولا
يلزم منه كونه زمانا او حركة والحاصل انا نقول
ان عدم العالم كان نفسه وعاء ممتد بتجدد ويقضي
كوجود زيد في الزمان وكما انه لا يلزم منه كون وجود
زيد زمانا او حركة كذلك لا يلزم هناك ايضا كون
العدم زمانا او حركة بل ليس الا كعدم زيد في زمان
قبل زمان وجوده ولا تفاوت الا بان هذا الزمان
يتبعض بالليل والنهار ويتصف بامثال ذلك من
الصفات وليس ذلك في ذلك الزمان فاللازم
على هذا ليس الا وجود الزمان هناك والقائلو
ن به يلتزمونه لا كون العدم هو الحركة او الزمان فتامل
قال واما ثالثا فلانه يلزم ان يكون الباري الحق سبحانه
واقعا في حد بعينه من ذلك الامتداد العدمي متقدما
عن ذلك والعالم في حد اخر مخصوص حتى يصح تخلل

المراد بالوجوه الّتي هي الوجوه الاعتبارية
منه طاب ثراه

ذلك الامتداد الموهوم بينه سبحانه وبين العالم ويصح
تأخر العالم وتخلفه عنه سبحانه في الوجود فاذن اذا
كان ذلك الامتداد غير متناهي التمادي كان غير
المتناهي محصورا بين حاصرين هما حاشيتاه وطرفاه
انتهى وفيه ان مرادهم بقولهم بين الباري الحق واول
العالم زمان موهوم ازلي انه كان قبل العالم امتداد
موهوم لم يكن العالم فيه وكان الحق تعالى فيه بالمعنى
الذي يقال الآن انه تعالى موجود لا ان ذلك الزمان واسطة
بينه تعالى وبين العالم بحيث يكون هو تعالى في احد الحدين
والعالم في الحد الاخر حتى يلزم كون غير المتناهي محصورا
بين حاصرين وهذا ظاهر جدا قال واما رابعا فلان
حدود ذلك الامتداد سواسية متشابهة اذ لا اختلاف
في العدم ولا مخصص من استعداد او حركة او غير ذلك
ولم اختص العالم بهذا الحد ولم يكن حدوثه في حد
الاخر قبله انتهى وفيه ان هذا مجرد دعوى بلا دليل
لعله كان اختلاف في اجزائه لانه ليس عدما محضا لا

يجري ذلك فيه بل امر نفس امري وقع العدم فيه فتأمل
واما خامسا فلان المتقدس عن الغواشي والعلايق
تكون مع اى امتداد فرض ومع كل جزء من اجزائه وكل
حد من حدوده غير متقدرة على سبيل واحد ومحيطا
بجميع اجزائه وحدوده على نسبة واحدة موجودا كان
ذلك الامتداد او موهوما على ما تلى عليك غير مرة
فاذن اختصاص العالم بحد من حدود ذلك الامتداد
الموهوم لا يثمر تأخره وتخلفه عن الباري الحق جل سلطانه
اص فانه اذا كان امتداد الزمان الموجود بالقياس اليه
سبحانه احد بذلك انتهى وفيه ان القول بالامتداد
المذكور ليس الا لتصحيح تحقق العدم قبل الوجود
وقد صح ذلك ومرادهم من تخلف العالم من الحق سبحانه
ليس الا ذلك لا انه كان الواجب في وقت لم يكن العالم
فيه حتى يتوهم ان الواجب برئ من الكون في الوقت فلم
يصح ذلك على انك قد عرفت انه يمكن القول بمقارنته
وجوده تعالى للوقت فيصح التخلف بهذا المعنى

معية

حاصله على هذا التسلسل ان الزمان الموهوم بالقياس اليه

ايضا

ايضا فتذكر قال واما سادسا فلان الزمان والمكان
شقيقان متضاهيان مرتضعان في الاحكام من
لبن واحد ومن ثدي واحد فكما وراء الامتداد
المكاني اعني فوق الفلك الاقصى المحدد للجهات
العالم عدم صرف لا خلاء ولا ملاء ولا امتداد ولا
لا امتداد ولا نهاية ولا لا نهاية واذا بلغ السطح المحدب
منه انسان لم يمكنه ان يمد يده ويبسطها لا لمصادم
ومانع مقداري بل لعدم الفضاء والبعد وانتفاء
المكان والجهة فكذلك وراء الامتداد الزماني عدم
صريح لا امتداد ولا لا امتداد ولا استمرار ولا لا استمرار
ولا نهاية ولا لا نهاية ولا زيادة ولا نقصان فاستمع
القول واتبع الحق ولا تكونن من الجاهلين انتهى
كلامه رفع مقامه وضعفه ظ لانه مجرد تمثيل لاثبات
المقامات الحكمية فتدبر وقد ذكر ايضا في تضاعيف
كلامه انه لا يجوز ان يكون الحدوث المتنازع فيه هو
الحدوث الذاتي لاتفاق الحكماء على الحدوث بذلك

المعنى ولا الحدوث الزماني لان من العالم المبحوث
من حدوثه نفس الزمان ومحله وحامل محله والجواهر
العقلية المفارقة لعوالم الازمان والاماكن واسا
فكيف يظن بافلاطن وسقراط ومن في مرتبتهما من
اعاظم الفلاسفة وائمتهم انهم يثبتون الحدوث
الزماني للعالم الاكبر ويقولون ان نفس الزمان و
محله وحامل محله والجواهر المفارقة مسبوقة الوجود
بالزمان وحاصله الذات في الزمان وليس بمفوه بذلك
من في دائرة العقلاء والمحصلين ونحن نقول اما الحكماء
فيجوز ان يكون كلامهم في الحدوث الذاتي وكونه متفقا
عليه بينهم حـ وكان نسبة الخلاف الى ارسطاطاليس
وامثاله من خطا الناظرين في كلامهم وعدم فهمهم لما
هو مرادهم على ما حققه الفارابي في الجمع بين الرايين
بل الظ كما يشهد به الفحص انه قد كان التكلم في الحدوث
الذاتي والمناظرة فيه شايعا بينهم فلعله ذهب بعضهم
الى القدم بذلك المعنى ايض وان لم يظن ذلك في

شان

شان ارسطاطاليس وامثاله واما المتكلمون فلا شك
ان غرضهم اثبات الحدوث الزماني ايض ولا استبعاد فيه
اذ مرادهم بالعالم ما سوى ذلك الامتداد الموهوم فان
المراد بما سوى الواجب تعالى من الموجود وانه الامتداد
المذكور لا وجود له فلا اشكال من جهة الزمان واما
محله اى الحركة وحامل محله اعنى الافلاك فلا محذور
في القول بحدوثهما زمانا على رايهم فانهم لا يقولون
بالحالية والمحلية المذكورة بل عما هو راى الحكماء
واما الجواهر العقلية فالعقل لا يقول به المتكلمون
والنفس لما كان فيها جهة مادية فيمكن ان يطلق عليه
الحدوث الزماني بهذا الاعتبار على انك قد ظهر بما سبق
انفا انه يمكن ان يقال ان كونها حادثة بمعنى انه
كان زمان لم يصح فيه ان يق انها موجود على وجه يصح
الان ذلك بل قد ظهر انه يمكن القول بكونها زمانية
اى مقارنة للزمان ح فلا اشكال اصلا وهذان
الوجهان يجريان في العقل ايض على القول بوجوده
كما لا يخفى هذا فقد ظهر بما قررنا ان القول بالزمان

للدم

الموهوم مما لا يمكن ابطاله بمثل هذه الوجوه وان معنى
حدوث العالم لا يتصحح بحسب ظ ما وصلنا اليه الا بالتمسك
به بل يتراءى ان ربط الحادث بالقديم ايض لا يتصحح
الا بالتشبث به للخ فح ينبغي ان ينظر فيه هل هو مما
يخالف الشرع ام لا فان لم يكن مخالفا له فيها ونعمت وان
ان كان مخالفا له على ما يشعر به ظ بعض الآثار فيجب
ترك الاقتحام فيه والوقوف عند الشبهة عسى الله
ان ياتي بالفتح او امر من عنده انه ولي التوفيق انتهى
كلامه رفع في عليين مقامه وظ ان المنقول صدر
الكلام عن الفاضل المعاصر تم عند قوله انتهى .
فان الحكم بالانتهاء انما يتعلق به اذ لم يبق ما يصلح
لذلك غيره وهذا مع ظهوره بحيث لا يكاد يخفى على
احاد المبتدئين من المحصلين مما ينكشف من النظر في
كتاب ذلك الفاضل المعاصر فان هذه الحاشية
مسطورة فيها بالعبارة التي حكاها المحقق طاب ثراه
الى قوله كما صرحوا به في اثبات الحدوث الذاتي فما وقع
فيما بين المبدأ والمنتهى كله من افادات ذلك الفاضل السيد

ولا مجال لتوهم تخلل كلام المحقق في اثنائه وذلك من
الوضوح بمكان وح فالمراد بقوله وفيه ما افاده والدي
العلامة طاب ثراه انما هو والد الفاضل المذكور وهو
الصدر الشيرازي صاحب الاسفار كما صرح به المحقق
طاب ثراه في اوائل تعليقاته في الحاشية حيث قال هو
الفاضل ميرزا ابرهيم بن النحرير المحقق مولانا صدرا
الشيرازي وعلى هذا فالمراد بالوالد العلامة المولى صدرا
ونفي تقدم شيء على الزمان تقدما زمانيا من فوائده في شواهد
الربوبية وهو غير نفي تقدم علم الفاعل عليه كذلك
بخلاف الحكي في الزمان الموهوم اذ الكل المحقق الخوانساري
والد المحقق طاب ثراه كما توهم بعض الفاضلين من مجرد
ملاحظة لفظ والدي العلامة بدون ان يلحظ ما قبله
او يتدبر ما بعده ومن عز ان يراجع الى الكتاب فان حواشي
هذا الفاضل الشيرازي مشحونة بالاسناد الى والده
فانك اذا تصفحت تعليقات ذلك الفاضل على الهيات
التجريد تجد كثيرا ما ينسب الى والده ويعبر عنه بوالدي

صدر الدين عن اختاذ ان الزمان غير موجود في الاعيان بل حكمه
عن الاسفار ايضا له والله واقتصر في الشواهد على قوله ولا يمكن
ان يتقدم شيء على الزمان هذا التقدم والا لكان معه الزمان
زمان زمان الى لا نهاية له هذا كلامه وليس فيه من الزمان
الموهوم عين ولا اثر والظاهر من افادات ابنه ان تسميته بالاسناد
الى الوالد العلامة لا يلائم اذ لا كان الزمان بمعنى امر آخر
ولا يكون امرا اعتباريا ولا ربط له بالموهوم صدر والد الفاضل
المذكور فضلا عن

العلامة في غير موضع من تاليفه وهذا كله لغاية وضوحه غني عن البيان والذي لم يهتد الى هذا الظاهر المكشوف الجلي نصب نفسه علما للدفع ايرادات المحقق طاب ثراه على السيد الداماد قدس سره وانتصب للاعتراض على المحقق كانه تمنى ذلك في شبابه او بموه ذلك على امثاله من اصحابه فقال في رسالته المعمولة لذلك تعريضا بالمحقق واعتراضا عليه ومن الغريب انه نسب القول بالزمان الموهوم والحدوث الزماني الى المتكلمين ومحصلوهم لم يقولوا به كما صرح بذلك والد العلامة وهو قد نقله في اوائل حاشيته الطويلة وذكر ذلك ايضا في موضع اخر من رسالته عند الجواب عن الايراد على ثاني الوجوه الستة للسيد المذكور كما حكيناه عنها هناك وبعد ذلك كرره مرة اخرى وكرة بعد اولى حيث قال ذلك المتكلف للاعتراض في تلك الرسالة القول بالحدوث غير محتاج الى القول بالزمان الموهوم كما هو الظاهر من الطوسي ايضا ولذا

المعترض هذا التعريض

قال الفاضل الدقيق والنحرير المحقق اقا حسين الخوانساري ان الزمان الذي اثبته الاشاعرة قبل وجود العالم غير صحيح عند المحصلين من المتكلمين ومنهم الطوسي كما نظهر من تصفح كلامهم وانت بما فيه من ايماء لطيف الى ان القول بالزمان الموهوم مما لا محصل له عند التحقيق وهو الحق الذي لا مرية فيه لما عرفت انه عند التحصيل يؤل الى مجرد اسم من دون ثبوت المسمى خبير فاياك والقول به انتهى كلام المنتصب للاعتراض وهو حقيق بالاعراض لما تبين لك من ضعفه لولا الاغماض والقول بالحدوث غير محتاج الى القول بالزمان الموهوم وهو صريح كلمات الطوسي لكن لا يخفى ذلك تحصيله عند التحقيق كما لا يخفى على المحصل ذي الالباب والغفلة عذر ومن الغريب انه اعتقد ان والد المحقق ينكر الزمان الموهوم مع انه ممن يصر على الانصار له ويكر على نافيه كما يشهد له صحفه وتاليفاته ويفصح عنه تلك حواشيه وتعليقاته ولا يتوهم خلافه الا الذاهل عن كتبه الجاهل بافاداته فان احداث القول بالحدوث

الدهری وشیوعه بین المنتسبین الی مخترعه کاد ان یاتی
علی القول بالحدوث الزمانی ویطمس علی الزمان الموهوم
بمرور الدهور فضیع المحقق المدقق المذکور بهدم دلک
البنیان وشید ارکان ذلک الزمان ولم یال جهداً فی الایضاح
والتبیان وولده المحقق طاب ثراه وجماعة من تلامذته
ومعاصریه ومن بعدهم من المحققین اقتفوا ذلک الاثر
لما تبین بذلک لهم صحة هذا النظر فتجدد به مراسم ما تکشف
بذلک معالمه بحیث لا یشتبه علی ذی عینین قال العالم
الربانی مولانا محمد طاهر القمی افاض الله علی تربته سجال
رحمته فی کتابه المسمی حکمة العارفین القول بالحدوث
الدهری قول محدث احدثه بعض انصار الفلاسفة
من الفضلاء المتاخرین وهو اعتقاد بین السخافة کما لا
یخفی علی من تدبر وتفکر ممن لم یمرض نفسه بالشبهات
فان العقل یحکم بالبدیهة بالامتداد بین الخالق الجاعل
وبین العالم المخلوق المجعول بحیث لو کان قبل وجود
هذا العالم جسم متحرک لکان یتقدر ذلک الامتداد ویتمیز

فیصیر

13

فیصیر اوقاتاً معینة کالنهار والاسبوع والشهر والسنة
وغیرها انتهی موضع الحاجة من مرامه زید فی اکرامه
ومنه یظهر ان الحدوث الدهری خلاف ما ذهب علی تجویز
الزمان الموهوم کما صرح به الفاضل القزوینی فی
حواشیه علی شرح العدة وصرح شارحها بان القول
بالامتداد الغیر المتناهی من ضروریات دین الاسلام
وقال الفاضل المحقق والنحریر المدقق آقا حسین
الخوانساری خلدت افاداته فیما علقه علی الحواشی
الجلالیة الاجماع الذی یدعونه لیس علی مجرد انه لا
شخص موجوداً قدیماً غیر الواجب بل علی ان جمیع ما
سوی الله نقضها وقضیضها منفک عن ذاته تعالی
بحیث یتوهم بینه وبین ای شیء فرض زمان ممتد غیر
متناه وانت بما فیه من الایماء اللطیف الی ان الحدوث
الدهری خلاف الاجماع خبیر فایاک ان تعرج علیه
وتظن ان نسبة القول بالحدوث الزمانی الی
المتکلمین تشتمل علی الغرابة فانه فصح عن قصر باع

علی ان الظاهر انهم المتکلمون قبل هذا الاختراع وانهم یثبتون الامتداد المذکور

قائله و يفضح عن حال جاهله الا ترى الى السيد الداماد
كيف نسبه الى المتكلفين لما لا يعنيهم المسمين
بالمتكلمين و حصرهم بالاشاعرة و المعتزلة فتخصيص
بالاشاعرة في هذا الكلام و غيره مما لا وجه له كتخصيصه
بالمعتزلة في تعليقات ابن سينا اذ يقول ان فرضنا ح
لخلق العالم على ما يقوله المعتزلة لزم منه محال فانهم
يفرضون شيئا قبله و قال بعض منهم انه يصح ان يكون
قبل وجود الزمان معنى متوهم كانه مدة لا يكون زمانا
فهذا هو معنى و هو في الحقيقة الى غير ذلك من كلماته
نعم الغرابة كل الغرابة في ان القول بالحدوث الدهري
قول منصور مشهور في السلف كما صدر من المتصدي
لما ليس له و اغرب من ذلك الاقتصار في بيان هذا
الادعاء على ما ذكره الدواني في نور الهداية من ان
العالم في مرتبة ذاته تعالى الذي هو عين خارجي
معدوم صرف فيلزم كون وجوده تمام اجزائه مسبوقا
بهذا العدم فانه لا يعطى الا التعبير بهذا اللفظ

مع ان معناه لا يرتبط بمدعاه كما اعترف به المتصدي
للتكلف لما ليس له حيث قال على افادة هذه يكون
وجوده متصلا بوجوده كما يقتضيه تقدمه عليه تقدما
ذاتيا و هذا غير مفيد فان مجرد كونه في مرتبة الذات
معدوما خارجيا بدون الانفصال بينهما لا يناسب
طريقة الملة هذا كلام ذلك المتكلف المتصلف
و فيه من الغرابة ما لا يخفى على الرجل البصير و لكنه
ليس مثل ذلك من امثاله بغريب و ما ذلك من رهطه
ببعيد هذا و اما القطع بان ذلك الزمان غير صحيح
عند المحقق الطوسي فليس في محله لما علمت من
الاجماع و الضرورة الدينية فانه يلزم من ادعاء ذلك
دعوى قول ذلك المحقق به و كيف يتاتى الاجماع مع
مخالفة مثله بل كيف يقول مثله بما يخالف الاجماع و
الضرورة كما نبه عليه في مصارع المصارع و قال دا
اعترف بان العالم لا اول له فقد قال بالقدم فانه لا معنى
للقدم الا هذا فانه صريح في انه نفى ما يتقدم على العالم

قول بالقدم الذي يخالف اجماع المليين وذكر ايضا في
المصارع ان المتكلمين زادوا قسما اخر سموه بالتقدم
الزماني وقالوا كتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
وهو ليس بزماني لان الزمان لو وقع في زمان لتسلسل
وقيل فيه ليس من شرط التقدم الزماني ان يكون
بزمان غير المتقدم والمتاخر بل اعم منه حتى يتناول
ما يكون الزمان فيه نفس المتقدم والمتاخر فان
العدم السابق على الحادث الموجود الذي هو المعلول
الاول ليس نفس الزمان ولا واقعا فيه فهو متقدم
بالرتبة واجيبوا بانه واقع في زمان مقدر والا لامكن
اجتماعه مع الوجود الحادث المفروض انتهى وفيه
اشارة ايضا الى ان نفي الزمان المقدر الموهوم مما لا محصل
له عند التحقيق وهو الحق الذي لا مرية فيه وفي تلخيص المحصل
رد على صاحب المحصل قوله ان الزمان يستحيل ان يكون
مقدارا لمطلق الوجود لانه في نفسه ان كان متغيرا
استحال انطباقه على الثابت وان كان ثابتا استحال انطباقه
على المتغير بان قال المتكلمون

حيث قالوا القديم موجود في ازمنة مقدرة لا نهاية لها
فقد حكموا بصحة انطباق الثابت على المتغير ولو
يقتض ذلك محالا وفيه ايضا ايماء الى الاستشعار لكون
الزمان امرا واقعيا مقدرا موهوما والارتضاء بكونه
مقدارا الوجود كما ذهب اليه ابو البركات والزام على صاحب
المحصل وغيره من المتكلمين ذلك اذ لو لم يعتبر كونه
واقعيا لم يكن للانطباق معنى كما ان الاحتراز عن
اجتماع العدم مع الوجود الحادث المفروض لا ياتي
بدون واقعيته وتحققه في نفس الامر فتامل فان قلت
انه قد قال اختص الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله وظ
انه مبني على ما اثبته المتكلمون قسما سادسا من التقدم
الذي يسمى تقدما ذاتيا او تقدما رتبيا كما يشعر به
اختياره ذلك في مبحث الامور العامة وهو نفي الوقت
والزمان قبل حدوث العالم فلا يكون قائلا بالزمان
الموهوم قبل ايجاد العالم قلنا هذا كلام ظاهري ولا
يذهب على المتامل فساده فانه اجاب في التجريد عن

الشبه الواردة على الحدوث بقوله واختص الحدوث
بوقته اذ لا وقت قبله والمختار يرجح احد مقدوريه
لا لمرجح عند بعضهم والمادة منتفية والقبلية لا
تستدعي زمانا والمراد ان انفكاك العالم عن موجده
الحق سبحانه وتقدم عدم اول الحوادث عليه لا يستلزم
زمانا ولا يلزم ان يكون زمانيا على ما اختاره في الامور
العامة وعلى تقدير ان يكون ذلك التقدم بالزمان
فلا اعتبار ايضا اذ لا وجود للزمان قبله حتى ينافي الحدوث
ولا تمايز بين اجزائه حتى يتاتى طلب المخصص وانما يختص
الحدوث بجزء من الزمان الانتزاعي وهو الجزء الذي
صادف الحدوث وتسبب احداث العالم فيه تحدده وصار
وقتا محدودا او تلك المصادفة هي المصححة لذلك الانتزاع
وليس قبل ذلك وقت محدود اذ لا منشا لانتزاع الاوقات
وان تصحح انتزاع الزمان لوجود منشا انتزاعه ولا
جرم من تحقق منشا انتزاع نفس الزمان وانتفاء
منشا انتزاع اجزائه بما هي كذلك والحاصل ان الوقت

جزء الزمان وقد يستعمل في الحادث الذي جعل الموقت
وقتا كطلوع الشمس وحلولها وتحويلها وربما يطلق
على ما يساوق الزمان فان اريد به المشهور فالمعنى
الجزء الذي وقع احداث اول المخلوقات فيه و
تحدد بذلك وتعين به مختص بالحدوث بدون توقف
على مخصص ومن غير افتقار الى مرجح لانتفاء التخصيص
والترجيح لعدم ما يتعلق بهذا وهذا عبر بالاختصاص
دون التخصيص وعدل عن التعبير بالزمان الى الوقت
فان الزمان بعد الايجاد يتحدد اجزاؤه المسماة اوقاتا
بمصادفة الحوادث المذكورة ويتمايز اليوم عن الامس
هذا الشهر عما قبله وهذه السنة عن غيرها بخلاف ما
قبل الايجاد اذ لا يوجد ما يصح انتزاع الاجزاء
بحسب الواقع ولا تمايز بين اجزائه الوهمية الا بمحض
التعمل ومجرد التوهم وطلب الترجيح فيها الوقوع الامر
من الاحكام الوهمية في الامور الفرضية الصرفة و
انها غير مقبولة اصلا كما قرره الفاضل القوشجي وكذا

الحال لو فسر الوقت بالحادث المميز للاجزاء بعضها عن بعض
اذ لا وجود للوقت لشئ من المعنيين قبل الايجاد وانما
يتحقق بعد وجود العالم وظ انه لا يقتضى ذلك ان لا
يكون الزمان امرا نفس امرى وقع العدم فيه على ما اثره
المحقق طاب ثراه وجوز نوع اختلاف فيه بوجه ما
وقد عرفت انه لا منافاة بين اختراعية الاجزاء من
حيث هى اجزاء متمايزة وبين تحقق ما من شانه ان
ينتزع هى منه فى نفس الامر اذا وجد ما به يصير منشا
ذلك فهذا الكلام من الطوسى قدس سره لا يستلزم انكار
الزمان قبل العالم كما توهم على هذين الوجهين وهو ظ
كما لا يقتضى عدم تجويز الحدوث الزمانى اصلا على
تقدير تفسير الوقت بالزمان ايضا لان المتبادر
من نفى الوقت سلب الوجود الخارجى كما اعترف
بنظيره والزمان المنطبق على الحركة التوسطية
ايضا منتف قبل الايجاد على القول بالحدوث
فالمعنى انه لا يوجد فى الخارج زمان لشئ من معانيه

معدوم قبل العالم لان الان السيال غير موجود
وهذه الحركة [illegible]

قبله ولو وجد بعده ما يطابق الحركة بمعنى التوسط لو
حمل على نفى الزمان مطلقا موجودا او موهوما
فالظ ان المراد ان الحدوث الانفكاكى لا يتوقف
على اثبات الزمان قبل الاحداث وكما يصح بالعدم
الزمانى كذلك يصح بالعدم الصريح المنسلخ عن الزمان
الا ترى الى قوله قدس سره والقبلية لا تستدعى
زمانا فانه ينادى بذلك لان عدم الاستدعاء لا
ينافى القول به ولهذا قرر المتم الجديد هذا الجواب
بعد التسليم حيث ذكر انا لا نم ان الزمان موجود
حتى يلزم ان يكون حادثا او قديما بل هو امر موهوم
كما هو مذهبنا ولئن سلم فتلك القبلية لا تستدعى
زمانا فان اجزاء الزمان يتقدم بعضها على بعض
بتلك القبلية وليس متقدما بالزمان وقد مر
تحقيقه فى مبحث السبق واقسامه هذا كلامه وكيف
كان فلا شك انه لا يتعين حمله على القطع بانتفاء
الزمان باى وجه اعتبر حتى الزمان الانتزاعى

والمرشد قال وحدوث العالم يستلزم حدوثه ضرورة ان
ما بازائه الحركة القطعية لا يوصف بالحدوث الا [illegible]
ان يحمل على حدوث الاجزاء وما يجرى مجراه وكذلك

المبحوث عنه لاختماله لما ذكر من الوجوه احتمالا ظاهرا
فلا يصح اسناد انكاره اليه بمجرد هذا الكلام في مقام
الجواب فانه لا يتوقف على ذلك القطع على ما درت
لانه كما لا يتوجه سؤال المخصص على تقدير نفيه كذلك
لا يرد على القول به على ما فصلنا وكما لا يتوقف الحدوث
على اثباته كذلك لا يحتاج الى نفيه فيجوز تجويزه من باب التنزل
والاستظهار اذ من الواضح المكشوف ان نفي الحاجة
الى الزمان ليس نفيا له فانه لا يمنع من التنزل عن عدم
الاحتياج الى التمسك بالزمان كما صرح به في شرح
العقايد حيث قال اجاب المتكلمون بان التقدم
الذي لا يمكن اجتماع المتقدم والمتاخر معا لا يجب ان
يكون بحسب زمان مباين لهما فان تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض لا يكون بزمان اخر وهذا التقدم
مثله ثم ان كان ولا بد فيكفي فيه تقدير زمان ولا
يحتاج فيه الى وجوده المغاير للممكنات المحدثة هذا
كلامه قدس سره فتوهم انه غير صحيح عنده غير صحيح ولا

يخفى

يخفى ان اسناد القول بالحدوث الزماني المبتني على
الامتداد المنتزع قبل ايجاد العالم الى المتكلمين
امر مشهور بين المصنفين وكذا القول بان الزمان
امر موهوم وقد حكينا في مراة الازمان عن صاحب
تنقيح المرام اطباق المحققين من المتكلمين عليه
وسمعت دعوى اجماع المليين من متكلمي الاسلاميين
وغيرهم على ذلك كادعاء الضرورة الدينية سيما
على مذهب الامامية فيه وقال في تحل الجواهر و
ليعلم ان الحدوث الزماني للعالم انما يدل على نفي
الايجاب اذا كان امرا موهوما منتزعا من بقاء
موجود سرمدي هو الواجب جل شانه ولا يكون
من جملة العالم كما هو راي محققي المتكلمين واما على
تقدير ان يكون موجودا مقدارا للحركة العارضة
للجسم كما ذهب اليه الفلاسفة ومن تبعهم فيرجع الى
الحدوث الدهري ولا يدل على نفي الايجاب اصلا
فان غاية ما ثبت بالحدوث الدهري انفكاك الواجب

عن وجود العالم واجتماعه مع عدمه الصريح الساذج
وذلك لا ينافي الايجاب الخاص الى اخر كلامه وقد
قال الفاضل الشيخ جعفر القاضي باصبهان في بعض
مؤلفاته ان الزمان ليس موجوداً خارجياً باتفاق
الحكماء والمتكلمين ومنه بحار الانوار والفرائد نسب
ذلك اليهم كما نقلناه وفي البحار ايضاً كثير من المحققين
اثبتوا الله سبحانه زماناً وقالوا انه موهوم انتزاعي
نفس امري ينتزع من بقائه سبحانه الى غير ذلك مما
يشهد بذلك نعم يظهر من تصفح كلامهم ما ادريناك
من ان المحققين لم يلتزموا الزمان ولا الفراغ استندوا
اليه تنزلاً واستظهاراً او من غفل عن ذلك ونظر الى
ما يبتنى على الحدوث الذاتي الذي اعتبروه حسب ان
ذلك ناف للزمان ولا يشتبه على المتامل ما بيناه
تنبيه يصفى به تمويه من الواضح المستبين والمشهور
عن المحققين من افاضل المتكلمين تصحيح الحدوث
الانفكاكي للعالم وتخلفه الحقيقي عن ارادة الحق تعالى

شانه بتجويز سبق العدم المعرى عن الزمان وهو المعنى
بالعدم الصريح الساذج والمراد بالليس الصرف كما
ومنه المحاكمات تقييد العدم بالصريح احتراز عن
عدم الحادث المسبوق بالمادة عدماً زمانياً قال المحقق
الطوسي قدس سره السبق ومقابلاه اما بالعلية او
بالطبع او بالزمان او بالرتبة او بالشرف او بالذات
وقال الشارح الجديد في ذيله اثبت المتكلمون
قسما اخر من السبق مغايراً الوجوه الخمسة المتقدمة و
جوزوا تقدم عدم الزمان على وجوده تقدماً يستحيل
معه اجتماع المتقدم مع المتاخر من غير ان يكون مع
عدم الزمان زمان وقال الكراجكي ليس من شرط
التقدم والتاخر في الوجود ان يكون ذلك في زمان لان
الزمان نفسه قد يتقدم بعضه على بعض ولا يقال ان
ذلك مقتض لزمان اخر وقال شيخنا المفيد في كتاب
المقالات الوقت ما جعله الموقت وقتا للشيء وليس
بحادث مخصوص والزمان اسم يقع على حركة الفلك

فلذلك لم يكن الفعل محتاجًا فی وجوده الی وقت وزمان
و العلامة الحلی طاب ثراه فی مناهج الیقین قال المتکلمون
ابرزوا قسمًا سادسًا وهو تقدم اجزاء الزمان بعضها
علی بعض قالوا اذا عقلتم وجود هذا التقدم الخاص
من غیر زمان یغایر المتقدم و المتاخر فی بعض الاشیاء
لم یمکنکم المنع من لحوقه للبواقی لذواتها من غیر زمان
فی المواقف ان الزمان عارض لاجزاء الزمان بالذات
و لغیرها بواسطتها اذ لیس کل تقدم لتقدم و الا تسلسل
فلا بد من الانتهاء الی ما تقدمه بالذات و قال الرازی
فی الاربعین انا نثبت نوعًا اخر من التقدم لانا نعلم
ببدیهة العقل ان الامس مقدم علی الیوم و لیس
ذلک بالعلیة و لا بالذات و لا بالطبع و لا بالشرف
و لا بالمکان و لا یمکن ان یکون ذلک التقدم بالزمان
و الا لزم ان یکون الزمان حاصلًا فی زمان آخر
ثم قال فثبت ان تقدم الامس علی الیوم تقدم خارج عن
الاقسام فلم لا یجوز ان یکون تقدم عدم العالم علی وجوده

وتقدم

وتقدم وجود الله تعالی علی وجود العالم یکون علی هذا
الوجه انتهی و بالجملة القول بالعدم الصریح الغیر الزمانی
قبل ایجاد العالم قول مشهور منصور بین السلف و الخلف
و نسبه فی بحار الانوار الی السید المرتضی ره و غیره و
قال الظاهر من کلام اکثر القدماء ذلک و الشیخ المفید
فی کتاب المقالات اسنده الی سایر الموحدین فمنهم
من اعتبر هذا القسم من السبق نوعًا اخر و سماه التقدم
بالذات کما سمعت و منهم من ارجعه الی التقدم الرتبی
قال فی شرح المواقف الا تری انه اذا ابتدی من الماضی
کان الامس متقدمًا و اذا ابتدی من المستقبل کان مؤخرًا
و هو مبنی علی ان معنی السبق الرتبی کون السابق اقرب
من المبدأ الی المسبوق الی ما فرض مبدأ و اما ان السابق یجامع
المسبوق فی الوجود او لا یجامعه فذلک امر خارج عن
مفهومه و یجوز ان یکون عرضًا مفارقًا علی ما ذکره القوشچی
ثم انه قد یخص ذلک بالزمان و اجزائه لان السابق
فی اجزاء الزمان لا یحتاج الی عروض زمان آخر بخلاف

كذلك العدم

ماعداها وح فعدم الزمان المتقدم على الزمان لابد
وان يكون باعتبار عروض زمان لانه ليس بزمان لكن
لا يلزم ان يكون ذلك زمانا موجودا و قد يعتبر ذلك
فى عدم الزمان ايض فان مناط عدم الاجتماع انما هو
كون الشئ متقضيا غير قار الذات وكما لا يجتمع ما هو جزء
له مع جزء اخر منه كذلك لا يجتمع ما هو طرف لذلك الامر
الغير القار الذات معه فى الوجود بل هو اولى فان
كون شئ ما طرفا و نهاية لهذا الامر المتقضى مصحح لعدم
الاجتماع ايض والعدم المذكور كذلك فانه عبارة عن
انتهاء الزمان فهو طرف له كانه سائر الاطراف فان
النقطه نهاية للخط و عدم له كالخط للسطح وكذا
السطح نهاية للجسم و عدم له الا ان هذه الاطراف معها
لذوى الاطراف فى الوجود لكونها بوجه امورا قارة بخلاف
طرف الزمان فانه غير مجامع معه فى الوجود لكونه غير
قار فصح السبق بالذات فى العدم ايض و به يصحح ما
جوزه المتكلمون من تجرد العدم السابق عن الزمان و

يكون

بكون العالم حادثا ذاتيا بمعنى التخلف عن الله تعالى
بسبق العدم الصريح المنسلخ عن الزمان فلا بد لمن
اخترع اصطلاح الحدوث الدهرى ومتعبيره من
بيان الفرق بين المعنيين والا كان اختراعه لغوا
والنزاع فيه نزاعا لفظيا لا يعود الى طائل فلا يليق
بعاقل فضلا عن فاضل و صاحب القبسات قد
تصدى للتفرقة بينه و بين الحدوث الزمانى بالاختلاف
فى المفهوم و ان تلازما فى التحقق بحسب الوجود و
سكت عن هذا الفرق و مشى على اثره المتكلفون
لما لا يعنيهم من تعسفاته كانهم لم يميزوا بين الامرين و
ساقوا الكلام على نحو اتحاد المعنيين مع ان المصنف
باختراعه يزعم ان بينهما بون المشرقين وان شئت
التفصيل فاستمع لما يتلى عليك و ان اشتمل على
شئ من التطويل فنقول قد فسر الحدوث الدهرى
بمسبوقية الوجود بالعدم الصريح المحض المقابل
لحصول الوجود بالفعل فى متن الواقع مسبوقية

السلاخية انفكاكية غير زمانية ولا سيالة متقدرة
ولا متكممة وهذا بظاهره يطابق مذاهب المتكلمين
ويوافق اعتبار المحققين من سبق العدم حقيقة
ويشهد لذلك انه قال العدم الصريح قبل الوجود قبلية
غير متكممة وقطع بسبق العدم على الوجود الحادث
من بعد وعلى هذا لا حاجة الى تجشم مؤنة اقتناص
ما ذكره في الشفاء والنجاة والاشارات وارتكاب
العناية لاستفادة ما ذكره ارسطو في ميامر اثولوجيا
او افاده الفارابي او ابن سينا في التعليقات كما تفق
ذلك لصاحب القبسات والتقديسات مع ان ما
في كلام شركائه العظام قاصر عن افادة هذا المرام
وكيف يلزم من تاييس الشئ بعد ليس مطلق ومن كونه
محدثا في جميع الزمان والدهر ومن كون نفس الكل
في حيز الدهر وامثال ذلك ما هو المقصود في المقام وقد
رد ذلك عليه الصدر المحقق الشيرازي في الاسفار
حيث قال كل ممكن ايس بعد ليس فهذه المسبوقية

هي الحدوث الذاتي وليس قسما اخر كما ظنه بعض الاعلام
بل مرجعه الى التقدم بالطبع انتهى ما افاده وظ ان المراد
ببعض الاعلام هو السيد الداماد فانه المعتاد في
مؤلفات ذلك المحقق ولا يذهب عليك انه لا ثمرة
في النزاع مع المتكلمين في الاصطلاح والتسمية
كما يشعر به قوله فالحدوث بحسب سبق العدم الصريح
احق الاسماء واجدرها به الحدوث الدهري فانه
بعد ما وافقهم على سبق العدم الصريح الغير الزماني
على وجود الزمان وغيره من اجزاء العالم فلا اختلاف
لرعهم في المعنى لان ما ذكره بعد حذف غير المانوسة
من اللغات الغريبة المترادفة واسقاط ما تكررت من
العبارات الغير المتعارفة يتحد مع ما حققوه ولا
يباين ما بينوه وليس للدهر الا مرتبة من مراتب نفس الامر
كما اعترف به فانه قال للحصول في نفس الامر اوعية
ثلثة فوعاء الوجود المتقدر او العدم المتقدر زمان
ووعاء الوجود المسبوق بالعدم الغير الزماني للثابتات

بماهى ثابتات وهو حاق متن الواقع دهر فلا يفيد
اعتباره فى مصطلحات القوم فيما قصده الا التهويل
بالاطائل تحته على ماهو ديدنه اللهم الاان يكون
الغرض ان هذا الاعتبار لا يختص بالمتكلمين بل
الحكماء يشاركونهم فى ذلك ليتفرع عليه اسناد القول
بالحدوث الانفكاكى اليهم ويتصحح بذلك ما تشابه
من كلامهم وهو كما ترى ثم انه ربما لاح من بعض افاداته
قدس سره انتفاء اتصاف العدم بالسبق كما اشار اليه
المحقق المورد طاب ثراه على ما سمعت وقد صرح بوقوع
وجود المجعول فى حيز العدم على القول بالحدوث
وقطع بعدم امتياز حد وجودها عن حد عدمها لانتفاء
التقدم والتاخر فى الدهر لعدم الامتداد فيه وقال
العدم عبارة عن الليسية والانتفاء لاشئ يعبر عنه
بالانتفاء وقد منع كون العدم معروضا للتقدم
او التاخر لانه نفى محض وعدم صرف وما لاثبوت له
بوجه ما كيف يعرض له التقدم والتاخر كذا فى

المواقف

المواقف كيف وقد حكم بان مضايف تاخر وجود العالم تقدم
وجود البارى عز سلطانه ولو جاز سبق العدم
لضايفه مع انه قال مضايف التاخر الدهرى لوجود
العالم انما هو التقدم السرمدى كما ان مضايف التقدم
بالعلية هو التاخر بالمعلولية ونص على انحصار
الموصوف بالتقدم السرمدى فيه تعالى بناء على
ان السبق بحسب وجوب الوجود فى متن الواقع لا
فى المرتبة العقلية ونفى المعية بينه سبحانه وبين عدم
العالم وقال لا يوصف بالتاخر الدهرى الا ذات
كل ممكن ذاتى ولا بالتقدم السرمدى الا القيوم بالذات
جل ذكره الا ترى انه ينكر على الرازى وغيره من المتكلمين
اعتبار تقدم الامس نوعا على حدة ويرجعه الى
التقدم الزمانى فان مبنى اتصاف العدم الصريح
بالسبق ذلك الاعتبار وعلى هذا فلعل الفارق بين
ما اختاره هذا السيد الفاضل وبين ما ينسب الى
القوم بعد اشتراكهما فى تاخر العالم عن الحق سبحانه وتعالى

تأخرا انفكاكيا انسلاخيا وتخلفه عن جل سلطانه تخلفا
صريحا غير متكمم ولا متقدر انما اعتبره بوصفه عدم العالم
الازلي ووجود الواجب السرمدي وبعضا منهما وجود العالم
الحادث من بعد بخلاف هذا الاعتبار فان سبق العدم
ح بمعنى اخر لا تضايف بينه وبين وجود العالم ولا معية
بينه وبين وجود الواجب عز وجل ويشكل بانه لا يعقل
ح للسبق معنى محصل اللهم الا ضرب من الاعتبار و
نوع من التجوز على ما تشعر به تصريحات المنتسبين اليه
قال في الشوارق معنى كون وجود العالم مسبوقا بالعدم
هو انتهاء زمان وجوده الى عدمه هو انتهاؤه وطرفه
لا انه بعده قال ونظيره ذلك انتهاء الابعاد القارة
الجسمية الى ما ليس فوقه ووراءه خلا ولا ملاء وذلك
لانه ليس هناك فوق ووراء ليمكن ان يكون خاليا او
مملوا الا ان هناك فوقا ووراء لكنه ليس بمملو ولا خال
الا لزم ارتفاع المتقابلين وهذا قيل ان للزمان
اسوة حسنة بالمكان هذا كلامه ولا يذهب على المتأمل

انه مرجعه الى ما حكاه المحقق المورد عن بعض معاصريه
ويتوجه اليه ما اورد عليه مع ظهور الفرق بين الزمان
والمكان فان تناهي الابعاد لا يتوقف على فوقية
حيز اخر ووراءها بخلاف تناهي الازمنة وحدوث الزمان
فانه لا يتصور بدون قبلية كما يحكم به الوجدان ولهذا
قال في مصارع المصارع اذا اعترف بان العالم له قبل
لم يفد فقد قال بالقدم فانه لا معنى للقدم الا هذا فلا
تنافي نفي سبق العدم من المذاهب مذاهب المليين كما
لا ينافي ذلك من فسر الحدوث بالمسبوقية بالعدم
وحمله على السبق على ذات الحادث المتأخر دون
وجوده كما سنظر اليه بعض العبارات مع انه لا يلايم
التصريح بمسبوقية الوجود ونحوها موضع نظر و
كذا لا ينفع القول بان نفي السبق واللحوق بين عدم
العالم ووجوده من حيث انه في الدهر بحسب الحاق
الواقع لا ينافي التسابق بينهما من وجه اخر كنفي
تسابق اجزاء الزمان المتلاحقة من جهة انها في

لا يستلزم عدم تناهيه

وعاء الدهر ونفى تتابع الحوادث الزمانية من جهة اخرى
الا ترى انه ذكر ان كل حادث زمانى من حيث اختصاصه
بزمان بعد زمان عدمه المستمر فى امتداد الزمان له
بعدية زمانية يكون حادثا دهريا من حيث حصول
الوجود بالفعل بعد ليس مطلق فى مرتبة نفس الذات
بعدية ذاتية وذلك لان التزام سبق العدم كيف
كان يوجب عدم افتراقه عن طريقة المتكلمين و
اليه ينظر كلام بعض اجلة السادة فى مؤلفه المسمى
بالعقائد فانه بعدما فسر الحدوث الذاتى بمسبوقية
الوجود بالعدم باعتبار مرتبة نفس المهية من حيث
هى هى الذى لا ينافيه الوجود قال الحدوث الدهرى
هو مسبوقية الوجود بالعدم الصريح الواقعى فى متن
الدهر فى حاق الواقع لا بالعدم الغير الواقعى
الاعتبارى ولا باعتبار العدم المقارن لزمان
سابق على زمان الوجود لان المسبوقية بالعدم المسمى
بالحدوث الزمانى بالمعنى الاعم عند سائر المتكلمين

وجمهور اهل العرف اما ان يكون مسبوقية بالعدم الصريح
الواقعى سواء كان واقعا فى امتداد الزمان او لا
واما ان يكون مسبوقية بالعدم الزمانى الواقع فى
امتداد الزمان مقارنا لجزء منه دون جزء فالاول
هو الحدوث الدهرى والثانى هو الحدوث الزمانى
بالمعنى الاخص وفى كل الجواهر ان الحدوث لا
يعقل الا بسبق امر على الحادث فان اعتبر سبق
العلة عليه فهو الحدوث الذاتى وان اعتبر سبق
عدمه عليه فهو الحدوث الزمانى هذا هو المشهور
ولكن بعضهم اخرج من الامر الثانى مفهومين وثلث
القسمة بان المسبوق بالعدم اما مسبوق بالعدم
الصرف والليس الساذج وهو الحدوث الدهرى
او باستمرار العدم وهو الحدوث الزمانى ومن هنا
يظهر ما فى دعوى ان توصيف العدم بالسبق ما شاع
مع خصومة التابعين للمتكلمين وكانه رجوع الى
مقتضى الحركة فان العزيزة السليمة والطبيعة

المستقيمة قاطعة بذلك السبق واللحوق وان تفوه صاحبه
جلافه ولذلك عكف عليه الناظرون ولم يأب عنه
الا القاصرون كما ان الفهم المستقيم لا يأبى عن
تقدم ذلك العدم السابق المستمر وتماديه ولا يقتضى
عن ازليته وعدم تناهيه وقد صدر الاعتراف به عن
غير واحد من منكريه كما اشرنا اليه في مواقعه و
نبهنا عليه في مواضعه ولا يذهب على ذي مسكة من
العقل والانصاف اذا اجتنب ما يؤدي اليه
الاعتساف ان شيئا من ذلك ليس من اغلاط الا
الوهمانية ولا من شبهات الاوهام الظلمانية
على ما يزعمه من شارك الفلاسفة اليونانية
اذ المائز بين ما هو من هذا القبيل وبين القطعيات
العقلانية والحاجز بين الواردات الربانية و
الوساوس الشيطانية من الضرورات الوجدانية
على ما هو مقتضى الالطاف الرحمانية وقال بعض
ارباب المعقول الفرق بين الموهومات

وبين الاحكام القطعية التي يتصرف
فيها الوهم على حكم طاعة العقل
بديهي ولولا ذلك لكان للسوفسطائي ان يعارض
ما ادركه اولوا الالباب الصريحة بالانظار الصحيحة بانه
من وساوس الوهم والشيطان فيرتفع الفرق والامان
ثم لا عبرة بحكم الوهم اذا عارضه البرهان بخلاف
ما اذا ساعد عليه الدليل ووافق اليه الحجة والتبيان
فلا وقع للاقتصار على مجرد دعوى ذلك بدون شاهد
ولا بيان اذ قد ظهر لك حال الوجوه الستة المخترعة
لهذا السيد الفاضل وكذا ما اضاف اليها بعض
المحشين من فضلاء جيلان واما ثامنها الذي
لفقه بعض الاخلاء من اجلاء المعاصرين من اصول
الفلاسفة وقواعد المتكلمين فلا ثمرة له عند غير
المقلدين من المحصلين قال واما الوقت الموهوم
المنتزع من بقائه كما يتبادر الى اوهام الناس فمنه
انه لا يمكن ان يكون الشيء باقيا بدون مدة لان الوقت

ما ينسب الى ذلك السيد ايضا

لتحقق
من توابع الحركة والتغير واذا كان الذات عينا
بدون قوة وتغير فانتزاع الوقت من بقائه ان كان
واقعيا فلا بد له من مطابق ومطابقه لا يمكن ان
يكون بقاء الذات اذ بقاؤه ليس استمرار الوجود
لانه يقتضي ان يكون وجوده غير ذاته لان معناه
دوام ثبوت الوجود له مع ان الاتصاف بالدوام
والتحقق يقتضي ان يكون وجوده غير ذاته
لان معناه دوام ثبوت الوجود له مع ان الاتصاف
بالدوام والتحقق يقتضي ان يكون لتحققه وقت
حتى يصح اتصافه بالدوام والاستمرار فلا يصح
ان يكون الوقت تابعا للاستمرار وايضا ينقل الكلام
الى مطابق الاستمرار ولا يجوز ان يكون غير الذات
اذ لا غير ولا يمكن ان يكون الذات لان الاستمرار
الذي يصح ان يكون منشأ الانتزاع كم تدريجي
لا يمكن ان يجتمع اجزاؤه الواقعية فلا يمكن ان ينتزع
من الذات البسيط الخالي عن القوة والنية

بالضرورة

بالضرورة لانه لو كان ذاته بذاته كافية في انتزاع
جميع الاجزاء فلا بد ان يجتمع الاجزاء هف وان
لم يكن كافية بل باعتبار تجدد نسبه او حاله فلم
يكن ذاته منشأ الانتزاع هف وانه لم يعتبر كونه تدريجيا
بل يعتبر كونه قارا في متن الواقع فلا يكون وقتا ما فرض
انه وقت بل كم متصل فيلزم ان يكون ذاته بذاته
مطابقا لمقدار غير متناهية وهو بط بالضرورة فلا
بد ان يكون بقاؤه عبارة عن عدم جواز العدم عليه
بالنظر الى ذاته وهذا المعنى كما ترى لا يصلح ان
يكون منشأ الانتزاع كمية ان لم يكن منافيا لها كما اشرنا
اليه فثبت انه لا يمكن ان يكون له وقت كما ذهب اليه
الوهم هذا ما حرره بالفاظه ولا يخفى وهنه لانه
ليس الكلام في الوقت الموجود والكم المتصل التدريجي
الذي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود لانه من توابع
الحركة والتغير وانما البحث في الوقت الموهوم الانتزاعي
على ما هو المفروض في صدر مقاله وظ ان انتزاع

مثله من البسيط الخالي عن القوة بواسطة امر اعتباري
ذي جهتي تغير وثبات ثم لا فساد فيه ايضا اذ القدر المسلم
انه لا غير من الموجودات دون الاعتباريات فيجوز
ان ينتزع ذلك باعتبار ما ينتزع من الذات كعدم جواز
العدم عليه وما يستلزمه من سرمدية الوجود واستمراره
ازلا وابدا ومن البين الواضح انه لا يقتضي ذلك
ان يكون وجوده غيره اذ المباينة الخارجية غير
لازمة والمغايرة الذهنية لا محذور فيها وقد عرفت
ما في توقف الاتصاف به على الوقت وستعرفه مفصلا
ثم ان انحيازات الذات يكفي في انتزاع جميع الاجزاء
ان اريد صحة الانتزاع واجتماع الاجزاء من الازل
الى الابد غير لازم مع ان غاية ما يلزم انما هو الاجتماع
بحسب الوجود الذهني وان اريد به الانتزاع بالفعل
فانحيازات ذاته بذاته لا يكفي فيه ولا يلزم من توقفه
على وجود امر من جانب العاقل المدرك المنتزع
نفي كون الذات منشأ الانتزاع فان الموجود الواجب

الوجود بحيث اذا ادركه العاقل انتزع منه امتدادا
غير متناه وقد تحرر بما حررناه ان الحدوث الانفكاكي
كما يصحح بالعدم الصريح كذلك يصحح بالعدم الزماني
على ما هو المشهور بين المحققين من المتكلمين خلافا
للسيد الداماد حيث اقتصر على الاول ومنع من الثاني
عكس ما يظهر من المحقق طاب ثراه ولا فساد في القول
بانتزاع الزمان عنه تعالى على الوجه المذكور قطعا
ولا محذور فيه ايضا كما لا اشكال في القول بما ربما
اتفق على انتزاعه عنه سبحانه من الاوصاف والاضافات
وما يجري مجرى ذلك فان وجوب الوجود مما ينتزع
عن الحق سبحانه وفاقا وليس فيه اثبات قديم غيره جل
سلطانه وهذا الوصف كاف في انتزاع استمرار الوجود
وسرمديته ودوامه وبقائه او ما شئت فسمها مما يلزم
ما يعبر عنه بالزمان الموهوم وانما نشأ الغلط من الامام
حيث ارتكز في الطباع ما اشتهر من مسلمات الفلاسفة
من ان الزمان مقدار الحركة من غير اطلاع على حقيقته

الحال فانه لا مانع من ان يكون الحق تعالى شانه زمانياً
بهذا المعنى وانما ينفى عنه الزمان بالمعنى الذى
ينفى عنه المكان قال الفاضل العالم المشتهر فى الاصقاع
والمتفرد بمزيد الخصايص ومزاياها فى الاعصار شيخنا
وسيدنا مولانا محمد باقر بن الفاضل المتقى مولانا
محمد تقى المجلسى قدس الله تعالى روحهما القدوسى
فى كتاب السماء والعالم وهو المجلد الرابع عشر من
بحار الانوار ما ورد فى النصوص من انه ليس بزمانى ولا
مكانى معناه انه كما لا يحيط به مكان حتى يكون ظرفاً له
مشتملاً عليه كذلك لا يحيط به زمان حتى يتقدم عليه
جزء من ذلك الزمان او يتاخر عنه جزء آخر منه
فيكون وجوده مقارناً لحد خاص من الزمان مسبوقاً
بحد آخر منه خال عن وجوده فيكون ذلك الحد
ماضياً بالنسبة الى وجود الحق وسابقاً على حد
آخر كذلك حتى يكون مستقبلاً بالقياس اليه واما
مقارنة الحق القديم للزمان وتحققه معه فى نفس

الامر

الامر من الازل الى الابد فلا شك فى صحته ووقوعه ويكفى
فى اتصافه تع بالزمانى تحقق المعنى الثانى وليس
لمفهوم لفظ الزمانى لغة ولا اصطلاحاً اختصاص
بما يقارنه الزمان على النحو الاول واما اتصافه
سبحانه بالمكانى فانه انما منع منه لانه لم يتحقق
المقارنة بين ذاته تعالى وبين المكان بشىء من
المعنيين لا بمعنى احاطة المكان به ولا بمعنى
مقارنة وجوده لوجوده ازلاً وابداً ولا شك ان
اتصافه سبحانه بالزمانى بهذا المعنى مما لا ينكره
العقل ولا النقل بل ما ورد فى النصوص من
توصيفه بالباقى والدائم والسرمدى والازلى و
الابدى مما يشهد بصدقه ويوذن بان النصوص
الدالة على نفى اتصافه بالزمانى انما المراد بها نفى
احاطة الزمان بوجوده الحق على ما هو شانه
مع المتغيرات الحادثة فى حد منه دون حد او
لا يتقدم وجوده سبحانه بالليل والنهار والشهور

والسنين انتهى ونص الفارابي في اخر فص من
الفصوص على انه اول من جهة ان كل زمان فقد
وجد زمانا لم يوجد معه ذلك الشيء ووجد معه
يعني وجد الحق الواجب مع كل زمان لا فيه
وبعض افاضل المحققين بعد ما ذكر ان ما يبنى
[وهو آقا رضي الخوانساري طاب ثراه]
على نفي الزمان قبل العالم مما يأبى عنه الذهن القويم
والفهم المستقيم قال الحق ان الامتداد التدريجي
المسمى بالزمان ينتزع من وجود كل موجود باق
مستمر الوجود ولا موجود الا وهو في زمان فللوجود
الواجب قبل العالم بقاء واستمرار وجود تحقق
معه امتداد مثل امتداد الزماني المنتزع من
حركة الفلك وغير ذلك يكون له اجزاء فرضية
نفس امرية كالاجزاء المفروضة في الابعاد وساير
الامتدادات لكن ليس لاجزائه عوارض يمتاز
بها كامتياز اجزاء السلك الملون بالالوان
المختلفة وامتياز اجزاء الامتداد المنتزع من

حركة الفلك المنقسم بالشهور والليالي والايام وغير ذلك
فتامل وكن على بصيرة ثم قال لا يق ح ثبت قديم اخر غير
الواجب تعالى شانه وهو ذلك الامتداد المنتزع عن
بقائه لانا نقول لا محذور في ذلك اذ الضروري ان
الموجود القديم منحصر فيه وذلك من الاعتباريات ولا وجود
لها في الخارج انتهى ما افاده ذلك الفاضل المحقق وفي
بعض فوايد مولانا محمد امين الاسترابادي اسبغ الله له
الايادي انه ينتزع من ذات رب العزة بملاحظة وصف انه
لا اول له ولا اخر له امر ممتد متصل يشبه الزمان في
منشأ تحققه ذات ما ينتزع منه بل من المصححات لذلك
الانتزاع كما تقرر في الصفات الانتزاعية والتحقيق
ان وجودها منحصر في الوجود الرابطي يعني الوجود للغير
ولا وجود لها في انفسها فان وجودها في نفس الامر عبارة
عن صلاحية منشأ انتزاعها له وكما ان في تحقق الوجود
المطلق وساير الصفات العينية لا تأثير ولا اثر فكذلك
ههنا اذ ليس في الانتزاعيات اثر موجود فلا يتعلق به

تاثير الفاعل اذ لا بدّ من وجوده وعليه المحققون تمسكاً
بالضرورة الوجدانية الفاعلية الفرعية مخصوصة بما
عداها من الصفات الانضمامية كما صرح به في شرح
المواقف واوائل الشرح الجديد للتجريد وما اشتهر
من ان الذاتيات لا يحتاج الى الجعل الجديد بخلاف
العوارض معناه ان وجودها في انفسها نفتقر
اليه فما لا وجود له في نفسه منها سيما العوارض
التي منشأ انتزاعها مجرد ذات الموصوف لا يحتاج
الى جعل آخر والا لزم توسيط بين الواجب تعالى
وبين الوجود المطلق والعلم والقدرة ثم انه لا يجري
براهين ابطال التسلسل في هذا القسم من الامر الممتد
وكذا لا يجري في حصصه التي كل سابقة منها بمنزلة
المعد للاحقة لعدم وجوده في نفسه وكما انه امر
اعتباري انتزاعي كذلك تعاقب اجزائه بمعنى صحة
دخول الفاء من الاعتبارات الانتزاعية بمعنى انه
ينتزع من الحق تعالى فعنه هذا الامر الواحد الممتد

المتصل المتعاقب الاجزاء بدون علية ومعلولية بينها
بحسب نفس الامر وهذا التعاقب الذاتي كاف لان
يناط به الاحكام كالدورات الفلكية وما يتعلق
بها من الزمان وعدم الممكنات واستمرار العدم
تمضى عدمها لا يحتاج الى علة هكذا ينبغي تحقيق
المبحث وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء هذا مرام
من كلام مرزيد في اكرامه **فائدة** المشهور فيما يتزع
منه ذلك الامتداد انه بقاء الواجب جل سلطانه و
لا وجه لتوهم الدور فيه بناء على اعتبار الزمان في
مفهوم البقاء اذ لا ضرورة تدعو الى ذلك الاعتبار
على ان البقاء مما يتسابق الذهن الى ادراكه بدون
تجشم مؤنة ملاحظة الحد او الرسم كالزمان ولا
محذور في ان يعرف الشيء بما تصوره العلم بحقيقته
مما يتوقف على معرفة المحدود قال في الاسفار تصورات
الدفعة والتدريج ونحوها بديهية باعانة الحس
عليها وان كان معرفتها بحدودها محوجة الى مقوماتها

الذاتية من الزمان والان فمن الجايز ان يعرف حقيقة
الحركة بهذه الامور ثم تجعل الحركة ذريعة لمعرفة
الزمان وهكذا حال كثير من الامور التي هي ظاهرة الا
حقيقة الماهية وح لا يلزم الدور وهذا ما ذكره صاحب
المطارحات واستحسنه الامام الرازي انتهى وايضا
لا يتوقف ادراك الزمان على البقاء حتى يلزم
الدور غاية الامر ان يتوقف انتزاعه عليه ويكفي
فيه الوجود بنفسه واي فساد في ان يتوقف الوجود
العلمي للبقاء وهو الوجود بصورته على العلم بالزمان
ويتوقف وجود الزمان بنفسه او بصورته على
وجود البقاء بنفسه فانه يحذو حذو الوجود الخارجي
على ما ذكره جمع من المحققين منهم المحقق الشريف
في شرح المطالع وح يسقط الدور لاختلاف جهة
التوقف مع انه يصح مع الاستلزام كما في المتضايفين
وكذا الحال لو فرض توقفه على البقاء في الخارج
بناء على توهم كونه مقدارا موجودا للبقاء واعتبار

حواشي

وجوده في الاعيان كما فصلناه ومنهم من عبر عنه باستمرار
وجوده عز وجل كالمحقق المورد ظاب ثراه نظرا الى
انه لا حاجة الى التمسك بالبقاء اذ يكفي الاقتصار
على مجرد استمرار الوجود ودوامه وسرمديته وربما
اقتصر عنه اخرون اكتفاء بعدم زوال الوجود و
امتناع طريان العدم عليه تجنبا عما يتراءى من الدور
الخفي ولهذا عدل المتاخرون في تعريف الحركة عما
اورده القدماء الى ما ليس فيه شائبة دور وبالغ
بعض الفضلاء فجوز انتزاعه من عدم العالم دفعا
[illegible]
لتوهم انتزاع المتغير من الثابت مماشاة للخصم المعاند
وارخاء للعنان معه فقال لا يبعد ان يكون منشا
انتزاع الامتداد عدم العالم نظرا الى انه لا يلزم ان
يكون المنتزع منه موجودا اذ يجوز ان ينتزع الامر
العقلي الذي لا يكون وهميا صرفا مخترعا من امر
واقعي وان كان عدما محضا فان الوجدان
الصحيح يحكم بامتداد العدم كما يحكم بامتداد الوجود

كعدم اليوم مثلاً يحكم بانه اكثر امتداداً من عدم الامس
انتهى هنا وقد ذكر صاحب الاشراق ان المتطبب
المسمى بابي البركات لما اراد ان يقول شيئاً في مسئلة
الزمان جعل نصيب هذه المسئلة من تصوراته
الوسوسية ما قال ان الزمان هو مقدار الوجود
وليت شعري ان الوجود اي مقدار له وكم ذراع تمتد
وعلى كم ذراع ينطبق الا انه احتج بحجة من حججه
العجيبة وهو تمسكه بما يقول الناس بعضهم لبعض
اطال الله بقاءك والوقت اعز من ان نضيع
في الالتفات مثل هذه الاشياء انتهى ما في المطارحات
ولا يذهب عليك انه توهم ان الوجود يتقدر
بالذراع والميل والفرسخ وذهب عنه ان ذلك
مقدار المسافة انما يتقدر الوجود بالمقادير الزمانية
كالساعات والايام والاسابيع والشهور و
السنين والاحقاب والدهور ولا يلزم من ان
لا يمتد الوجود ذراعاً وذراعين وذراعات و

عدم انطباقه عليها الا ان يكون له مقدار مكاني
وامتداد مسافي ولا ينافي ذلك ان يكون له مقداراً
زمانياً يتقدر به وتوصيف الناس البقاء بالطول
بهذا الاعتبار لا كاتصاف الابعاد القارة حتى
يتعجب من الاحتجاج به وان اريد ان الوجود لا مقدار
له مطلقاً كما لا يمتد ذراعاً ولا ينطبق على ذلك
فيتوجه عليه مع عدم مساعدة العبارة انه محض
ادعاء ومجرد دعوى وظاهر ان وجود الجمادات و
النباتات وكذا ابقاء الحيوان واعمار اشخاص
الانسان وغير ذلك من انواع الكائنات و
المبدعات يقبل الزيادة والنقصان ويوصف
بالطول والقصر ويتقدر بالشهور والسنين
وما اشبه ذلك ولا يخالف في ذلك من في دائرة
العقلاء وكذا الحال في الاعدام فانها قابلة
للطول والقصر والزيادة والنقصان و
المساواة وخلافها ولا تفاوت بين الوجود و

العدم فی ذلک کما یتساوی الحرکة والسکون فیه غایة الامر
ان یکون ذلک بتوسط ما یعرض لها من الکم المتصل الا
الاتری الی اتصاف الحرکة بها من غیر نکیر ولا دلیل علی
اختصاصها بالکم الموجود وبالجملة فما وقع فی ذلک الفیلسوف
فی الزمان من اعاجیب الدوران والوقت اعز من ان یضیع
فی الالتفات الی اتمام مثل هذا النقصان والله المستعان
وعلیه التکلان والی بعض ما ذکر اشار الفاضل القمی رحمه
حیث قال صاحب الاشراق ان ابا البرکات اثبت للوجود
مقدارا وجودیا ولم یفهم ان مراده ان الوجود منشا انتزاع
الامتداد وزعم ان ابا البرکات تمسک بقول الناس و
تقلدهم فی الاعتقاد بان البقاء قابل للطول والقصر
فطعن علیه واستخف بقوله ولم یفهم ان مراده اثبات
الامتداد ببداهة قابلیة البقاء للطول والقصر فان
اتفاق الناس دلیل البداهة وقد اشار هنا الی هذا
المعنی الرضا علیه التحیة والثناء بقوله فالذی یعلم
الناس ان المرید قبل الارادة الی اخر کلامه وصرح

باتصاف

باتصاف البقاء بالطول ابو جعفر الباقر فی حدیث
طویل فی بیان المعارف الالهیة رواه ابن بابویه فی
التوحید وهذا موضع الحاجة منه ولا یهم بطول
البقاء هذا کلام ذلک الفاضل وهو فی غایة الجودة
ومن زعم ان الزمان لا یکون الا موجودا فقد کابر
مقتضی عقله قال فی الاسفار من تامل قلیلا فی مهیة
الزمان یعلم ان لیس لها اعتبار الا فی العقل والزمان
من العوارض التحلیلیة لما هو معروضه بالذات فی
مثل هذا العارض لا وجود له فی الاعیان الا بنفس
وجود معروضه اذ لا عارضیة ولا معروضیة بینهما
الا بحسب الاعتبار الذهنی وفی بعض فواید السید
السماکی انه لا یوجد منه جزء آن فاذا قبل القسمة لا
الی نهایة بتنصیفه ثم تنصیف نصفه وهکذا الی غیر
النهایة فیتعاقب الاتصاف لغیر المتناهیة ویجب
ان لا ینقطع فلا یوجد الزمان البتة ومنع هذا
مکابرة انتهی ملخص کلامه ولا یذهب علی من رزق

الذكاء والفتنة ان القوم كثيرا ما يعبرون عن هذا
الاستداد الانتزاعي بالزمان التقديري على ما
بيّناه مفصّلا ولا ينافي ذلك ما افاده مولانا محمد
باقر المجلسي طيّب الله مضجعه فيما علقه على الصحيفة
السجادية صلوات الله تعالى على منشئها من ان
الاسبقية الزمانية انما تتم اذا كان الزمان امرا موهوما
كما ذهب اليه المتكلمون او بحسب الزمان التقديري
كما ذكره الطبرسي في مجمع البيان اي لو فرضنا وقدرنا
قبل حدوث الزمان زمانا آخر كان الواجب سبقه
واقدم اذ لو قيل بزمان موجود قديم يلزم اثبات قديم
سوى الواجب وذلك لان حاصل كلامه قدس سره
انه لا بد من اعتبار نفي وجود الزمان الخارجي قبل
ايجاد العالم اما بان يقال بنفي وجوده العيني مطلقا
بناء على انه امر موهوم قبل العالم ومعه وبعده و
اما بان يقال بانتفاء وجوده الخارجي لان الدليل
الذي اقامه طاب ثراه من لزوم اثبات القديم لا يقتضي

ازيد من

ازيد من ذلك اذ القول بزمان موجود حادث بحدوث
العالم لا يستلزم ذلك وعلى هذا يصح التقابل بين
ان يكون امرا موهوما مطلقا على ما هو مذهب المتكلمين
وبين ان يكون امرا مقدرا موهوما قبل العالم كما
تقدّم فنائه ويكون امرا موجودا معه ولا يقتضي
التقابل كونه عدميا صرفا على ما يسبق الى بعض الاوهام
من عدم التمييز بين هذه العبارة وبين قولنا بحسب
الزمان الموهوم او بحسب الزمان التقديري و
لو دل كلامه ره على خطاب الطبرسي رض اليه فلا
غبار عليه ايض سيما عند من زعم ان القايل بالزمان
الموهوم يخصه بما قبل التكوين والايجاد اذ يحصل
ههنا قولان احدهما مذهب المتكلمين وهو ان الزمان
لا وجود له في الخارج اصلا والثاني مذهب الطبرسي
ره ومن تبعه وهو القول بان الزمان يوجد بوجود
العالم واما قبله فغير موجود لكنه يقدر تقديرا بمعنى
انه يفرض قبل حدوث الزمان زمان آخر غير هذا

الزمان الحادث وبتقدير وجوده ح يكون الوا
تعالى اسبق واقدم زمانا بحسب هذا الزمان
الغير الموجود ومن البين الواضح انه لا يستلزم ذلك
ان يكون مخترعا للوهم مجعولا له وانه يصح ذلك مع
تحققه في نفس الامر فلا يجب حمله على الليس الصرف
البات بل الظ انه لا يصح الاولية الزمانية بدون
اعتبار كونه متحققا في نفس الامر اذ لو كان عدما
صرفا مخلوقا للوهم وليسا ساذجا بحتا بالتمام لم يكن
للاولية بهذا الوجه معنى اصلا ويرجع الاسبقية
الى التقدم بالذات ويؤل الى القدم وقد نص
على ذلك المحقق الطوسي على ما سبق فلا تغفل
وهذا التحقيق لا يستلزم اثبات موجود قديم سوى
الواجب تعالى شانه عما وهو ظ لعدم وجوده في الا
وكذا لا يقتضي وجوده قبل ايجاد العالم في الاذهان
لان المراد بنفس الامر مقتضى البديهة او البرهان
عن نفس الامر بالخارج عن مشعر المدرك لا يقتضي ا

الزم

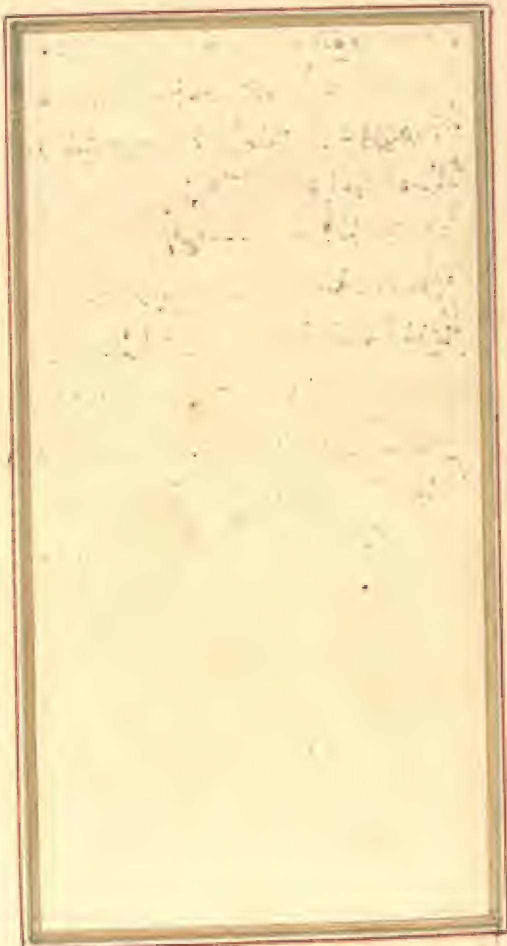
التزام المحقق خارجا او ذهنا لان الخروج اعم منه
ومما ذكرناه الا يرى انه يفسر بما يكون الخارج ظرفا لنفسه
لا لوجوده وبالجملة لا يلزم ان يتعلق به ادراك اذ الشيء
بالنظر الى نفسه في حد ذاته بحاله للعقل ان يدركه
وان لم يكن ادراك ومدرك سواء اعتبر العقل الفعال
ام لا وظ انه لا يتعلق به الجعل والايجاد والتاثير ولا
يدخل تحت الخلق والابداع والتكوين على ما مرت الاشارة
اليه فلا يكون من اجزاء العالم كغيره من الاعتبارات التي لها
منشا انتزاع كالوجود وغيره من اوصافه تعالى عندهم
قال المحقق الدواني ان الفلاسفة حققوا عينية الصفات
بان ذاته تعالى من حيث انه مبدا انكشاف الاشياء عليه
علم ولما كان مبدا الانكشاف عين ذاته كان عالما بذاته
وكذا الحال في القدرة والارادة وغيرها ولذلك قيل
محصول كلامهم نفي الصفات واثبات نتائجها واما
المعتزلة فظ كلامهم انها عندهم من الاعتبارات العقلية
التي لا وجود لها في الخارج وفي قواعد الشهيد مرج

الاسماء والصفات عندنا وعند المعتزلة الى الذات
والحيوة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر و
الكلام والاربعة الاخيرة يرجع الى العلم والقدرة وهما
كافيان في الحيوة والعلم والقدرة نفس الذات فرجعت
جميعها الى الذات وقال مولانا محمد باقر المجلسي طاب ثراه
المستفاد من النصوص نفي الصفات الموجودة الزائدة
على ذاته تعالى ولا تنصيص فيها على كونها عينه او بمعنى
انه يصدق عليها مواطاة بالصدق العرضي وان الذات
قائمة مقام الصفات العارضة وغيره تعالى وانها
امور اعتبارية غير موجودة في الخارج هذا موضع الحاجة
من كلامه ره وفيه تنبيه على انه لا يلزم من القول بان
الصفات امور اعتبارية تعدد القديم كما لزم ذلك من
اعتقاد انها صفات موجودة انضمامية وكذا الحال في
المعنى المسمى بالزمان الموهوم فانه امر اعتباري
ينتزع من ديمومية تعالى وازليته ووجوب وجوده وامتناع
طرو العدم عليه سبحانه لا وجود له في العين وبدركه

من انفكاك العالم عنه جل سلطانه بحسب نفس الامر امتداد
غير متناه من جانب الازل كما يعقل من انفصاله عنه عز
وجل من جانب الابد امتداد غير متناه كذلك ولا فرق
بينه وبين سائر الاعتبارات العقلية المنتزعة
منه تعالى لاشتراكها جميعا في انتفاء الوجود الخارجي
وانحصار وجودها في الوجود الرابطي على ما سبق
تحقيقه ولا شيء من الاعتبارات الانتزاعية من اجزاء
العالم فانه اسم لما يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض
وكل ذلك من الموجودات الخارجية قال الرازي في
الاربعين حكاية عن المتكلمين العالم كل موجود سوى
الله ثم قسموا ما سواه تعالى من الممكنات الى الاجسام و
الاعراض وما يثبته الفلاسفة من المجردات ثم
اسند الى اكثر ارباب الملل وهم المسلمون واليهود و
النصارى القول بان الاجسام محدثة بذواتها و
صفاتها ومنه يعلم ان ما اجمع على حدوثه هو الجواهر
المنحصرة عندهم في الاجسام وما يحل فيها من
الاعراض ولا مدخل للامور الاعتبارية فيه فات

ذهب المحقق ... الى ان العالم ما سوى الله تعالى وصفاته من الجواهر والاعراض حادثا ... كان من بعض المتكلمين بعيد حقيقة ... لا الذات فقط ...

تلك الاعتبارات معقولات ثابتة يمتنع وجودها ولا
توصف الممتنع بالحدوث والقدم والمنقسم الى الحادث
والقديم هو الموجود لا غير فيختص الحدوث بالجواهر والاعراض
ولا يجري في الصفات الانتزاعية الا باعتبار الاعتبار
مقتضى النصوص انه سبحانه كان ولا شيء غيره بموجود
انما انعقد الاجماع على انه ينتهي ازمنة وجود الموجودات
الى العدم الخارجي الواقعي والادلة السمعية نفي الموجودات
الازلية سواه سبحانه وتعالى ولا تنفي بعض الامور الاعتبارية
وان استلزمت انتفاء اعتبارها في الازل اذ لا معتبر
ح ولا يلزم نفي صحة الاعتبار اذ ليس الاعتبار ازليا فتامل
ولا تبادر بالانكار قبل النظر والاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار



صورة ما كتبه بعض اهل التحقيق من الفضلاء للمصنف المحقق
ومولانا المؤلف المدقق حسن الله احواله ونجح بالخير آماله

بسم الله الرحمن الرحيم

يعرض الفقير الضئيل والحقير الذليل والكسير العليل الى المولى
الجليل والاولى النبيل والاحرى بالتبجيل كشاف معضلات
المتشابهات بانوار التنزيل وتبيين اللباب الغامضات
بتيسير التاويل ونشر في غليل الصدور رحيق الحق و
مجرى سفينة النجاة لاساحل القصد على نهج الصدق ومعطي
شفاء القلوب بالاشارات النائرة ومولانا هداية النفوس
بالسلوكيات الباهرة مثبت قواعد الشرايع بتسليك القوم
مسالك الافهام ومروج دروس الشرع بتبيين مدارك الاحكام
ممهد مختصر الاصول بتهذيب الفوائد ومبتدع طالبيه
على العدة والعوائد وبالجملة درة تاج الافاضل في علوم الاواخر

والاوائل

الحاج الشيخ محمد

والاوائل وملجأ الاداني والاقاصي من اماثل الاكامل غير الموالي
الامجد المنجد ادام الله معاليه واتاه لتحصيل ما يرضيه ان هذا
القاصر المتقاصر والعاجز عن المباشر لكل ما يتيسر وميسر قد
كان متيامن الزمان ومستفادا من الاوان منسلكا في زمرة عبيدكم
المخلصين ومنتظما في سلك محبيكم المتخصصين غير الغيبة الكائنة
عن الرياء والعالية عن الامتراء الى ان اكرمه الله باخلاصي في محبتكم و
اختصاصي في خدمتكم مطالعة كتاب مرآة الاذهان في ترويج
ما عليه قائم البرهان من القول بالزمان الموهوم المقطوع به عند
ارباب الفهوم فوالله قد رزقت بشرى في مطالعة كتاب الحبور
والسرور وزدت عني ما اصابني من الشرور في مكابدة هذا الدهر العنود
ومجاهرة الاقوام الحسود ولقد رايت ذلك من النباهة بحيث
لا يشق غباره ويتنظر من الجزالة بحيث لا يلحق شأوه ولعمري انه
قد بلغ الغاية وجاوز النهاية في تبيين مقاصده وتحقيق مراصده
ودفع ما يثار من الشبه والشكوك على القول الذي هو كالتبر المسكوك

جزاكم الله عن الحق واهله خيرا واعطاكم من فضله ولطفه كثيرا وليس
الاطالة في مدحي لكتابكم لقصوري عن بلوغ الدقايق وتقاصري عن
الوصول الى الحقايق كما هو داب ارباب التطلع ومن ليس له الفوز
بدقايق العلوم والفنون بل لارجاع النظر فيه كرة بعد اخرى وتدقيق
التامل فيه اخرى بعد اولى ولئن ساعدني التوفيق ورفقني ولي
الهداية والتحقيق لتعليق حواش عليه وتمنيق ما هو كالشرح لديه
بابراز ما اجمل فيه ودفع ما يخيل من الايراد عليه فعلت ذلك ابتغاء
لوجه الله الكريم وطلبا لفضله الجسيم لكونه مبينا لسبيل الحق ومنهج الصدق
ومطابقا لما جاء به الخبر الصادع بالحق ولئن لم يرد في الشرع
الانور والمنهج الازهر من المنيع لعيا الطعون ومن لم يكن كذا فالامر
مطعون لتشرفت في خدمة عالي الجناب المنزه المعظم والمفضل
المعظم المكرم الشيخ المقدس المجيد الشيخ مكي بن سلار الشهيدي الى
خدمتكم السامية وحضرتكم العالية نكتت تقتطف الثمار من اكمامها
وتجتنيا الزهرات بانها لكن لما عرضت لخدمتكم الدهر غير مساعد
والايام عن خدمتكم متباعد وقد اطلع الشيخ الاجد المشار اليه على حاله

وبه عرضه الايام لخدمتكم التمس منكم الدعاء بالبلوغ الى مقصدي و
المنى والذي وصل منه كتابكم الي وتشرفت بخطابكم لدي هو الاخ
الاعز الدارج الى مدارج المعالي الحاج عبد الباقي حفظه الله من كل
الشين ووصله بلا تقريب العين وهو مشغول بالدعاء لجنابكم العالي والزيارة
عن جانبكم السامي في البقعة التي يفتخر بها ملكة ومنى وليسر بها اهل الارض
والسماء نسئل الله بلوغنا واياكم الى ذلك المنزل حيدكم ولنا
خير منزل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نمقه المخلص
عبد النبي بن [illegible] في الوقت [illegible]
ابن [illegible] التبريزي [illegible]
يطلب بها [illegible] جابر

رسالة مرآة الازمان

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

تبارك الذي كان ولم يكن معه شيء ثم شاء فانشاء
الاشياء وابدعها على ما شاء كيف شاء والصلوة والسلام
على سيد الانبياء وخاتم الاوصياء والطاهرين من آله
الامناء **اما بعد** فهذه مرآة الازمان بها ينكشف
ما اشتبه من امر الزمان الموهوم على بعض الاعيان
سقاك الله وايانا من رحيق التحقيق انه ولي التوفيق
ولنعلم ان حدوث ما سوى الله سبحانه من الموجودات
بقضها وقضيضها مما اتفقت عليه كلمة الانبياء و
اوصيائهم صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين و
انعقد عليه اجماع من تلاهم من المليين كاليهود و
النصارى والمسلمين ووافقهم على ذلك اساطين الحكمة

وقدماء

وقدماء المتفلسفين ولم ينكره الا بعض المجوس و
شرذمة منهم على ما في كلامهم من التناقض والتنافي
وما عليه من مخائل قبول التاويل ولا خلاف بينهم
في تقدم عدم العالم بما فيه من الجواهر والاعراض
على وجوده تقدما واقعيا وسبق عدم اول حادث
على وجوده المتاخر عن ذلك العدم سبقا حقيقيا
على وجه الانفصال عن وجوده تعالى و تخلفه
عنه بحيث يتاتى ان يقال كان الله ولم يكن معه شيء و
انما اضطربت الافهام في تعيين المراد بهذا السبق
لانه يحتمل بحسب بادي النظر ان يراد به التقدم الذاتي
على ما اثبته المتكلمون فسموه باسم سوى الخمسة المشهورة
في سبق عدم الحادث على وجوده وجعلوا منه تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض بذواتها وجوزوا تقدم
عدم الزمان على وجوده سبقا يستحيل معه اجتماع
المتقدم مع المتاخر من غير ان يكون مع عدم الزمان

زمان او على ما يعتبر في تقدّم عدم الممكن بحسب صرافة ذاته
وبالنظر الى مهيته على وجوده المعبّر عنه بالحدوث الذاتى
بمعنى المسبوقية بالعدم على مصطلح القدماء وقد يجوز
ان يكون العدم الازلى للعالم لم تقدّم بالذات على
وجوده فيكون عدمه الازلى مما يتوقف عليه وجوده
فلا بدّ ان يكون وجود العالم حادثا وربما قيل انّ
يشير التقدم بالذات بمعنى ان العدم يكون متحققا
مع المتقدم فالعدم يكون ما مع المتقدم بالذات في
هذا الاعتبار اطلق عليه المتقدم ويجوز ان يفسّر
بالتقدّم الزمانى لاستحالة اجتماع السابق مع
المسبوق امّا على اعتبار الزمان الوهمى الذى لا يكون
تقديره الا محض التوهم ولهذا سماه بعضهم تقدما
شبيها بالتقدّم الزمانى وقال المجرد ذلك الزمان الموهوم
وملاحظة تناهيه كاف لانتزاع الوهم وحكم العقل
هذه القبلية كما يعلم من تناهى البعد المكانى ان دوام

عدم صرف ويحكم بمعونة الوهم انّ لهذا العدم محض قوّتيه
ما على المكان والمكانيات واما باعتبار الوقت
التقديرى على ما فى مجمع البيان وغيره وهو راجع الى
ما قبله او ما بعده ومن فسّره بالزمان المفروض
قبل وجود العالم ثم انكر تقدّره وتكمّمه ليؤل الى
الحدوث الدهرى فقد اخطأوا امّا على الزمان المنتزع
من استمرار وجود الواجب جلّ شانه وسرمديته كما
اختاره غير واحد من مشاهير اصحابنا وهو الذى نصّ
الفاضل المحقق جمال الملة والحق والدين فيما
علقه على الحواشى الخفرية تبعا لما بيّنه والده قدّس
الله روحهما الشريف فى تعليقاته على التجريد و
حواشيه على الاشارات وغيرها من كون الزمان
مطلقا امرا اعتباريا منتزعا من بقاء الاشياء وبدوّه
توقف على الحركة ومن غير افتقار الى اختلاف النسب
وتفاوت الاحوال وارتضاه بما اطلق عليه المحقق

من المتكلمين من ان الزمان استمرار منتزع من بقائه تعالى
كما قيل وبهذا صحح الحدوث وابطل نحو التعبير
بالتقدم الشبيه بالزماني المبنى على الزمان المخترع
الذى لا منشا له بانه يرجع الى القول بالقدم لانتفا
السبق حقيقة بل بمحض التوهم وزيف التعبير بالتقدم
الذاتى على بعض الوجوه وما يجرى مجراه حيث قال
المحقق انه لا محصل له اذ لا نجد له معنى معقولا
سوى الحسنة بل الظ انه تقدم بالزمان فان ذلك التقدم
اذا عرض لغير الزمان كان بواسطة زمان مغاير
للسابق والمسبوق واذا عرض لاجزاء الزمان لم يحتج
الى زمان مغاير لهما قال قده فعدم الزمان يجب ان
يكون في زمان لكن يكفى فيه الزمان الموهوم ومن هنا
يعلم ان غرض من اعتبر التقدم بالذات من المتكلمين
اثبات الحدوث الزمانى ايضا كما افاده طاب ثراه
الا ان منهم من صرح بعدم اشتراط الزمان فيه وان

اعتبار الزمان وتقديره لا وقات مبنى على التنزل
والاستظهار وفى الحواشى الجليلة الخلخالية على
العدة ان الحدوث الزمانى للعالم بمعنى تجدده
بعد مضى استمرار وامتداد منتزع من بقائه تعالى
وازليته من ضروريات دين الاسلام ولا سيما
مذهب الامامية وهو المتنازع فيه بين المليين
وغيرهم كما يظهر لمن يتصفح صحف العلماء ولمن يتتبع
احاديث اهل البيت عليهم السلام في ذلك فحفظ
مذهب الفلاسفة في ان الزمان كائن في الاعيان
ولا يمكن ان يكون انتزاعيا ونحوه بان يكون العالم
العالم حادث بالحدوث الدهرى جراة على الله
ورسوله واهل بيته عليهم السلام انتهى ما اردنا ايراده
من هذا الكلام وزعم بعض السادة من الافاضل
ان النزاع لم يقع في الحدوث الذاتى ولا الزمانى
والمتنازع فيه هو الحدوث الدهرى وفسره

بمسبوقية الوجود بالعدم المحض مسبوقية انفكاكية
غير منكمة وصرح بانه سبق غير ذاتي ونفى كونه
تقدما زمانيا لان الحدوث الزماني على اصطلاح
الفلاسفة يقتضي الزمان المتوقف على الحركة المستلزم
لقدم الجسم مع ان تثليث انواع الحدوث على هذا
الوجه خلاف المشهور وهذا السبق يغاير ما عهد
للتقدم من الاقسام في الفلسفة والكلام فليرض
بالحدوث الزماني وليكتف فيه بالزمان الموهوم
ان افتقر اليه ولا يناقش في الاسماء على ما نبه عليه
شريكه في سادسة الحيات الشفاء غاية الامر ان
يعتبر فيه التجوز والتشبيه كما جوزه بعض من انتسب
اليه كما مر حتى لا يحتاج الى اعتبار الحدوث الدهري
وتجشم مؤنة اعتبارهم التقدم السرمدي المحض به
تعالى والتاخر الدهري للعالم مضافا اليه والتزام
نفي التقدم والتاخر فيما بين عدم العالم ووجوده لو وقع

وجود

وجود المجعولات قاطبة على قدر باستيعاب الحدوث
الدهري اياها في وعاء الثبات الذي هو الدهر
بدلا عن العدم الصريح وانها في حيزه لا في حد
ممتاز عن حده فلا يتصور هناك امتداد وتسابق
وتلاحق بحسب حدية على ما صرح به فلا يسبق الوجود
من حيث هو في الدهر وجود حادث ولا عدم في
الحقيقة وان وصف بالسبق حاشاه او تجوزا او
بمقتضى القريحة لانه لا اخفاء في ان ازلية هذا
العدم وحدوث وجود العالم حقيقة لا يتعرى
عن السبق واللحوق بحسب الواقع العارضين لما
يلزم ذلك من الامتداد الازلي القابل للزيادة و
النقصان ولا يقدح فيه انتفاء هذا الزمان
اذ لا يشك ذو مسكة في ان الساعة الى الابد
اكثر من الغد اليه مع كونهما معدومين كما لا شبهة
في ان اليوم الى الازل اقل من الغد اليه الى غير ذلك

من الاحكام القطعية التى لا يكاد يوجد مثلها
فى الوهميات بخلاف ما ادعاه من ان حد العدم
الصريح السابق فى الدهر لا يكون ممتازا فى التوهم
عن حد الوجود الحادث من بعد بل ان يبطل عقد
السلب الدهرى ويقع فى حيزه عقد الايجاب الثابت
الدهرى اذ ليس يجرى فى الدهر توهم الامتداد و
الانقسام اصلا فانه مع قطع النظر عما فيه من
المناقضة والمنافرة بالانتساب الى اكاذيب الاوهام
اليق واولى وبالانخراط فى سلك اغاليطها احق و
احرى لكنه انكره وبالغ فى نفيه فقال فى قبساته ان
المتكلفين لما لا يعنيهم المسمون بالمتكلمين واعنى
بهم المعتزلة والاشاعرة تخاملت اوهامهم فى سبيل
حدوث العالم على ان بين البارى الحق واول العالم
عدما موهوما ازليا سيالا ممتدا متماديا الوهمى فى جهة
الازل لا الى نهاية ومنتهيا فى جهة الابد عند حدوث

اول العالم ولا يستشعرون ان ذلك من اكاذيب الوهم
الظلمانى وملاعبه وتصاوير القريحة السوداء
وتخائيلها اما اولا فلانه قد عرفت انه لا يتوهم فى الدهر
حد وحد وتصرم وتجدد وفوات ولحوق وامتداد
وانقضاء وتماد وسيلان اذ ذلك من لوازم
الحركة واتصال التغير وتدريج الحصول شيئا
فشيئا واذا كان كذلك فكيف يتصور فى العدم
الصريح الساذج والليس البات تمايز حد وحد و
تلاحق احوال وتغاير احيان واختلاف اوقات
حتى يتوهم التمادى والسيلان فى النهاية واللانهاية
ورد. الفاضل المحقق طاب ثراه فى بعض الحواشى
بانا لا نسلم ان الاتصاف بالامتداد والانقضاء
واشباهها فرع وجود الحركة لم لا يجوز ان ينتزع من استمرار
وجود الواجب امر ممتد على سبيل التجدد والتقضى
بل الظاهر انه كذلك ولا استبعاد فيه كيف وانهم يقولون

الحركة القطعية تنتزع من الحركة التوسطية والزمان
ينتزع من الآن السيال فكما جاز انتزاع الامر الممتد
المتجدد المنقضي من الامر الشخصي الذي لا امتداد فيه
ولا انقسام ولا تجدد ولا انقضاء فكذلك يجوز ههنا
بلا تفرقة اصلاً ومن هذا ظهر فساد ما ذكره بعض
المحشين في ابطاله من انه اذا كان امرا موهوما
لم منشأ انتزاع فننقل الكلام اليه فهو اما واجب او
ممكن لا جائز ان يكون واجب الوجود فيكون ممكن
الوجود فيلزم وجود قديم سوى الله تعالى لانا نختار
انه ينتزع من الواجب ولا دليل على ابطاله وهو لم
يذكر الا الدعوى وقد يجاب عنه بان حاصله منع
كون الزمان مقدار الحركة بتجويز كونه مقدار البقاء
وهذا بعينه ما ذكره ابو البركات البغدادي بقوله ما
يكون في الزمان لا يتصور بقاؤه الا في زمان مستمر
وما لا يكون فيه كالواجب والمجردات الغير الزمانية

لابد

لابد وان يكون لبقائه مقدار من الزمان فالزمان
مقدار البقاء الوجود واستمراره وهذا مع انه غير
مطابق لدعواه لدلالته على كون الزمان مقدار
البقاء وهو كما سيأتي ادعى انه مقدار الوجود يرد
عليه ان المعقول من البقاء هو استمرار الوجود من
حيث انتسابه الى الزمان الثاني فيكون متوقفا
عليه فلو كان الزمان مقدارا له لتوقف عليه ولزم
منه الدور وعلى هذا فلا بد في تصحيح معنى بقاء
الواجب من القول بالزمان التقديري كما سيأتي
او القول بان بقاءه تعالى عبارة عن عدم عروض
عوارض الزوال عليه وليس المراد به استمرار
وجوده المقارن للزمان لتعاليه عن الزمان لانه
كان ولم يكن معه شيء ولذا فسروا الباقي من اسمائه
تعالى لا سبيل للفناء عليه ثم انت خبير بان هذا
الامر الممتد المتجدد المنقضي الذي ليس له

مهية غير انقضاء الانقضاء والتجدد وعدم الاستقرار لا يمكن انتزاع الا انما يختلف نسبته الى الامور
الخارجة وقبل وجود العالم الجسمانى لا موجود سوى الله
وعلى فرض وجود العقول وتقدمه عليه لا يختلف
نسبته تعالى اليها ولا نسبة بعضها الى البعض لانها
نسبة الثابت الى الثابت فكيف يمكن ان ينتزع من
ذات الله الموصوف بالاستمرار والاستقرار ما لم يعقد
موصوف بالتجدد وعدم الاستقرار واما انتزاع
الحركة القطعية من الحركة التوسطية فلانها وان كان
من حيث ذاتها امرا شخصيا مستمرا غير ممتد ولا منقسم
ولا متجدد الا انها يلزمها اختلاف النسب بالقياس
الى الحدود المفروضة فى المسافة فلها جهتان استمرار
ذاتى وسيلان مسافى فبواسطة استمرارها فى ذاتها
وسيلانها بالاضافة الى تلك الحدود تفعل فى الخيال
امرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع فهذا

هو المنشأ الانتزاعها منها فالفرق واضح ولعله نظر
احدى جهتيها الذاتية وغفل عن جهتها الاخرى العارضة
ولم يدرك ان منشأ الانتزاع انما هو مجموع الجهتين جميعا
وكذا الكلام فى الآن السيال فانه مع استمراره وبقائه
بشخصه كالحركة بمعنى التوسط له سيلان واختلاف
نسبة يمكن بذلك ان ينتزع منه امر ممتد متجدد منقضى
مطابق للحركة بمعنى القطع فان الزمان بمعنى الامتداد
امر يرتسم فى الخيال من الآن السيال الذى هو موجود
فى الخارج بسبب عدم استقراره وارتسامه على سبيل
التدريج كالخط المرتسم من القطرة النازلة والشعلة
الجوالة وهذا بخلاف وجود الواجب فان له مجرد بقاء
من دون اختلاف نسبة الى الامور الخارجة لعدمها
قبل وجود العالم وفرضها قبله يجعل له وجود نفس
امرا اعتباريا فرضيا وهو خلاف ما ذهب اليه المورد وسيأتى
فلا يمكن ان ينتزع من مجرد ذات الواجب بلاحظة بقائه ما

مقدار ممتد متجدد متقض في نفس الامر لان المتغير غير ممكن
الانتزاع من الثابت لعدم امكان ادراك احدهما من
الاخر وبالجملة الزمان غير قار فلا يكون مقدار القار واذا
لم يتحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار لغير قار وكل امر
غير قار فهو الحركة فالزمان مقدارها كما حققه سيد
المحققين واذا ثبت ان الزمان مقدار الحركة بحيث
لا حركة فلا زمان وبذلك يثبت ان الاتصاف بالابتداء
والانقضاء واما له فرع وجود الحركة وانه لا يجوز
انتزاعه من استمرار الوجود فتلخيص الكلام في هذا
المقام ان الزمان الموهوم ان كان له تحقق في نفس
الامر وليس بواجب لذاته فيكون داخلا في اجزاء
العالم وليس بجوهر قائم بذاته فلا بد له من محل يقوم
به ولا يتصور له محل الا الحركة الحافظة له والحركة
لا بد لها من حامل ولا حامل لها غير الجسم وان لم يكن
له تحقق فليس له الا اسم من دون تحقق المسمى فلا

وجه يسمونه بالزمان وهو عبارة عن كم متصل الذات
غير قار وبما قررناه ظهر ان ما ذكره بعض المحشين
في ابطاله كلام حق لا غبار عليه ولا فساد فيه اصلا
وانما الفساد في كلام من نسب الى كلامه الفساد وانما لم
يذكر على الشق الاول دليلا لبداهته وظهوره فان
انتزاع امر من امر لا بد له من منشأ يصلح لذلك الا يرى
انهم اذا قالوا زيد اسد وكان شجاعا يقولون
لقيني منه اسد ولا يقولون ذلك اذا كان جبانا الا
على سبيل التهكم اذ معنى الانتزاع يرجع الى ادراك
امر من آخر بضرب من التحليل كما اذا حاولنا اخذ الوجود
من الماهية وادركناه بوجه من الوجوه العارضة لها لم يكن منشأ
الا ما كان الوجود منتزعا منها فلا يصح انتزاع البرودة
من النار والفضيلة من الحمار والبصيرة من الجماد وذلك
امر لا يخفى على ذوي الابصار وبذلك يظهر فساد قوله
لانا نختار انه ينتزع من الواجب تعالى لان وجوده لا يكون

ان يكون منشأ الانتزاع منشأ المقدار والامتداد لا يكون
الا لما له اجزاء مترتبة قارة او غير قارة وهذا امر ضروري
فان ما لا يكون له اجزاء كيف يمكن ان يكون له مقدار
والوجود بما هو وجود لا جزء له بل هو بسيط بل لو
توهم ذلك لتوهم لبقائه وقد تعرفت بما فيه من لزوم
الدور وبما فصلناه ظهر ان ما جعله امرا ظاهرا
ونفى عنه الاستبعاد هو امر ممتنع كما لا يخفى على من
امعن النظر واجاد وان ما استشهد له هو
شاهد عليه فما زاد بذلك الا تكثير السواد ومنه
يظهر ايضا صدق قول المستدل القول بالزمان
الموهوم من تكاذيب الوهم الظلماني وتلاعيبه
وتصاويره القريحة السوداوية وتخايلها ونمما
قال اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما
قالت حذام هذا واعلم ان القائلين بوجود الزمان
وهو الحق لانا نعلم بالضرورة ان في الخارج وقتا

ما ماضيا ومستقبلا والمنازع مكابر مقتضى عقله فلا
يستحق الجواب اختلفوا في ماهيته فزعم قوم منهم انه
جوهر ليس بجسم ولا جسماني واجب بذاته ومنهم من
زعم انه المعدل وقال آخرون انه حركته وزعم ابو
البركات انه مقدار الوجود وذهب ارسطاطاليس
الى انه مقدار الحركة واختاره المتأخرون وهو الحق
اقول من البين الواضح ان صريح كلام المحقق المورد
طاب ثراه منع ما تمسك به المستدل من توقف
الاتصاف بالامتداد والانقضاء وامثال ذلك على
وجود الحركة نظرا الى عدم ثبوته فانه مبني على ان
الزمان لا بد فيه من قبلية و بعدية ولا يكون
قبل وبعد اذا لم يحدث امر فامر كما في الشفاء وهو
غير دال على ذلك اذ لا نسلم انه لا يكون زمان بدون
قبلية وبعدية في معروضه مع قطع النظر عما يعرض
من الزمان كما لا نسلم انه لا يكون قبل وبعد اذا لم

يحدث امر فامر يكون هو معروضا القبل و البعد وانما
القدر الضرورى ان الزمان لابد فيه من قبلية و
بعدية فى الجملة ولو بين اجزائه فاذا لم يكن قبلية و
بعدية اصلا لا يكون زمان فانه اذا عرض لاستمرار
السكون او الوجود يكون غير قار يتجدد و ينقضى
على التدريج فيكون فيه قبل و بعد لا محالة ولابد
فى القبل و البعد من حدوث امر فامر فى الجملة وذلك
انما هو فى اجزاء الزمان المعروض فانها تحدث امرا
فامرا فيكون بعضها قبل و بعضها بعد وان لم يكن
معروضها كذلك الا بهذا الاعتبار و قد نبه عليه
المحقق فى تعليقاته عليه وقال لا يبعد ان يعرض
الزمان باعتبار استمرار السكون ايضا بل استمرار
وجود كل شئ فانه اذا استمر يجد له العقل مقدارا
غير قار يقدر به و ينطبق عليه بحيث يقع نصفه فى نصفه
و هكذا و ما هو الا الزمان و مما افاده المدقق

انه لا

انه لا يبعد ان يقال ان الجسم و حركته او سكونه ايضا
لا مدخل له فى ارتسام الزمان بل انما ينتزع من بقاء
الاشياء سواء كان جسما او غيره و استشهد بانا اذا
فرضنا انسانا فى ابتداء وجوده سليم العقل فاقد
الحواس بحيث لا يشعر بحركة و اختلاف احوال
خارج فلا شك انه يجد من نفسه حين بقائه امرا
ممتدا او انكاره كانه مكابرة انتهى موضع الحاجة
من كلامه و فيه اشارة الى عدم توقفه على اختلاف
الاحوال ايضا والمجيب صدر كلامه صرح بان
حاصل ما اورده طاب ثراه منع مقدمة لم يدل عليها
المستدل و هى كون الزمان مقدار الحركة مع انه لا
اشعار به فى الكلام و لا يرتبط بالمقام اذ المانع من
توقفه على الحركة لا يابى عن تقدره الحركات و ما
استشعر به اخيرا من انها مبنى لاثبات المقدمة
الممنوعة ينبئ عن الاضطراب و كيف كان فصدر

لاثباتها على وجه يبتنى على اثبات تلك المقدمة بان
الزمان غير قار فلا يكون مقدار القار والا لتحقق الشيء
بدون مقداره فهو مقدار لغير قار وكل امر غير قار فهو
الحركة فالزمان مقدارها وانت تعلم ان الزمان الموجود
في الذهن ليس غير قار الذات فان الزمان المنطبق
على الحركة القطعية وان كان قد يحدث شيئا فشيئا
لكن اجزاءه مجتمعة حال البقاء ولذلك يرتسم الخط
من القطرة والدائرة من الشعلة والزمان المنتزع
من استمرار وجود الواجب جل شانه ونحوه المتقدم
على وجود العالم لا يكون غير قار من حيث الحدوث
ايضا لانه امر اعتباري يوجد في الذهن عند انتزاعه
من غير تدريج بخلاف المطابق لتلك الحركة والمنتزع
من السكون او الوجود لانه قد يحدث تدريجا عند
مشاهدة حركة توسطية وما نحو نحوها وعلى هذا
فان اراد بالزمان ما يتناول الموهوم منه على ما هو

مورد النزاع فقوله الزمان غير قار ممنوع لان المراد
بغير القار حدوثا وبقاء بحسب الوجود الخارجي
كما هو المتبادر المتعارف المناسب لسائر المقدمات
وفي القبسات ان المرتسم من الزمان الممتد والحركة
المتصلة في لوح الذهن بما هو تدريجي الحدوث مع
كونه قار البقاء في الذهن لا يصح ان يعد مما
ليس هو بقار الذات البتة وغير القار بحسب وجوده
ذهنا دون بقائه يكون مقدارا لمثله كالزمان الممتد
المقدار للحركة بمعنى القطع فيقدر القار غيره
بوجه ما من دون لزوم تحقق الشيء بدون مقداره
وان اريد به غيره فلا يجديه نفعا اصلا وانه لم يمنع
لانه خروج عن موضع البحث وخلط بين المتنازع
فيه وغيره فان قيل انه غير قار في الجملة فلا يقدر
الا غير مستقر مثله توجه عليه انا لا نسلم ان الاستقرار
ليس كذلك فيجوز تقدره به ودعوى خلافه مكابرة

والبناء على وجود الزمان مصادرة واعلم انه لم يتعرض
لاثبات كونه مقدارا او بيان انه عرض ومن منع
كونه مقدار الحركة كما فهمه لا يسلم ذلك فان عرضية
معللة بتقومه بالحركة وكيف يكون الموجود الذي
الانتزاع مقدارا مع ان التقدير والتكمم من الصفات
الانضمامية والاعراض الخارجية عنده ومما من
شانه الوجود العيني لا يمكن الاتصاف به على نحو
الاتصاف الخارجي بدون وجوده في الاعيان
اللهم الا ان يكون الغرض اثبات ان الزمان الموجود
مقدار كما في الهداية فان هذه الحجة ماخوذة منها
وانما احتج بها فيها بعد اثبات انية الزمان بمعنى انه
ههنا امكان متقدر غير ثابت او يلتزم ان ذلك وجود
بنفسه لا بصورته وهو بعيد وهذا الوجود في العين
على ما يقال انه مكيال الحركة القطعية وهو كما ترى
فاين الثريا من الثرى وقد صرح بعضهم بانه ليس مقدارا

حقيقة

حقيقة وقطع المحقق الدواني بان عد الزمان من
اول الامر من اقسام الكم على سبيل المسامحة كالعدد
وح يجوز ان يكون قائما بشيء قار كما تقوم الحركة
بالجسم او منتزعا من امر قار كما ينتزع الزمان من الآن
ولا يلزم تحقق الشيء بدون مقداره المتجدد المقتضي
بحسب استمراره لك الشيء وهل الكلام الا فيه وجزم
الفاضل القوشجي بان دعوى الضرورة فيه فاسد كهذا
الاستدلال فان الجسم المتحرك بالحركة الكمية بالنمو
والتخلخل يعرضه الكم الغير القار ويبقى الجسم ذو المقدار
بدون مقداره وليس الكم ذا افراد انية بالفعل يتلبس
ذو الحركة حالها في كل آن بواحد منها فانه حل نفسه
اذ لا تعاقب للآنات وانما يوجد الفرد الزماني التدريجي
لعند انتهائها ثم الكلية التي ادعاها ولم يبينها مع
انتقاضها بالزمان وغيره من الاعراض الغير القارة
وتناقضها للحكم بكون الزمان غير قار ممنوعة وابنا

على انه لا امتناع من تحقق
الشيء بدون مقداره م

وهنا

على ما ذهب اليه شيخ الاشراق من انحصار غير القار بالذات
في الحركة مع انه لا يناسب ما سبق من تفسير غير القار بما في
القطع بان الزمان غير قار بالذات لان ذلك الشيخ
صرح بانه غير قار بواسطة الحركة والحاصل انه ان اراد
ان غير القار بالذات منحصر في الحركة لم يستلزم المطلوب
على تقدير ان يكون الزمان كذلك بالذات او بالواسطة
اذ اللازم كونه مقدارا لما لا يكون قارا سواء كان ذلك
بالذات اولا فلا ينتج كونه مقدار الحركة خاصة لانه لم
يثبت ان غير القار مطلقا منحصر فيها وان اريد الثاني على
ما هو الظاهر لم يصدق الحكم كليا مع قطع النظر عن الزمان
لان هٰهنا امورا غير مستقرة حالا كالآن السيال على ما
قرره واشياء حاصلة على سبيل التدريج كالمقولات
التي يقع فيها الحركة وكذلك الالفاظ والاصوات ومثله
الخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح
المستوي المدحرجة عليه والسطح الغير القار والجسم

التعليمي

التعليمي الغير القار الحادث كل منهما عند قطع الجسم
بشيء الى غير ذلك مما لا يخفى تصوره على البصير وهٰهنا
يندفع ما اعتذر به عنه بعض الافاضل من ان ارادته
النقض بهذه الامور مبني على عدم التفرقة بين
الاتصاف بالشيء بالذات والاتصاف به بالعرض
نعم يمكن ان يوجه بعد ما ثبت انه مقدار لغير قار في الجملة
لا يتصور كونه مقدارا لغير الحركة او يوجه بانه يلزم كونه
مقدارا لغير قار بالذات او منتهيا اليه وشيء منهما
لا يصفو عن المناقشة ولا سيما في كونه مقدار الاستمرار
الوجود او السكون مع انه يتغير الدليل ح ولا يثبت
بامثال هذه الحركات كونه مقدار الحركة فقط حتى
يثبت ان الاتصاف بالامتداد والانقضاء و
امثاله فرع وجود الحركة على ما ادعاه بعد ما عرفت
بعدم توقفه عليها اذ قال هذا الامر الممتد لا يمكن
انتزاعه الا مما يختلف نسبته الى الامور الخارجة

فانّ فيه تصريحًا بانفكاكه عن الحركة الغير القارة وكفا
انتزاعه من غيرها كالآن السيال فقد وقع فيما
هرب عنه من حيث لا يشعر ولزمه بطلان ما اسند المحققين
بزعمه حقيقة وفساد ما قال على صحته من التوقف
صدقه وتبين ضعف ما تمسك به السيد وقوة
ايراد المحقق عليه وعدم اندفاعه بالمقدمة فانه لم يرد
المنع الاستدلال والاعتذار عنه بانه اثبت انّ
الزمان لا يكون مقدارًا لغير الحركة وما اعترف به انما
هو جواز انتزاعه من غيرها يؤكد مقصود المانع من
عدم كونه فرع الحركة ولا يندفع به التدافع في كلا
لانه زعم انّ المنتزع مقدار للمنتزع منه كما يأتي
واما ايراده على سند المنع فمع انه كلام على السند
الاخص غير وارد على ما فيه من الاضطراب لانه جعله
اولًا تجويز كون الزمان مقدار البقاء وابطله بلزوم
الدور وعدم مطابقته لدعواه كونه مقدار الوجود

وحاصل ما افاده في ذلك ان تعقل البقاء يتوقف
على تصور الزمان وظاهر انه لا يلزم من توقفه على البقاء
من حيث الوجود بزعمه دور فان توقف تصور الشيء
بوجه ما على امر لا يستلزم ان يتوقف ذلك الشيء
على هذا الامر عينًا على انّ البقاء امر اعتباري و
عليه المحققون من الاشاعرة ايضًا كما يظهر من المواقف
وشرحها فالزمان على تقدير كونه مقدارًا له لا يلزم ان
يكون موجودًا كما توهمه فلا يتصور توقفه عليه الخا
ايضًا الا ان يكون انتزاعيًا والتوقف الذهني فرع عروض
المقدر والحكم فيه بالنظر الى الوجود الظلي وهو
يقتضيه دون الوجود بنفسه لانه وجود اصيل وعروضه
باعتباره توقف خارجي غير مستلزم للدور بحسب الوجود
الذهني وايضًا تصور البقاء بديهي لا يفتقر الى تحديد
ورسم والظاهر انه مجرد استمرار الوجود وعدم زواله
كما عبر عنه المحقق المورد ولا يتوقف ادراكه على

تصور الزمان اصلاً مع انه في استقامة تعريفه
مطمح نظراً ظاهراً وكيف يفسر بقاء الواجب تعالى
عن الزمان وسرمديته بوجوده في زمانين وما يجري
مجراه وهذا لا يلزم من توقف انتزاع الزمان على
هذا الاستمرار دوره فافهم ثم لا يلزم من امتناع كون
مقدار البقاء انتفاؤه اذ يجوز ان يكون امراً اعتبارياً
منتزعاً منه فيصح بقاء الواجب ايضاً على الوجه
الذي فسره من اعتبار الزمان فيه بدون لزوم ما زعمه
من الدور اذ لا توقف للامر الاعتباري على البقاء من
حيث الوجود اذ لا وجود له بخلاف المقدار وليس نظره
الى التوقف الذهني كيف وقد عد ابا البركات فيما
من قال بوجود الزمان وهنا زعم انه لا يلزم الدور على
اعتبار الزمان التقديري وقطع بصحة البقاء وعلى
هذا لا حاجة الى القول بالزمان التقديري الراجع الى
الزمان الموهوم ان كان له تحقق في نفس الامر والا يوجد

منشا انتزاعه والا فليس له الا اسم دون المسمى فلا يترتب
فائدة ولا يترتب عليه الزام الا ان يعتبر التقديري في
البقاء ايضاً وكيف يصح البقاء الواقعي المتحقق في
نفس الامر بامر وهمي اختراعي محض فيؤدي الى تغير
بحسب الواقع والعياذ بالله سبحانه كما في ثاني الوجهين
فلا يبقى بينهما فرق وايضاً لا بد من تقدره وتكممه والا
لم يكن زماناً فيكون مقدار البقاء عنده فلو توقف تصحيح
البقاء عليه لان تعقله فرع ادراكه لزم الدور سواء
بسواء فلا وجه لنفي الزمان الموهوم واثبات الوقت
التقديري وكذا لا تدعو ضرورة الى انكار استمرار الوجود
مع انه مما عليه اجماع المسلمين ويعد من ضروريات
الدين بل لم يخالف فيه احد من الاولين والاخرين ولا
محذور في اعتبار المقارنة للزمان بمعنى كونه تعالى
معه فانه جل شانه يتعالى عنه بمعنى كونه فيه والتعالي
عنه لانه كان ولم يكن معه شيء لو صح لا يوجب الا تركه

فيه والاكتفاء بمجرد استمرار الوجود او ترك تفسيره حاله
على الظهور ولا يوجب انكار الضرورية لان غرضه
نفي الاستمرار المقارن للزمان بمعنى كونه فيه لانا نقول
البقاء بمعنى استمرار الوجود لا يتوقف عليه كما عرفت
فلا وجه لذلك مع ان العدول عنه الى التعبير بعدم
عروض عوارض الزوال عليه والاستشهاد بتفسير
الباقي بالا سبيل للفناء اليه شاهد صدق على انه
تفسيره بالاستمرار كيف كان فكانه حسب انه لا واسطة
بين كونه بمعنى استمرار الوجود الواقع في الزمان وبين
كونه بمعنى آخر لم يعتبر فيه الاستمرار ذهولا عن جواز تفسيره
باستمرار الوجود المقارن للزمان بمعنى كونه معه او باستمرار
الوجود من غير اعتبار الزمان فيه والاعتذار عنه بان
المراد من عدم عروض عوارض الزوال انما اريد من استمرار
الوجود لا يستلزم انه لم يهدم بنيان ما احوجه الى ذلك
من لزوم الدور فانه لو تحقق عنده كون بقائه تعالى بهذا

المعنى لم يكن لالزام الدور من كونه مقدارا للبقاء وجه
اصلا مع ان البقاء بمعنى السرمدية اخص من استمرار
الوجود فانه سبحانه باق لا يفنى وكل من عليها فان و
يبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام فيكون مستمر الوجود
فلا بد من تصحيح البقاء بهذا المعنى على اي حال سواء عبر
عنه به او بما يلازمه ولا ينفع العدول عنه الى البقاء بمعنى
آخر لانه تعالى باق بالمعنيين واليه نظر الشهيد حيث
فسر الباقي بالواجب وجوده ازلا وابدا وبأي وجه اعتبر
البقاء بكون الزمان منتزعا منه او مقدارا له من غير
لزوم دور ولا يكون منتزعا من مجرد الوجود بما هو وجود
او مقدارا له كما توهم وما سيأتي ليس الا اختيار انتزاعه
عنه تعالى ولا بد ان يحمل على ما فصله او لا ضرورة آه
لا ينتزع من مجرد الذات ولا من الوجود ليتوجه المنع
في صحته وبانه غير مطابق لدعواه تفرقته بين الوجود
والبقاء فانه لو صرح به لم تكن نزاع في ان المراد به

الوجود المستمر مع انه لم يعهد الايراد بان ما ذكره اولاً غير
مطابق لدعواه ثانيا وانما المعروف عندنا ان قوله الثاني
لا يوافق ما ادعاه سابقا وقد ارتكب المجيب لذلك ثم
اسند الى ابي البركات اولا القول بان الزمان مقدار البقاء
ثم قال زعم ابو البركات انه مقدار الوجود وجعله ايرادا
على ذلك القائل من سخيف الاعتذار والخطب في امثال
ذلك هين جدا هذا وانت خبير بانه لم يسند المنع الى تجويز
كونه مقدار البقاء وانما جوز ان ينتزع من استمرار وجود
الواجب امر ممتد على سبيل التجدد والتقضي كما تنبه له
ثانيا ولا يلزم من محض الانتزاع اتصاف المنتزع منه
بهذا الامر الانتزاعي على وجه الاتصاف بالامور الاعتبارية
التي لا حظ لها من الوجود العيني فضلا عن كونه مقدارا
له مع انه من الصفات الانضمامية الموجودة والاعراض
المفتقرة الى محل يقوم به عنده الا يرى ان الدوائر
المتوهمة في الكرة المتحركة ليست صفة لها مع انها

تنتزع

تنتزع عنها انتزاعا صحيحا ولا يلزم ايضا ان يكون
توهمها في شيء اي يتوهم حاصلة في شيء وان لم
تكن صفة له كالدوائر المذكورة اذ لا دليل عليه
ايضا ولا بداهة كما ادعاه بل يكفي ان يكون منشا
انتزاعها امرا موجودا ومن جوز انتزاع الحركة
القطعية من التوسط والزمان من الآن السيال
كالمجيب وغيره لا يرى شيئا منها مقدارا لما ينتزع منه
ولا وصفا له ناعتا والفرق بين ذلك وبين ما نحن فيه
تحكم بحت وقد سلف من المحقق اطلاق المقدار
عليه بناء على نفي اختصاصه بالموجود في العين و
تجويز انتزاعه من استمرار الوجود وما تشبث به
لابطاله من انه لا يمكن ان ينتزع من مجرد ذات الله
الموصوف بالاستمرار والاستقرار بلا ملاحظة بقاء
ما له مقدار متجدد متقض في نفس الامر لعدم
امكان ادراك المتغير مع الثابت مع ما فيه

من التتابع مجرد ادعاء فاسد لا يقبل منه بغير
شاهد فانه لا يرتقي عن مرتبة الدعوى وان هو الا
عين المدعى فان من يمنع توقفه على الحركة والتغير
كيف يسلم ذلك وقد تقدم ان السكون والوجود
اذا استمر يجد له العقل مقدارا غير قار وانكاره
مكابرة لا تصدر عن المحصل كيف لا وليس المعقول
من كونه مقدار الحركة الا ما يفهم من كونه مقدار الوجود
اذ لا معنى للاتصاف والناعتية ههنا كما يشعر
به التعبير بالانطباق وعدم امكان ادراك المتغير
بما هو متغير من مجرد ذات الثابت من حيث الثبات
لا يمنع من ادراك ذلك الزمان الذي ليس على حد
الامور المتغيرة من امتناع طرو العدم واستمرار
وجود الواجب تعالى وازليته وبقائه كما تدرك
الحركة القطعية من التوسط وينتزع الزمان
الممتد المنطبق عليها من الآن السيال مع انه

ادراك

ادراك امر ممتد متجدد من امر بسيط لا تغير فيه ولا
تجدد لكونه امرا متشخصا على ما قرروه من ان تشخص
الحركة باتحاد الموضوع والزمان والمكان وما
هي فيه ويزول بالسكون اثناء الحركة في حد من
المسافة او انتهائها ويتعدد باختلاف المبدأ
والمنتهى وما افاد من كون ذلك متغيرا باعتبار
اختلاف النسب وتفاوت الاحوال يجري مثله
في هذا الاستمرار فانه مع كونه غير متغير في ذاته ولا
منقض ولا متجدد في حد نفسه كما لا تغير في منشأ
انتزاعه يعتبر له اتصاف بالمضي والحضور و
الاستقبال بالنظر الى ما يفرض فيه من الحدود بقياس
بعضها الى بعض بحسب التوهم كما يفرض ذلك في الحركة
التوسطية سواء بسواء وقد قال الفاضل المدقق
والنحرير المحقق في تعليقاته على الاشارات اختلاف
هذا الامر البسيط الذي يسمونه بالآن السيال الى

اختلاف نسبتها الی الزمانیات الواقعة فیها یعنی به فان
عنی به ان له حالات مختلفة فی الخارج ففیه ان هذه
الحالات ان کانت آنیة فیلزم تتالی الآنات وکون
غیر المتناهی محصورا بین حاصرین وهو ظ وان کانت
متصلة واحدة یمکن انقسامها الی الحالات الغیر
المتناهیة فقد اعترفوا بوجود امر کان فی الخارج
ولیس هو الا الزمان المنطبق علی الحرکة القطعیة او
الحرکة القطعیة والحاکم انکر وجوده آنفا وکذا
جمیع القائلین بالآن السیال وان عنی به ان له
حالات مختلفة فی الذهن فالسؤال باق بعد بان
الذهن کیف ینتزع من مثل هذا الامر البسیط الامر
الممتد المتصل القابل للقسمة الی غیر النهایة فان
اجیب انه انتزاعه باعتبار حالات اخری فننقل الکلام
الیها وهکذا فلا بد بالاخرة ان یعترفوا بانه یمکن ان
ینتزع من امر بسیط باعتبار بقائه امر ممتد هو الزمان

نقول

نقول لم ما الدلیل علی ان ذلک الامر البسیط هو الآن
السیال لم لا یجوز ان یکون ذلک امرا آخر کما یقول
المتکلمون ان الزمان ینتزع من بقاء ذات الله تعالی
مع ان البدیهة شاهدة بانه لا معنی لکون الآن باقیا
ازلا وابدا اذ لا معنی لبقاء الآن ضرورة الا وجود
الزمان والآن الباقی معناه الزمان لیس الا کما
یحکم به الوجدان قال وما الدلیل علی ان توهم هذا
الامتداد توهما صحیحا یتوقف علی اختلاف الاحوال
فی الخارج اما توهما او واقعا ودعوی البداهة ممنوعة
وفیما علقه علی التجرید ان تلک النسب المختلفة ان لم
تکن تدریجیة لم یرتسم منها الزمان وان کانت تدریجیة
غیر قارة تحصل من ارتسامات بسیط باعتبار استمراره
لزم ان یکون البقاء منشأ انتزاع الزمان اذ لیس
الاستمرار الا البقاء انتهی ملخص کلامه قدس الله
روحه الشریف ومنه ومما نقلناه سابقا یظهر ان

المحقق المورد غير غافل عن جهتها الاخرى العارضية
وانما اعرض عنها لانه لا محصل لها ولعدم استقامة
اسناد ذلك الانتزاع الى الجهتين جميعا كما يزعم الذاهل
عما افيد الجاهل بما اريد وتحقيق ان وجود الواجب
ارتباط لا يتصور فيه شائبة تدريج وانقسام
فاي مناسبة بينه وبين ما ينتزع منه واجيب عنه بمنع
لزوم تحقق المناسبة بين كل انتزاعي ومنشأ انتزاعه
لانه حكم غير بين ولا مبين ولئن سلمنا اللزوم فهو لا
ينحصر فيما نفهم من الزمان من معنى التجدد والاتصال
ولعله تحقق مناسبة ما بينهما من جهة اخرى خفية
عن ادراكنا وعدم الوجدان لا يعطي العدم الا ترى
ان اكثر الانتزاعيات ننتزع من محالها ولا يحكم
وجداننا بتحقق مناسبات تفصيلية وذلك اما
لعدم لزوم تحققها في الواقع او لعدم اطلاعنا على
تفاصيلها واياما كان فليكن الامر فيما نحن بصدده

كذلك

كذلك وقد علم بذلك فساد ما اصلح به كلام بعض
المحشين لما ابتنى من انه لا يقضي بعدم جواز انتزاعه
من الواجب ضرورة ولا يشهد له برهان سواء قيل
بانتزاعه من الوجود عند خلية امتناع طريان العدم
عليه لان هذا الوصف ثابت له سبحانه في انه من
غير توقف على اعتبار بقاء او زمان او غير ذلك فانه
من لوازم الوجود الذاتي الذي هو عينه اذ او لم
لا يحتاج ثبوته للذات الى امر سوى الذات ومجرد
الاستلزام بين الوصف المذكور والبقاء غير كاف
في الزام الدور فان انتزاع البقاء عن الذات متأخر
عن ثبوت هذا الوصف بل عن انتزاع الزمان ايضا
في وجه او قيل بانتزاعه منه بملاحظة استمراره لا ينتفي
الدور على هذا التقدير ايضا على ما بيناه وكون
الانتزاع ادراك امر من اخر بضرب من التحليل لا يستلزم
الا ان يكون ذلك الامر بحيث يصلح لذلك اذ لا بد

فى انتزاع امر من امر من منشاء فى المنتزع منه مصحح لذلك
ولا يلزم وجوده الا يرى ان الصفات الاعتبارية
كالاضافات ونحوها تنتزع من الاشياء من غير
لزوم امر فيها نعم يعتبر فى منشا الانتزاع اى المنتزع
منه ان يكون موجودا واما هذا المنشا اى المصحح
لذلك الانتزاع فربما كان موجودا كما فى انتزاع الاسد
من الشجاع ان كان مما فيه الكلام وليس فيه انما
البحث فى عدم امكانه بغير هذا الوجه ولا يفى التمثيل
بالجزئى باثبات الحكم الكلى ولذلك يكتفى فى انتزاع
الوجود بمجرد ادراك منشا الاثار على ما اعترف به
وكذا سائر صفاته تعالى فانها منتزعة من عين الذات
المنزهة المتعالى عن التكثر والتكرار فلا ضير فى الاكتفاء
ههنا بما يدرك منه تعالى من امتناع طريان العدم عليه
واستمرار الوجود الباقى السرمدى وظ ان ذلك ليس
من قبيل انتزاع البرودة التى هى من الكيف لا من الامور الاعتبارية

وجوده

من النار

من النار والجبل من السماء لعدم تلك الصلاحية لانا لا
يدرك ذلك منه لانتفاء ذلك المنشا فيه راسا وهو ظ
جدا ولو سلم لزوم الدهر من كونه مقدارا للبقاء الزمانى
اى استمرار الوجود فى امتداد الزمان بخصوصه فلا تم
ذلك فيما هو ارفع واعلى واجل من انحطاط الوجود فى
سمت الواقع ودوامه فى حاق السرمد غاية الامر ان
يعتبر فيه ضرب من التجوز ونوع من الاستعارة ودعوى
اختصاص المقدار والامتداد بذى الاجزاء المتوهمة
يتضمن اعادة ادعاء كونه فرع الحركة ومن لا يسلم
يمنع هذا ايض فلا تخبط ثم لا يذهب عليك ان ما
ابداه من الفرق لو وضح وصح لا يقدح فى منع التوقف
على الحركة بل يؤكده كما سمعت ويصلح ما اورده المحقق
فى مقام الاستشهاد سندا لذلك المنع وان كان
الانتزاع باعتبار النسب المختلفة ايض لابتنائه على
انفكاك الزمان عن الحركة التى قطع السيد بانه

لوازمها وحكم المجيب بانّه فرعها وما بيّنه من ان الوجه
فى ذلك كونه ممّا يختلف نسبته ليشدّ اركان ما ادّعاه
المانع لانّه يفيد ان ذلك الامتداد لا يتوقّف
على الحركة ويجوز انتزاعها ممّا لا يتوقّف عليها اذ لا
يتفرّع التوسّط على القطع كما لا ترتّب للآن السيّال
عليها عندهم وامّا التقرير الّذى يفهم منه فغير
ما ادّعاه المستدلّ وارتضاه المجيب بانّ
الامتداد والانقضاء لا ينفكّ عن الحركة اوما
يجرى مجراها من اختلاف النسبة ولا يوجد ذلك
قبل وجود العالم فلا يصحّ توهّمه وعلى هذا لا
يتاتّى الاستشهاد ظاهرًا لكن المنع بحاله و
السند لم يندفع لانّه لا يحتاج الى شاهد و
عدم صحّة الاستشهاد على هذا التقرير لا يرد
على المورد اصلاً لانّه ليس منه فى كلام السيّد
عين ولا اثر ولم يرتكب المحقّق منعه ولم يستشهد

عليه

عليه وانّما هو جواب بتغيير الدليل ورجوع الى
استدلال آخر يندفع بما اوردناه ويبطل بما صنعنا
كما انّ ما سمّاه تلخيصًا وجه ثالث لابطاله ونمط
آخر من الكلام يكاد يكون تطويلاً بغير طائل اذ لا
يتمّ بدون التمسّك بانّ الزمان مقدار الحركة و
يجرى فى الوقت التقديرى ايضًا لانّه ان كان له
تحقّق فى نفس الامر دخل فى اجزاء العالم والّا فليس
الّا الاسم فلا وجه ليسمّى بالزمان وهو عبارة
عن كم متّصل الذات غير قارّ وعلى ان الظاهر انّه لا
يغاير الزمان الموهوم بالذات ولا فرق بينهما
الّا بحسب العبارة فانّ المتكلّمين كانوا يعبّرون عنه
بالاوقات التقديرية وما يقاربها كما يظهر من
تصفّح كلماتهم قال السيّد المرتضى الصانع القديم
يجب ان يتقدّم صنعته بما اذا قدّرناه اوقاتًا او
ازمنة لكانت غير متناهية ولا محصورة وقال

الكراجكي المراد به تقدير اوقات دون ان يكون ا
اوقاتاً في الحقيقة لان الاوقات افعال وقد ثبت
ان للافعال اولا فلو قلنا ان بين القديم واول الافعال
اوقاتا لنا قضناه واجاب العلامة الحلي في المناهج عما
يتوهم من ان حدوث العالم بعد عدمه بعدية زمانية
يستلزم وجود الزمان قبل وجوده وتقدم الباري
عليه باوقات غير متناهية يقتضي قدم الزمان وتوقف
العالم على ما لا يتناهى بان التقدم لا يشترط فيه الزمان
ويجوز ان يكون تقدمه عليه باوقات تقديرية لا
وجودية والمحقق الطوسي حكى في قواعد العقائد عن
المتكلمين ان التقدم الذي لا يمكن اجتماع المتقدم
والمتاخر معاً لا يجب ان يكون بحسب زمان مباين
لهما فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض لا يكون
بزمان آخر وهذا التقدم مثله قال ثم ان كان ولا
بد فيكفي فيه تقدير زمان ولا يحتاج فيه الى وجود

المغاير

المغاير للممكنات المحدثة والمراد انه ليس له في الازل
وجود يغاير اجزاء العالم وان كان لم يتحقق في نفس الامر
ويوجد لمنشأ انتزاعه ليفيد وقوع العدم المتقدم
فيه الانفكاك وفي مصارع المصارع نص وقوع
العدم السابق على الحادث الموجود الذي هو
المعلول الاول في زمان مقدر قال والا لامكن
اجتماعه مع الوجود الحادث المفروض وقال في
كشف الفوائد سلمنا انه لا بد من زمان لكن لا
بالفعل بل يكفي فيه تقدير زمان ولا يحتاج فيه الى
وجود زمان محقق كما نقول ان الباري تعالى
مقدم على العالم تقدماً لا يمكن اجتماع المتقدم
فيه المتاخر بمعنى انه لو قدرنا ازمنة لا نهاية لها
في جانب الماضي لكان الله تعالى مقارنا لها دون
الحادث لاستحالة ان يكون الباري تعالى زمانياً
وقال الطبرسي في مجمع البيان القديم يسبق المحدث

بما لا يتناهى من تقدير الاوقات وفي جوامع الجامع فسّر
الاول بانّه السابق لجميع الموجودات بلا ابتداء من
الاوقات او تقدير الاوقات ولعلّه ناظر الى انكار
الوجود الذهني كما هو المشهور منهم ولهذا اختلف
التعبير عنه والظاهر انّه لا خلاف بين المتكلمين في انّ
الزمان غير موجود ومنهم من قطع بانّه امر انتزاعي من بقاء بعد
ومنهم من قال بانّه متجدد معلوم يقدّر به متجدد مبهم
كما يقال جاء زيد اذ طلعت الشمس وكانّه يرى انّه عبارة
من الاوقات اي الحوادث المتجددة التي هي اعلام
للاوقات على ما بيّنه المحقق الشريف فان الوقت
هو ما جعله الموقّت وقتا للشيء وليس بحادث
مخصوص كما افاده الشيخ المفيد وغيره والظاهر انّ
الاوقات المقدرة عندهم كالمحققة في ذلك
الانتزاع ولذلك يعبّر عنه بالاوقات التقديرية
اذ يقدر قبل خلق الافلاك والكواكب حركة

الفلك وطلوع الشمس وغروبها وينتزع من ذلك ما
يعبّر عنه بالليل والنهار ويركب منه الاسابيع و
الشهور ويترتب عليها السنون والدهور فقد
روي انّه تعالى خلق السماء والارض في يوم الاحد
وخلق الملئكة في يوم الجمعة فقضاهنّ سبع
سموات في يومين وخلق السموات والارض
في ستة ايام قال بعض الفضلاء لولا الزمان
الموهوم لما كان لستة ايام او يومين في الآيتين
معنى وايضا قد روي انّ دحو الارض كان في
ليلة خمس وعشرين من ذي القعدة وبناء على
قوله عزّ من قائل انّ عدّة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات و
الارض منها اربعة حرم ولا بعد في ان يكون
تسمية ايام اسبوعنا بهذه الاسماء والتعبير عن
شهورنا بالقابها فرعا للزمان المتقدم كما لح

من بعض الاشارات المأثورة على ما نبه عليه بعض
الافاضل فلا وقع لما اخذه المجيب مما اورده صاحب
الواقف معا لما في الفتوحات من ان اليوم
زمان دورة للاطلس والمنوط بالشمس والقمر
السموات الليل والنهار وهما غير اليوم فانه
مجموع الامرين وذلك لانه مجرد اصطلاح يأبى
عنه اللغة والعرف المبني عليهما لسان الشرع و
لذلك اطبق المفسرون على تأويله ولعل الحمل على
اقرب المعاني الى الحقيقة المتعارفة اولى و
كيف كان فلا يكون اختراعيا محضا لان القول
به على تقدير لابدية الزمان في التقدم وعدم
صحة الاكتفاء بانتفائه وظاهر ان الاختراعي لا
اثر له واعتباره كعدمه فلا يكون فرق بينه وبين
عدم اشتراط الزمان فيه فلا يجدي التنزل من اعتبار
عدم لزوم الزمان في التقدم الى اشتراطه و

ينقض عليه قوله في نقد المحصل المتكلمون حيث قالوا
القديم موجود في ازمنة مقدرة لا نهاية لها فقد
حكموا بصحة انطباق الثابت على المتغير ولم
يتفطن لذلك محالا فانه صريح في نفي كون الزمان
المقدر اختراعيا صرفا مخلوقا للوهم اذ لا
انطباق ولا تغير حقيقة على انه يشكل تصحيح
التقدم الحقيقي الواقعي بمثله فلا بد ان يكون
له تحقق في نفس الامر واذ لم يكن له وجود في الاعيان
فوجوده في الاذهان وحيث لا ذهن قبل
وجود الذهن ولا قوة مدركة قبل ايجاد العالم
فلا يتصف بالوجود الا بعد ذلك ومن انكر
الوجود الذهني منهم ينفيه مطلقا ويكتفي بالتقدير
فلا ينا في اعتباره حدوث العالم سواء فسر
بما يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض كما ذكره
المحقق الطوسي وغيره او اريد به ما سواه سبحانه

من الموجودات العينية والنفس الامرية على ما ادعاه
المجيب فانه لا وجود له اصلاً وعلمه تعالى به لا ينافى
حدوث العالم بالضرورة من الدين وفى الروايات
تنبيه عليه ولا يلزم من ذلك كونه وهميا صرفا لان
الاختراعى لا يكون له منشأ انتزاع ومن الضروريات
الاولية ان استمرار وجود الواجب وعدم زواله
وتسرمده سبحانه من شأنه ان ينتزع منه
المدرك امتداداً متصفا بعدم التناهى ولا
نعنى بالتحقق فى نفس الامر اى تحقق الامر فى نفسه
بدون فرض فارض واعتبار معتبر الا هذا المعنى
ولا يستلزم ذلك فعلية وجوده ذهنا ولهذا قال
فى نقد المحصل العقلى هو الذى يجب ان يحدث
فى العقل اذا عقل العقل ذلك الشئ كفوقية
السماء واما الفرضى فهو الذى يفرضه الفارض
وان كان محالا فان اراد بانه متحقق فى نفس الامر

ذلك فلا يلزم كونه من اجزاء العالم وما اشتهر
بين اصحابنا وغيرهم من القول بالصفات الاثنا عشر
كالوجود والعلم والقدرة وما ضاهاها من السلوب
والاضافات والمعانى الاعتبارية يبطل دعوى
انعقاد الاجماع على انتفاء مثلج وكذا الافتقار الى
محل يقوم به فان الانتزاع لا يوجب تحقق علاقة
الناعتية ومن ادعاه فليتنبه على انه لا مانع من
عروضه للاستمرار الممتد الموصوف بعدم التناهى
وان كان ذلك عارضا للوجود الذى هو من او صافه
تعالى كما يعرض للحركة مع انها صفة الجسم القار
وكون ذلك من خواص المقادير ولوازم الكميات
الموجودة فى الخارج كما سيتعين باطل لانهم
انهم قطعوا باتصاف الزمان الممتد المنتزع
من الآن السيال بعدم التناهى والتجدد و
التقضى وغير ذلك مع القطع بانه يمتنع وجوده

في الخارج وقد جوّز بعضهم حمله عليه تعالى بطريق
الاشتقاق بناءً على تجويز كونه سبحانه زمانيًّا
بمعنى انّه معه وفيه ما فيه وان اراد به ما له وجود
في الخارج او في قوة ملاكه فنختار الشق الثاني
لانّ ما لا يكون موجودًا في الاعيان او في الاذهان
لا يكون عدمًا صرفًا وليسًا ساذجًا فانّ صفاته
تعالى الانتزاعية والاضافية كلّها في الازل
انّما توجد في الاذهان فيما لا يزال اذ ليس للامر الانتزاعي
الّا الوجود الرابطي فقط ولا وجود له في نفسه
اصلًا كما حقّق في مظانه ولا استبعاد في ان لا
يكون الشيء موجودًا عينًا او ذهنًا لكن يجد العقل
بالضرورة او البرهان انّ له وجودًا رابطيًا لشيء
كالاضافات وكذا الاعدام فانه يتوهم له وجود
بسبب وجود امر مثلًا لكن لم يجد ناعتًا لذلك
الامر ولا جزءً له ولا موجودًا فيه ويكون ذلك

الوجود

الوجود منشأ الآثار والاحكام لا من قبيل الامور
الاخر اعتبر قال بعض المدققين والزمان من
هذا القبيل ومثل هذا الوجود لا نسمّيه بالخارجي
قال وح يمكن ان يق انّ مثل هذا الوجود في الازل
لا ينافي حدوث العالم الثابت بالاجماع اليس
الاشياء التي يقولون انّ الخارج ظرف لنفسها
لا لوجودها كالاتصاف مثلًا امرًا نفس امري و
يترتب عليه الآثار والاحكام ولا يلزم فيه التسلسل
الخ لو اتفق ان تحقق اتصافات غير متناهية
مترتبة ولا ينافي ايضًا تحققه في الازل ما ثبت بالاجماع
من حدوث العالم فقس عليه الزمان ايضًا فان
شئت ان تسمّي مثل هذا الامر موجودًا في الخارج
فسمّه ولا حرج وان لم تسمّه ايضًا موجودًا فلا
جناح وبالجملة الاشكال مندفع في المقام سواء
كان اشكالًا عقليًّا او شرعيًّا وامر التسمية

الاصطلاح سهل لا عبرة به فتدبر هذا كلام الشريف
ثم الوجه فى تسميته زمانا ظاهر لان اطلاقه عليه
بعد ادراكه كاطلاقه على المطابق للحركة القطعية
لاشتراكهما فى الانتزاعية وانتفاء الوجود الخارجى
فان كان هذا من مقولة الكم بحسب الحقيقة فليكن
ذاك ايضا كذلك وان كانت التسمية بالزمان
وعده كما متصلا على سبيل المسامحة وتشبيه الامور
الذهنية بالموجودات العينية فهذا به اولى لانه
لا يطلق عليه الا مقيدا بالموهوم ونحوه ونظير
ذلك ان المحققين على ان العدم امر اعتبارى
مع تقسيمهم الكم الى المتصل والمنفصل تقريبا
قرروه فى محله على ما نبه عليه المحقق الدوانى على ان
المناقشة فى تسميته زمانا بناء على الجزم بكونه
كما متصلا ضعيفة جدا لابتنائه على كونه مقدارا
للحركة ومن نفى وجوده ينفيه وينكره وبهذا يظهر

ان وجوده فى الاذهان لا يمنع من كونه زمانا كما لا يقدح
فى حدوث العالم لانه لم يعهد اطلاق العالم على ما
يتناوله ولا يوصف بالقدم سوى الموجود ولذا
لم ينكر على القائل بالصفات الاعتبارية ولم يلزم عليه
تعدد القدماء كما الزم على من قال بالصفة الموجودة
والعجب من المجيب حيث اعتذر تبعا للعلامة
عن القائلين بثبوت المعدوم بان الموجب للكفر
انما هو اعتقاد قدم الجواهر والاعراض اذ القدم
يعتبر فيه الوجود وهم لا يقولون بوجوده فى الازل
ومن هذا كلامه كيف يجزم بدخول الامر الانتزاعى
فى اجزاء العالم ويحكم بقدم ما ليس بموجود مع ان
الاجماع لم يقع الا على حدوث العالم بمعنى جميع
ما سوى الله من الموجودات وما توهم من ان الاجماع
منعقد على حدوث العالم بمعنى جميع ما سوى الله
من الموجودات العينية والنفس الامرية على ما

سيأتي سهو منه فان العالم اسم لما سوى الله تعالى من
الجواهر والاعراض وقد يطلق على السماء والارض وما
بينهما كما ذكره العلامة الحلي في كشف الفوائد و
لم يعهد استعماله في هذا المعنى كما لم يثبت انعقاد
الاجماع عليه قال في بحار الانوار الذي ثبت باجماع
اهل الملل والنصوص المتواترة هو ان جميع ما سوى
الحق تعالى ازمنة وجوده في جانب الازل متناهية
ولوجوده ابتداء والازلية وعدم انتهاء الوجود
مخصوص بالرب سبحانه سواء كان قبل الحوادث
زمان موهوم او دهر او لا ولهذا قال الفاضل القمي
العالم حادث بمعنى انه حدث بعد تقضي امتداد
غير متناه في جانب الازل منتزع من ذات الله سبحانه
باعتبار بقائه وازليته وتقدم العدم على العالم هو
بالزمان ولكن مرادنا بالزمان ليس مقدار حركة الاطلس
بل مرادنا به امتداد ينتزعه العقل من ذات الله تعالى

بملاحظة

بملاحظة ازليته وبقائه والزمان بهذا المعنى ليس من جملة
العالم لانه ليس من الموجودات الخارجية بل منشأ
انتزاعه موجود في الخارج فليس تقدم العدم على
العالم في زمان محالا انتهى فان قيل الحكم بدخوله في اجزاء
العالم مبني على ارادة الوجود الخارجي منه التحقق
في نفس الامر ولذلك جزم بافتقاره الى محل يقوم به
لكونه كما متصلا وبعضه انه لم يمنع من تسميته
بالزمان كما صنعه في الشق الثاني مع انه لو كان
موجودا ذهنيا وان كان متحققا في نفس الامر لكن
لتسميته بالزمان ايضا وجه لانه عبارة عن كم متصل
الذات غير قار عنده ويبني عليه القطع بكونه عرضا
والجزم بكونه مقدارا الى غير ذلك مما وقع منه قلنا ما
ذكره لا يفيد الا الاضطراب في كلامه والتدافع
في مرامه مع قبح ذلك التردد في الزمان الموهوم و
الاسمي ولا يغني من جوع لانه ينقل الايراد الى الشق

الثاني فان ما لا يكون لم يتحقق في الاعيان اعم من
الاختراعيات فيجوز ان يكون موجودا ذهنيا
يسمى بالزمان كالمنطبق على الحركة بمعنى القطع
ويطلق عليه المقدار كما في العدد بل يجوز ان
لا يكون موجودا اصلا ولا يلزم ان يكون اطلاق
الزمان عليه بمعنى الكم المتصل فتامل وما
عول عليه في وجود الزمان ينتج نقيض مطلوبه
ويفيد عكس مقصوده لان العلم بمضي شيء و
انقضائه وكذا انتظاره وقوعه وانقضائه لا
يتم الا علم وجوده وفنائه على ان الزمان اما
الماضي او المستقبل وليس ههنا قسم آخر لان
الآن فصل مشترك بين الماضي والمستقبل
كالنقطة في الخط فلا يتصف الا بالمضي و
الاستقبال ولا يجامع ذانك الوصفان وجوده
لانه يصدق عليه انه ماض الآن كما يحمل عليه الاستقبال

وليس

وليس بموجود الآن اذ لا حضور له والا لزم تتابع
الآنات وكل ما استلزم احد وصفين لا يجامع
وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا وهذا امر
ضروري وفيما نسب الى امير المؤمنين صلوات الله
وسلامه عليه ما فات مضى وما سيأتيك فاين
قم فاغتنم الفرصة بين العدمين وايضا مجرد
العلم باتصاف شيء ما بهذين الامرين في الخارج
لا يقتضي وجود الموصوف لجواز ان يكون من
الامور الاعتبارية الماضية والحوادث المنتظرة
كما لا يلزم ان يكون زمانا فان الضروري ان
في الخارج موصوفا بالمضي ومقابله وليس
كونه وقتا والتزام كونه بمجرد ذلك زمانا يفضي الى
مذهب من زعم ان الزمان عبارة عن الحوادث
المتجددة كيف ولو لزم من مجرد ذلك وجود الزمان
ثبت وجوده من العلم بان ههنا قبلا وبعدا

بل هو اولى اذ لا يعتبر فى مفهومها الانقضاء والا نتقال
مع ان من تمسك بذلك واستند اليه لم يقتصر عليه
نظرا الى ذلك وان اراد انا نعلم بالضرورة وجود
الزمان الماضى والمستقبل فى الخارج ففساده
واضح وضعفه لائح فان دعوى العلم بوجودهما
ينتظر وقوعه ولما يتم ذاكره الوجود جزاف محض
كادعاء فيما تصرم ومضى وانعدم وانقضى وكونه
موجودا فى الماضى ومعدوما فى الآن والمستقبل
وكون المستقبل معدوما فى الآن وفى الماضى
موجودا فى حله لا محصل له كدعوى ان متى
الدهر وعاء وجود الزمان الممتد وما يقدره
من الحركة المتصلة لا ان الانقضاء والتجدد بحسب
الوقوع فى مضيق افق الزمان لا ينافى اتصال تحققه
بحسب الحصول فى فضاء وعاء الدهر بتة اللهم
الا ان يرجع الى الوجود فى مرتبة من مراتب نفس الامر

اقول

وقد مر ان اطلاق الوجود عليه لا حرج فيه لكنه
ليس وجودا عينيا منافيا للاجماع فان مقارنة
الوجود لوصف المضى يقتضى كونه موجودا معدوما
كاتصافه بالاستقبال مع انهما لا يوجدان الا كيف
يصير موجودا بعد انقضائه وما قيل من ان
عدم شئ فى شئ ليس عدمه مطلقا فان السماء
معدوم فى البيت وليس بمعدوم فى موضعه لا
ينطبق على ما نحن فيه الا بتمحلات كقياس الزمان
على المكان وايضا المتصف بالمضى والاستقبال
ليس الا الامر الممتد الذى بازاء الحركة القطعية
المقدر لها وكما لا وجود لها فى الخارج لا وجود
لمقدارها فيه ايضا كما اعترف به وصرح بانه امر
يرتسم فى الخيال ولذا من قال بوجود الزمان قصره
على وجود الآن وجزم بانتفاء الماضى والاتى نظرا
الى امتناع الوجود فى الخارج اذا المتوهم كالحركة

يتصف بالفعل بالتوسط بين افرادما هي فيه وذلك
حالة بين قوتها الصرفة ومحوضة الفعل وما لم يكن
في حدٍّ من حدود المسافة او انتهائها لم يتحقق
ذلك بالفعل وح ليست الحركة موجودة كمقدارها
وما لاجزائها من نحو وجود في اثنائها ليس وجودًا
متميزًا فعليًا فلا يتم وجوده عند نفاد الجزء الا
بانقضائه فليس له وجود الا في الوهم والا لكان
موجودًا معدومًا قال المحقق الدواني الحكماء ذهبوا
الى ان الحركة بمعنى القطع لا وجود لها الا في الخيال
لانه انما يتوهم وجودها اذا وصل المتحرك الى المنتهى
وح يكون قد بطلت بالكلية وظاهر ان قطع المسافة
معنى نسبي اعتباري انتزاعي لا سبيل الى توهم
وجود مثله في الخارج بل التوسط بين مبدا الحركة
ومنتهاها ايض كذلك ومثله الخروج من القوة الى
الفعل تدريجًا على ما اعلن به بعض الافاضل فلا مجال

لحسبان ان احدًا من رؤساء الفلاسفة ومعلميهم و
اتباعهم لا ينكر وجود الحركات القطعية المتصلة
جميعًا في ظرف الاعيان وفي وعاء وجودها وهو
الزمان الممتد الموجود في الدهر واما ما في الشفا
من ان هذه الحال وجودها على سبيل وجود الامور
في الماضي وتباينها بوجه آخر ان الامور الموجودة
في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي
كان حاضرا ولا كذلك هذه الحركة فلا ينافيه لان
المراد ان وجوده في الخيال على نحو وجود الاشيا
في الماضي بمعنى ان يرتسم في الخيال امتداد
ماض محصول له في الخيال على صفة المضي و
لذلك نفى ان يكون لها وجود في آن من الماضي
وعلى هذا فلا تناقض بينه وبين ما حققه فيه
من انها الا ذات لها قائمة في الاعيان وانها
انما ترتسم في الخيال ويرشد اليه انه صرح بان

الوجود المحصل للزمان لا يكون الا في النفس و
ان الوجود المطلق المقابل للعدم المطلق
صحيح له قال وليس هذا الوجود له بسبب التوهم
فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من الوجود
حاصلا هذا كلامه وهو ينادي بان الوجود المطلق
للزمان في النفس لا يتعلق بوهم المتوهم وليس
بسبب فرض الفارض فيطابق ما نص عليه من ان
الامر المتصل المعقول للحركة لا وجود له في
الاعيان اصلا بل في الذهن يعني ليس له وجود
قار او غير قار فلا اتجاه لحمله على ان المراد ان الحركة
ليست من الموجودات الثابتة المستمرة الذات
الغير المتجددة لئلا يتوجه عليه ان الحركة محل الزمان
وعلته والمعدوم كيف يكون محلا للموجود و
علة له وانما يتجه ذلك مع التصريح بوجود الزمان
دونها واني له وكذا لا يقدح في ذلك ما سمع

ان الزمان ظاهر الانية خفي الماهية اذ المراد
التحقق في نفس الامر على ما بينه السيد السند
قال ولو نقل بعض المتأخرين خلاف ذلك فلا
يعول عليه وجوز بعضهم ان يراد بالوجود الخيالي
الادراكي لانه وجود بنفسه وهو كالوجود
الخارجي في ترتب الاثار وتحقق اجزاء ذلك
الامر الممتد بحسب ذلك الوجود مترتبة
متعاقبة ولا يكون عند تعقلها بهذا الوجه كما
يظهر عند الرجوع الى الوجدان فتأمل وقد
يرى انهم كثيرا ما بنوا الامر على ما يبدو في بادي النظر
ثم اذا انتهت النوبة الى الفحص البالغ ظهر
حقيقة الحال فانهم ادعوا اول الامر وجود
الزمان في الخارج وبينوه بانقسامه الى السنين
والشهور والايام والساعات وعدوه من
اقسام الكم مع ان المقسم في التقسيم الى الجوهر

والعرض هو الموجود الخارجي على ما صرحت به
عباراتهم ثم عند تحقيق الحال صرحوا بان الزمان
الممتد غير موجود في الخارج بل ممتنع الوجود فيه
وان الموجود في الخارج هو الآن السيال الذي
يرسم في الخيال وربما قيل ان كون الزمان الموجود
عينا امرا متصلا غير قار الذات مما يظهر من
السابقين والضعف على الغير من لحقهم الى ان
الموجود من الزمان امر بسيط شخصي باق بذاته
سيال بحسب اضافاته فبسيلانه يرتسم في الخيال
امر ممتد يقدر به الحركات ويعبر عنه بالشهور
والاعوام وكيف كان يتخلص به عما اشكل على الجب
من امر الزمان الموهوم حيث تحيروا انه كيف
يسمى غير المقدار الموجود بالزمان وزعموا ان
التناهي واللاتناهي والتمادي وعدم التمادي و
الزيادة والنقصان وكذا التقدير والنقض

والاستقبال

والاستقبال والمضي وما شابه ذلك من الصفات
من خواص المقادير ولوازم الكميات الموجودة
في الخارج عندهم ولذلك عدها من امارات
الوجود وانكر تجزي المعدوم بالاجال والاوقات
والسنين والساعات ظنا منه انه تابع الحكماء
الذين جعلهم افاضل الناس عقلا في كل باب و
انه من نازع في ذلك من محققي المتكلمين من
العلماء الاسلاميين والفضلاء الاماميين
مكابر لا يستحق الجواب وقد حقق للناقد البصير
والمتامل الخبير مما نبهنا عليه او اشرنا اليه ما
يكتفي به اولوا الالباب فان فيه نجاة من ظلمات
فلسفية بعضها فوق البعض وشبهات سفسطية
بعيد ما بين السماء والارض كما يظهر على طالب
الحق والتحقيق كل الظهور ومن لم يجعل الله
له نورا فما له من نور ثم انه لا فائدة ههنا في حكاية

الاقوال في الزمان وكتب في الحاشية ان الغرض من
نقل المذاهب ان يتبين ان المورد لا يقول بان
الزمان هو واجب الوجود ولا المعدل ولا حركته و
انما يقول بما قاله البغدادي فاذا ابطل قوله بيان
فساده سقط منعه بالكلية وتم الدليل انتهى وهو
في غاية السقوط اما اولا فلان ما فصله انما هو مذاهب
القائلين بالوجود ومن الناس من انكر ان يكون
للزمان وجود البتة ومنهم من نفى وجوده عينا واثبته
في التوهم وهو مذكور في الشفاء وغيره فما يدرى ان
المحقق المورد لا يقول به واما ثانيا فلانه لم يستوف
جميع مذاهب القائلين بالوجود فلعله كان يذهب الى
غير ذلك قال في الشفاء ومنهم من جعل له وجودا لا
على انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما
لامور الى امور ايها كانت الى امور ايها كانت فقال ان
الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث

يعرض مع وجود عرض آخر مع وجوده فهو وقت للآخر
اي عرض حادث كان وليس الوقت الا ما يوجبه
الوقت الآن طلوع الشمس قد كان اعرف واشهر
و لذلك اختير ذلك وما يجري مجراه للتوقيت فالزمان
هو جملة امور هي اوقات موقتة او من شانها ان يجعل
اوقاتا موقتة وقالوا ان الزمان على غير هذا الوجه لا
وجود له وقالت طائفة ان الزمان جوهر ازلي
فجاز ان يوجد الزمان وان لم توجد الحركة فالزمان
عندهم تارة يوجد مع الحركة فيقدرها و تارة
مجردا فيسمى دهرا ثم قال ان الذين اثبتوا وجود
الزمان معنى واحدا منهم من جعل الحركة زمانا و منهم
من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات و منهم
من جعل عودة الفلك زمانا اي دورة واحدة و منهم
من جعل نفس الفلك زمانا وفي المواقف مذهب
الاشاعرة انه متجدد يقدر به متجدد وقد يتعاكس

قال المحقق الشريف اصحاب هذا المذهب جعلوا
اعلام الاوقات اوقاتا ولذلك تعاكس التوقيت
عندهم واذا اعتبر ما هو وقت فى الحقيقة امتنع
التعكيس فى التوقيت وقال ان جعل الزمان عبارة
عن نفس ذلك المتجدد لزم ان يكون الزمان امرا
موجودا لا موهوما كما هو مذهبهم واما ثالثا فلان
الزمان ليس مما لا يمكن فيه احلاث قول اخر اذ لم يقم
عليه برهان عقلى ولا يدل عليه السمع فلعله لم يرتض
شيئا من تلك المذاهب واختار غيرها واما رابعا
فلانه صرح بانحصاره من الاقوال وهو كونه منتزعا
من استمرار وجوده تعالى وبقائه وعدم كونه امرا
موجودا كما اختاره الفحول من الامامية كالمحقق
الطوسى والسيد المرتضى والعلامة الحلى والمدقق
الخوانسارى والمولى محمد امين الاسترابادى والفاضل
المجلسى والمولى خليل القزوينى والمولى محمد طاهر القمى و

اضرابهم قال فى تنقيح المرام ما اطبق عليه محققو المتكلمين
قاطبة هو ان الزمان استمرار منتزع من بقائه تعالى
فتوهم انه لا يقول الا بما قاله البغدادى من متكلمى
المعقلين واما خامسا فلانه لا ضرورة الى كونه
قائلا بشىء من الاقوال ومختارا له ولا مانع من سكوته
عن ذلك وتوقفه فيه كما صرح به على ما ستطلع عليه
ان شاء الله تعالى فالقطع بما تخيله المجيب مع تصريحه
بخلافه ينبئ عن حرصه على الايراد وان كان فيه
انحراف عن سبيل الرشاد وعدول عن سنن السداد
والله العاصم من الجدل والعناد ثم قال فى ذلك السيد
المستدل واما ثانيا فلانه لو تصح فى العدم ما توهموه
لكان هو الزمان بعينه او الحركة بعينها اذ كان
متكممهما شيئا لا كلمه ازيد لا محالة من بعضه وابعاضه
متعاقبة غير مجتمعة فاما انه بالذات على تلك
الشاكلة فيكون هو الزمان او بالعرض فيكون هو

الحركة عند اطلقوا على الزمان او الحركة اسم العدم
فليت شعري باي ذنب استحق الزمان او الحركة
سلب الاسم والالحاق بالعدم واعترض عليه المحقق بانا
لا نقول باتصاف العدم بالتقدر والتمادي وغيره
الا بالعرض باعتبار اتصاف وعائه ولا يلزم منه كونه
زمانا او حركة والحاصل انا نقول ان عدم العالم
كان في وعاء ممتد متجدد منقض كوجود زيد في الزمان
وكما انه لا يلزم منه كون وجود زيد زمانا او حركة كذلك
لا يلزم ايضا كون العدم زمانا او حركة بل ليس الا كعدم
زيد في زمان قبل وجوده ولا تفاوت الا بان
هذا الزمان يتبعض بالليل والنهار ويتصف بما
شابه ذلك من الصفات وليس ذلك في ذلك الزمان
فاللازم على هذا ليس الا وجود الزمان هناك والقا
ئلون به يلتزمونه لا كون العدم هو الحركة او الزمان
المجيب بعد ما اساء الادب باصحاب اوليه قال ان

المبادر من اطلاق الوجود خصوص الخارجي وهم لا يقولون
بوجود الزمان الممتد المتجدد في الخارج قال ملا ميرزا
جان في حواشيه على شرح المطالع كون المطلق منصرفا
الى الفرد الكامل ليس على اطلاقه بل ذلك فيما اشتهر
لفظ المطلق فيه بخصوصه بان استعمل كثيرا في
المطلق المتحقق في ضمنه حتى يكون استعماله فيه
حقيقة عرفية كالوجود فانه لشهرة استعماله في ضمن
الخارجي يتبادر منه خصوصه انتهى ولعله اراد ان
الزمان الموهوم كالزمان الذي هو مطابق للحركة
بمعنى القطع وان لم يكن له وجود في الخارج الا انه
وجود بحسب نفس الامر وانما الموجود في الخارج ما هو
بمنزلة الآن السيال الذي هو مطابق للحركة بمعنى التوسط
وهو وجود الواجب تعالى عن ذلك الذي هو عين
خارجي فانه باستمراره الذي هو بمنزلة استمرار الآن
السيال يفعل امرا ممتدا متجددا يسمونه بالزمان الموهوم

وعدم العالم انما وقع فيه وعلى هذا فلا فرق بين الزمان
الا بما ذكره وفيه مع ما تعرفه انه توجيه بما لا يرضى
اذ القائلون به لا يقولون بعدم التفاوت بينهما الا
بذلك الامر العرضي كيف وهم مصرحون بان الزمان
هناك معدوم ولا وجود له الا مع اول وجود العالم فان
خصومهم لما احتجوا عليهم بان تخصيص الاحداث بالوقت
المعين يستدعي امتيازه عن ساير الاوقات وهذا يقتضي
كونها موجودة قبل ذلك الحادث اجابوا بانها معدومة
ولا تمايز بينها الا في الوهم وانما يبتدا وجود الزمان مع
اول وجود العالم ولا يمكن وجود ساير الموجودات قبل
ابتداء وجود الزمان اصلا هذا كلامهم وبالجملة انهم
لو قالوا بوجوده وامتداده مثل امتداد هذا الزمان مع
ان له اجزاء متباينة متعاقبة يمتنع الاجتماع بينها لكان
لقائل ان يقول لم اختص وجود العالم بهذا الحد الذي
حل فيه ولم يكن حدوثه في حد اخر قبله وكونه وهميا بالمعنى

المذكور لا ينافي طلب المخصص فيما بين اجزائه وح
فما معنى قولهم واختص الحدوث بوقته اذ لا وقت
قبله فبقي ان يكون معنى الوهمي ما يخترعه الوهم كرؤوس
الثلثة فيكون عدما محضا وليس اساسا دخل فاذا اتصف
ذلك العدم الساذج بما توهموه من التقدد والتكمم
والتمادد والتجدد والتقضي وما شابه ذلك فاما
انه بالذات على تلك الشاكلة فيكون هو الزمان
بعينه او بالعرض فيكون هو الحركة بعينها فان اتصاف
الحركة بالزيادة والنقصان والتمادد وغيرها انما
هو بواسطة مقدارها ولها مقداران مقدار
بحسب المسافة وذلك بالعرض ومقدار بحسب التراخي
وذلك بالذات لان ذاتها من حيث هي يقتضي ذلك
اذ اجزاؤها لا تقع معا بل على التراخي وهذا
المقدار هو الزمان وبالجملة الحركة لها حقيقة سوى
عدم الاستقرار يقارنها عدم الاستقرار واما الزمان

فليست لها حقيقة الا امتداد التجدد وعدم الاستقرار
فاذن قد اطلقوا على الزمان او الحركة بلا ذنب اسم
العدم المحض والليس الساذج وبما قررناه ظهر ان
مراد المستدل بالعدم المذكور ما جعله المورد وعاء
له كما يصرح به قوله في الدليل الاول فكيف يتصور
في العدم الصريح والليس الصرف البات تمايز
حدود وتلاحق احوال وسيصرح به في قوله اذ لا اختلاف
في العدم وفي قوله وذلك الامتداد العدمي لا العدم
الذي وقع فيه هذا الوعاء على ان عدم العالم لو كان
في زمان موجود غير ممتاز عن هذا الزمان الا بما ذكره
وهو امتياز بالعرض لزم منه ثبوت قديم سوى الواجب
ولا ينفع الفرار منه بالقول بان مرادهم بالعالم ما سوى
ذلك الزمان من الموجودات وهو لا وجود له كما سيصرح
به المورد تبعا لآخرين مع ما فيه من التدافع الصريح و
التناقض القبيح وسيأتي لذلك زيادة التوضيح و

التنقيح

التنقيح وايضا لو كان الزمان هناك امرا موجودا
وكان له اختلاف اجزاء او كان امرا نفس امري كما
سيصرح به المورد العلامة بعيد هذا وكان القائلون
به ملتزمون فباي وجه سموه بالزمان الموهوم ولم
يسموه بالزمان الموجود مع اشتراكهما في جميع الذاتيات
واللوازم الا بالليل والنهار وما شابه ذلك وهو
غير موجب لسلب عقد الوجود ووضع عقد العدم
مقامه الا ان يقال لا مشاحة في الاصطلاح والظاهر
ان الذي اسقطه في تلك الورطة انه لما رأى ان
دلائل السيد قدس سره على ابطال القول بالزمان
الموهوم دلائل متينة وبراهين مكينة ورام ان يتفصى
عنها فرض القول بكونه امرا معدوما الى القول بكونه
امرا موجودا ولم يدر انه يفضي الى القول بالقدم و
هو بعيد منه فوقع من حيث لا يشعر فيما كان فارا عنه
هنا ثم انت خبير بانهم لو قالوا بما قرره المورد كلامهم

لكان لقايل ان يقول هذا مجرد دعوى بلا دليل وهل الكلام
الا في اثبات وجود هذا الوعاء الممتد المتجدد
المتقضى حتى يمكن ان يقال ان عدم العالم كان فيه وكان
متصفا فيه بصفاته بالعرض اذ الاشاعرة لما تشبثوا
في اثبات حدوث العالم بالقول بهذا الوعاء وبان
عدم العالم كان فيه فالخصم لا يسلم منهم ولا يصدقه
الا بالدليل وقد عرفت انه لا يمكن تصوره فضلا عن
ان يقام عليه دليل فلنا ان نقول ان الاوعية المسلمة
عندنا ثلثة الدهر الذي هو وعاء للوجود الصريح
المسبوق بالعدم الصريح والزمان الذي هو وعاء
للامور المتغيرة المتقدرة السيالة والسرمد الذي هو
وعاء لبحت الوجود الغير المسبوق بالعدم واليه الاشارة
بقولهم نسبة الثابت الى المتغير هي الدهر ونسبة المتغير
الى المتغير هي الزمان ونسبة الثابت الى الثابت هي السرمد
والاوعية منحصرة فيها فمن ادعى ان العدم الازلي وعاء

موجودا

موجودا يكون هو فيه وبتبعيته يتصف بالتقدم و
التأخر وغيرهما فعليه البيان وقياسه على العدم المقارن
لوجود الزمان كعدم زيد في زمان قبل زمان وجوده
قياس مع فارق فان هذا العدم لما كان مقارنا
للزمان الذي هو سيال ومتكمم ومتقدر اتصف هو
ايضا بذلك بالعرض بخلاف العدم الازلي فانه لا يتصف
بالتقدر لعدم ثبوت ما يتقدر هو به فيكون عدما
محضا غير متقدر ولا متكمم لا بد لنفيه من دليل وعدم
قدرتنا على تعقله بوصف كونه سابقا على الوجود
سبقا غير زماني بدون الوعاء بعد ان دل الدليل
عليه غير قادح فيه فان دلائل القدم باسرها لما
كانت مدخولة وقد دلت الاخبار المتواترة من الطرفين
على وجود اله العالم بدونه بان يكون بينهما انفصال
وقد انعقد عليه اجماع المليين من المسلمين وغيرهم و
دل عليه الحديث المشهور الذي لا دليل عقلي يعارضه

بل له دليل عقلي يناقضه كما سيأتي في اخر الرسالة
انشاء الله العزيز فاذا لم يثبت القول بالزمان
الموهوم الذي قبل وجود العالم مع كونه مخالفا
لظاهر الشرع فلا بد من القول بان ذلك الانفصال
انما كان بالعدم الصريح النفس الامري لغير الزمان
لان كل ما له تحقق في نفس الامر لا يجب ان يكون في
زمان كما لا يجب ان يكون كل ما له تحقق فيهما في مكان
فعدم العالم مع تحققه في نفس الامر لا يجب ان يكون
في زمان اذ ما ليس للزمان في سلسلة علله مدخل
لا يتوقف انه فيه هذا والجواب الحاسم لمادة الشبهة
ما اشرنا اليه انفا وسالفا من ان العدم الازلي
كان له وعاء فذلك الوعاء اما معدوم فاستحال
اتصافه بالتقدر والتكمم والمساواة واللامساواة
اذ لا اختلاف في العدم ولا مخصص فكيف يكون
احدهما ظرفا ومتصفا بالصفات المذكورة بالذات

والآخر مظروفا ومتصفا بها بالعرض واما موجود
فيلزم ثبوت قديم سوى الواجب ثم ذلك القديم
لما لم يكن جوهرا قائما بذاته فلا بد له من محل يقوم به
ولا يتصور له محل غير الحركة فيلزم قدم الجسم كما سبق
وبما قررنا ان الازل ليس كالزمان واجزائه يتقدم
جزء وياخر اخر بل هو عبارة عن اللازمان السابق
على الزمان سبقا غير زماني كسبق اجزاء الزمان
بعضها على بعض وليس بين الله وبين العالم بعد
مقدر لا انه ان كان موجودا يكون من العالم والا
لم يكن شيئا ولا ينسب احدهما الى الآخر من حيث الزمان
بقبلية ولا بعدية ولا معية لانتفاء الزمان عن
الحق وعن ابتداء العالم فليس الا وجود بحت خالص
ليس من العدم وهو وجود الحق ووجود من العدم
وهو وجود العالم فالعالم حادث في غير زمان و
انما يتعسر فهم ذلك على الاكثرين لتوهمهم الازل

جزء من الزمان يتقدم سائر الاجزاء وان لم يسموه
بالزمان فانهم اثبتوا معناه وتوهموا ان الله
سبحانه فيه ولا موجود فيه سواه ثم اخذ بايجاد الاشياء
شيئا فشيئا في اجزاء اخر منه وهذا توهم باطل و
امر محال فان الله ليس في زمان ولا مكان بل هو محيط
بهما وكيف يقول عاقل ان العالم بكله مسبوق بالعدم
الزماني وزمان عدمه ايضا جزء من اجزائه وبالجملة
عند عدم الزمان يكون حالة مستقرة قارة لا فيها
تقدم حال ولا تاخر اخرى فاذا تغيرت الاحوال
بحدوث الحركة التي لها اجزاء لا يكون وقوعها معا
بل وقوع كل متراخ عن وقوع الاخر يحصل منه مقدار
في العقل وهو الزمان وبهذا التقرير يحل ما اشكل
على المورد قدس سره حيث قال اذا اتصف العدم
في نفس الامر بانه سابق على الوجود سبقا غير ذاتي
فيكون الشيء محتاجا الى وعاء وظرف يكون فيه

ويتصف

ويتصف هو لا محالة بالتقدم والتأخر وغيره ويكون
سابقا عليه بدون ذلك مما لا نقدر على تعقله
فلعله يحتاج الى لطف قريحة لم يكن لنا وسياتي له
بيان اخر والقول بان التقدم بالذات لا يحصل
لعوده الى السبق الزماني كما هو مختار المورد لا
يحصل له كيف ولم يدل دليل على بطلانه بل لا
يصح معنى حدوث العالم الا بالتمسك به
ولذا قال به المحقق في التجريد وبه فسر المورد قوله
وجود العالم بعد عدمه ينفي الايجاب حيث قال الظ
ان مراد المص من البعدية ههنا هو البعدية بالذات
ورد قول غط لمراده منها البعدية الزمانية وهذا
منه كالتصريح بان المحقق لا يقول بالزمان الموهوم
كما صرح به والد الماجد والا لكان مراده منها
البعدية الزمانية وهو ايضا قائل بالحدوث الدهري
لانه لما نفي الايجاب المستلزم للقدم واثبت

الحدوث لتصريحه بوجود العالم بعد العدم فذلك
اما في الزمان وهو خلاف مذهبه ومع ذلك لا
يلايمه ظ قوله بعد العدم وسياتي تحقيقه او في الله
وهو المط وبما فصلناه ظهر ان القول بوجود
الزمان الموهوم وكونه وعاء لعدم العالم مباين
طريقة الملة بل منافي مذهب من قال به وبعيده
وهو قد رام بذلك اصلاحه وهل يصلح العطار
ما افسد الدهر **اقول** حاصل هذا الوجه ان
الامتداد والسيلان وقبول الزيادة والنقصان
والتقضي والتجدد من لوازم الحركات وما يقدرها
من الازمان فلو صح في العدم الازلي ما توهموه
من عروض التقدر له والتمادي والاتصاف بالتصرم
وعدم التناهي او صح حال العدم ما توهم من
الامتداد الموصوف بالتكمم والسيلان القابل
للزيادة والنقصان لم يصح ان يطلق عليه اسم

العدم

العدم ويسلب عنه اسم الحركة والزمان اذ كلما وجد
ما شابه ذلك من الاوصاف تحققت الحركة ومقدارها
وينعكس الى قولنا اذا لم توجد الحركة وما يتبعها
لم يكن الى توهم شيء من التجدد والامتداد وامثال
ذلك سبيل وهذا بعينه ما ذكره السيد اولا
من الدليل فلا يبقى فرق يعتد به بين الوجهين ويتوجه
ما اورده المحقق من المنع على كلتا القضيتين
فانه يجوز اتصاف ما ينتزع من البقاء ونحوه
بالامتداد وعدم التناهي ولا محذور في قبوله
للزيادة والنقصان والتمادي كما يجوز توصيف
العدم الازلي الواقع فيه باعتباره بتلك الصفات
ومن انكر من المحققين وجود الكم المنفصل والمتصل
سيما غير القار منه ومن الاعراض مطلقا يكفي ذلك
الاختصاص ولا يشهد بخلافه ضرورة ولم نجد
دليلا يفيد اختصاصها بما يوجد من الكميات

الا ترى انه يتصف بها الزمان الممتد المرتسم في الخيال
ويوصف بما وقع فيه وجوداً كان او عدماً بالزيادة
والنقصان وغير ذلك باعتبار ما عرض له من التمادي
والسيلان ~~ولا يستلزم ذلك باعتبار ما عرض له من~~
~~التمادي والسيلان~~ ولا يستلزم ذلك ان يسلب
عنه اسم الوجود والعدم ويطلق عليه الحركة او
الزمان ولا تفاوت بين ما لا يوجد الا في الخيال
وبين ما يتوهم من الزمان بل لا تفاوت بين الزمان
المنتزع من بقائه تعالى وبين ما بعد وجود العالم
حيث حكم بكونه منتزعاً ايضاً من البقاء الا ان
هذا الزمان قد صادف حركة الفلك وطلوع
الكواكب وغيرها فانقسم الى الليل والنهار
والساعات وفي تعبير بالسنين والاوقات بخلاف
ما لم يصادف شيئاً من ذلك من الازمان ومن ثم
يقدر عدم زيد بالشهور والاعوام ولا يتأتى

ذلك فيما قبل وجود العالم من الاعدام فظهر ان
اتصاف الظروف كعدم زيد بوصف وغايته
بالعرض لا يسلبه اسمه وحده وليس فيه قياس
العدم الازلي عليه في اتصافه باوصاف الوعاء
وافتقاره اليه كذلك حتى يفرق لعدم ثبوت ما
يتقدر به ذلك العدم على انه لا يلزم من عدم
الثبوت انتفاؤه فيجوز ان يتوهم ما يتقدر به
ويوصف بوصفه بالعرض وتوهم ان اتصاف
الاول بالتقدر بالعرض واحتياجه اليه باعتبار
المقارنة للزمان المتكمم بخلاف الثاني لعدم
ثبوته مصادرة مع انه ينافي انحصار المتقدر
بالعرض في الحركة وبين كون العدم متقدراً
على ان الكم بالعرض ما له ارتباط بالكم الذاتي
مصحح لاجراء اوصافه عليه كما قيل فكيف يحصر
فيها وفي الشفاء لا يكون في الزمان الا الحركات

والمتحركات اما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها
واما المتحرك فمن تلقاء الحركة واما سائر الامور
فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان فان
العالم مع الجزء لة وليست في الجزء لة ومع قطع النظر
عن جميع ذلك لا يلزم منه الا بطلان اطلاقهم
اسم العدم عليه وهذا مع كونه على مختارك افتراء
بلا امتراء اذ لم نطلع عليه الا هنا ليس من ابطال
الزمان الموهوم في شيء مع انه المفهم من اقامة
البراهين المتينة وان اريد انه يلزمهم وجوده
كما يفهم من النجاة والتعليقات وغيرها لامكان
وقوع الحركات المختلفة المقدرة فيه رد عليه مع
عدم اشعاره به انه لا يقتضي الوجود العيني
لجواز تقدرها والم يمنع الامكان بالامتداد
الموهوم والمرتسم في الخيال على ما تقدم والوجود
الذي يتناول الاعتبارات لا محذور فيه ويلتزمه

القائلون

القائلون به كما افاده المحقق حيث قال فاللازم
على هذا ليس الا وجود الزمان هناك فان اراد
هذا المعنى كما صرح به في الحاشية التي كتب عليه
فيما رايناه من النسخ العديدة اذ قال المراد به الوجود
الشامل الاعتبارات فافهم انتهى وليس اطلاق
الوجود على هذا المعنى ببدع منه بل يطلق الحا
على نفس الامر كثيرا ايضا وقد صرح بشيوعه
الفاضل القوشجي في ذيل قوله وعدم المعلول
ليس علة لعدم العلة في الخارج وكيف يدليه
ما لا يلتزمه من قال به كما صرح به المحقق الشريف
وغيره على ما سلف وفي الشرح الجديد للتجريد
الزمان هناك موهوم ولا وجود له الا مع اول
وجود العالم ولا تمايز بين اجزائه الوهمية الا بمجرد
التوهم فهل يجوز عاقل حمل كلام هذا المحقق
على التزام الوجود العيني بدون توقف مرامه

لوجوده

ح

عليه بعد الاطلاع على تصريحه بان مرادهم بالعالم
ما سوى ذلك الامتداد الموهوم فان المراد
به ما سوى الواجب من الموجودات والامتداد
المذكور لا وجود له هنا كلا اضطراب تراه ولا ريب
فى انه نص فى الباب فيحمل ما اجمله هناك عليه
لولا اتباع المتشابه ابتغاء للحكم بالتناقض
القبيح فلا حاجة الى ما ارتكبه من التوجيه الذى
حاول ان يجمع به بين الآراء المختلفة فان من
اثبت الآن السيال الباقى ازلا وابدا ينفى كونه
غيره راسما للزمان ومن نفاه من المحققين فى
فسحة من تجشم مؤنة اعتبار ما يقوم مقامه ويكون
بمنزلته فانه فى انتزاعه من استمرار الوجود لمندوحة
عن ذلك كله ولا وجه لتطبيق المطالب الكلامية
على الاصول الفلسفية وعدم التميز بينهما كما وقع
منه مرارا فانه من تخائيل القريحة السوداوية على

انه

انه يتضمن الاعتراف بجعله على الوجود فى نفس الامر
فيرتفع التناقض الصريح والتدافع القبيح وغير
ذلك مما شنع به على المورد العلامة اضطراب تراه ولا
يرد عليه بزعمه الآن انما اورده على هذا التقدير وليس
ذلك توجيها بما لا يرضاه القائلون به كما ارتكبه
من التوجيه الذى لا ينطبق على مذهب ولا يرتضيه
احد اذ الوجود عندهم باستمراره يرسم الزمان مطلقا
فهو بمنزلة الآن السيال لدى الحكماء ولم يذهب
ذاهب الى ان ارتسام الزمان المتقدم على وجود
العالم من استمرار الوجود كارتسامه من استمرار الآن
لعله ويقوم مقامه ويكون بمنزلته عند انتفائه
ولو فرض ذلك فلا يتجرد دعوى عدم انحصار البقا
فيما ذكر لان المنقسم الى الايام والليالى هو المرتسم
من الآن السيال وهو معدوم فى الاعيان كما
اعترف به غيره مرة فيساوى المرتسم من البقاء فى انه

لاوجود له الا فى الاذهان فلا تفاوت بين اول حادث
وهذا الحادث فى ان اتصاف عدمه بما ذكر من التمادى
والسيلان ونحوهما لا يوجب ان يعد حركة او يطلق
عليه اسم الزمان ولا ينافى ذلك تحققه فى نفس الامر
لمنشا انتزاعه بحيث اذا ادركه العاقل وصفه بروق
انه لم يوجد بالفعل عينا ولا ذهنا ولهذا لا ياتى
طلب المخصص فيما بين اجزائه لانتفائها قطعا ولعدم
التمايز بينها فى الخارج اذ ليست له اجزاء متباينة
متعينة فى الواقع لان تمايزها وتحددها باعتبار
مصادفتها للاوقات والحوادث المتجددة ولا وقت
قبل وجود العالم اذ لا حادث يحصل وقتا على ان
صرح بان القبلية لا تستدعى زمانا بناء على تسديس
اقسامها ينفى الزمان قبل وجود العالم مطلقا وهذا
معنى قولهم واختص الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله
فافهم ولا تتحير فان اعتبار هذا الزمان بعد التنزل

عن عدم اشتراطه فى هذا التقدم فلا حجر فى التصرح
بانتفائه اولا مع ان ذلك التصريح لم يوجد الا
من بعضهم فلا يناقض وجوده فى الجملة عند غير
ذلك المصرح وهو ظ وايضا التصريح بنفيه فى
الخارج لا ينافى تحققه بحسب نفس الامر على الوجه
الذى صورناه كما يستفاد من كلام المحققين منهم نعم
لو قيل بوجوده وامتداده مثل امتداد هذا الزمان
كما فرض امكن توجه ذلك السؤال باعتبار تشابه
الاجزاء دون تباينها وتمايزها وتعاقبها المنافية
له لكنه توجيه بالايرضاه القائل بل اذ لم يقل بوجوده
كذلك قبل وجود العالم حيث لا ذهن ولا ذاهن
احد منهم وليس المراد انه لا يمكن وجود شىء من
الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان اصلا
ولا وجه لتوهم ذلك فانه يستلزم الدور اذ توقفه
على الحركة وموضوعها وتحقق الخيال فى المتخيل

ضروري عندهم والوقت فرع على وجود العالم ح
ومتاخر عنه فلا يمكن ان يكون وجوده اعني حدوثه
فيه فقولهم بوقت مسامحة وتمثيل كما افاده بعض الفضلاء
وتدقيق النسبة بين الزمان والجسم كالنسبة بين
الهيولى والصورة بالتلازم والزمان من جملة
المشخصات للجسم والجسم علة بقاء الزمان واستمراره
فتامل فيه على ان فيما ادعاه من ان لما تعدد وجود العالم
من الزمان اجزاء متباينة متعاقبة يمتنع الاجتماع
بينها كلاما اذ لا وجود له في الخارج وفي الوجود
الذهني يجتمع الاجزاء حال البقاء بل حال الحدوث
ايضا عند ادراكه فقط وتخيل الذهن من عند
نفسه قطعة من الزمان وارتسامه في الخيال على
سبيل التدريج عند مشاهدة حركة متوسطة و
اختلاف نسبتها الى حدود المسافة لا يابى عن اجتماع
تلك الاجزاء بحسب الوجود بنفسه وهو الوجود الاصلي

للزمان

للزمان عند بعضهم ومن ادعى ان العقل يحكم بانها
لو وجدت في الخارج لكانت متعاقبة فلابد له من
دليل لان تلك الملازمة غير بينة فمما يدريه لعلها
لو وجدت في الخارج لكانت مجتمعة بل عند من يمنع
وجود الاعراض الغير القارة وجودها مستلزم لاجتماع
اجزائها لا محالة على ما قيل وقد ادعى بعض الافاضل
ان الزمان في الواقع وبالنسبة الى القدوس الحق
وضرب من الملائكة موجود بوجود واحد شخصي
ومتصل قار واجزاؤه بالنظر الى المبادي العالية على
الزمان والمكان مجتمعة التحقق متوافقة الحصول
اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للامور المستحيلة
وهذا كله فيما بازاء الحركة القطعية من الزمان و
من يتعاطى الزمان الموهوم لا يرتضيه وكيف كان
فلا شك في انه ليس موجودا في الاعيان وانما يكون
وجوده في الاذهان وهو اعم مما يخترعه العقول

الاوهام كانياب الاغوال فان الامور الاعتبارية المتحققة
في حد انفسها الوجود مما من شانه ان ينتزع هو منه بدون
توقف على تعمل واختلاق موجودة في الذهن وليست
محض اختراع العقل واعتباره فلا يتم التقريب قوله فيجب
ان يكون معنى الاوهي ما يخترعه العقل الا اذا ثبت ان
الموهوم من الزمان ليس كذلك ولم يظهر مما قرره ذلك
اذ لم يعلم منه الا عدم وجوده في الاعيان ولا بحث فيه
لا نزاع ولا يلزم منه ان يكون وجوده محض الاختراع
لو كان الزمان الموهوم عدما محضا وليسا ساذجا
لم يبق بينه وبين الوقت التقديري فرق لانه ايضا كذلك
عنده فيجري فيه هذا التقرير بان يقال اذا فرض قبل
وجود العالم وقت وزمان اي امر ممتد متقدر
كان ذلك زمانا او حركة فلا يكون عدما صرفا فباي
ذنب اطلق عليه اسم العدم وانكار تقدره مكابرة صريحة
اذ لو لم يتصف بالامتداد والتقضي ولم يعرض له التجدد

وعدم

وعدم التناهي لم يكن المفروض زمانا بل شيئا اخر ولم يصح به
معنى بقائه تعالى كما سبق منه ومعنى كان الله ولم
يكن معه شيء كما يصرح به فيما بعد وايضا سيصرح بانه
سيدفع به شبهة الفلاسفة لو كان تقدم الباري على
وجود العالم بقدر متناه لزم حدوثه والا لزم قدم
العالم لان معنى التقدم الغير المتناهي انه لا ينتهي
وجود المتقدم الى حد لا يكون قبله وتلك القبلية
لا تتحقق الا بالزمان قال لانا نختار الثاني ونقول
كان ذلك بالزمان المقدر لا المحقق فلا يلزم قدم
الزمان وانت خبير بانه صريح في اتصافه باللاتناهي
حيث اختار ان تقدم الباري على العالم بقدر
غير متناه من الزمان المقدر وظاهر انه يتوقف
على كونه ممتدا متقدرا متكمما ليصح اعتبار عدم
تناهيه لاختصاص النهاية واللانهاية بمثله على
ما ذكره منه ومن السيد السند لا مرة بعد اخرى

فدعوى كونه غير متقدمة ولا متكلم نعبذه الا تدافع صريح
وتناقض قبيح وقد سمعت ان من دفع تلك الشبهة
بالاوقات التقديرية كالعلامة الحلي تمسك بتعدد
التنزل عن الاستغناء عن الى الحاجة اليوم من البين
المكشوف انه لا يصح بدون تقديره وتكممه والا كان
اعتباره لغوا وعند هذا يظهر ان القول بالزمان
التقديري لا ينافي ممن يرى ما تمسك به السيد
دلائل متينة وبراهين مكينة فلا تغفل واعلم ان
تقدم العدم واتصافه بالنهاية وعدم التناهي ونحو
ذلك باعتبار وغايته انما هو في التوهم على ما ينادي
عليه ما مر من الشرح الجديد وهو المطابق للمشهور
بين جمهور كما قال بعض الفضلاء وح لا يكون من
الزمان والحركة على الوجه الذي اراده في شيء
بل لا معنى لكونه زمانا اصلا اذ ليس متقدما بالذات
قطعا وان اراد اتصاف ذلك العدم الساذج بما

توهموه في الخارج فظاهر الفساد مع ان الساذج يابى
عن الاتصاف وينافيه ففي العبارة مسامحة تنبئ
عن اغلوطة كما في اختلافهم من اطلاقهم عليها اسم
العدم المحض والليس الساذج ولم يظهر بما قرره
سوى تفسير العدم بالزمان الموهوم واما كونه مراد
المستدل فغير ظاهر منه بل الظاهر ما حمله عليه المحقق
اذ لم يعهد اطلاقه على ذلك الزمان سيما اذا عبر عنه
بالعدم المحض والليس الساذج واعتبار حذف المضاف
او ارادة المعدوم منه على المسامحة المشهورة بعيد
في المقام ولا تصريح في الدليل الاول به وكان فيه ايضا
خلطا يفهم من اسناده الى المتكلمين القول بان
قبل العالم عدما موهوما ازليا سيالا فان اتصافه
بالازلية والسيلان يشعر بانه وعاء الزمان وكذا
قوله اذ لا اختلاف في العدم لانه اذا لم يكن هناك
زمان يتقدمه العدم لم يتحقق الا صرف العدم

الشارح واما قوله ذلك الاستعداد العدمي فهو عليه لا
اذ لا شك انه لا يصدق الا على الزمان المعدوم الذي
اقيمت البراهين على نفيه فالمعنى انه لو تحقق ذلك
الاستعداد العدمي لزم منه الخ فيطابق ما حمله عليه
المحقق من انه لو صح الزمان الموهوم لزم منه اتصاف
العدم بالسيلان وغيره ولزم منه الخ بخلاف ما لو
قيل لو اتصف العدم بذلك لزم منه الخ على انه
لابد من اعتبار طي المقدمة الاولى لان اتصافه
بذلك فرع اعتبار الوعاء الموصوف بما ذكر لرق
الاولى ان يق لو صح حال العدم ما توهموه من
الاستعداد كان زمانا لتكممه بالذات ولو صح توهم
اتصاف العدم به كان حركة لتقدره بالعرض
ولم تتكلف ان نحمل الكلام عليه واما ما الزم منه
ثبوت قديم سواه تعالى من كون عدم العالم في
وعاء موصوف بما ذكره فكانه جواب عن ايراد

المحقق

المحقق بتغيير الدليل او رجوع الى استدلال اخر على
نفي الزمان الموهوم او بيان لفساد القول بوجود
ذلك الزمان بوجه اخر وعلى اي حال فهو خال
عن الفائدة وتكرير لما تكرر منه وقد ظهر ضعفه
فلا نكرره وقد علمت نفع القول بعدم وجوده
بما سمعته من ان الاجماع لم ينعقد الا على حدوث
الموجودات واطلاق العالم على ما يتناول الاعتباريات
من الخرافات كتوهم التناقض والتدافع كما عرفته
وكذا ما استبعده من تسمية الزمان الموجود
في نفس الامر على ما التزمه القائلون به بالزمان
الموهوم مع اشتراكه مع الزمان الموجود فيما
عدا الانقسام الى الليل والنهار ونحوه لما
تبين لك من انه لا وجود لما سماه زمانا موجودا
الا في الخيال لانه المنقسم الى الاوقات المتبعض
بالليل والنهار دون الان السيال الذي

يزعمون وجوده في غير الاوهام والاذهان فلان
لتوصيفه بالموجود على انك قد عرفت الامتياز
بينهما بما عدا الانقسام المذكور المترتب عليه
تقدير واذا كان الزمان امرا نفس امرى كما مر عن
المحقق حيث حكم بان له منشأ انتزاع وسيأتى تصريحه
به ولم يكن موجودا في الاعيان اذ صرح بان الامتداد
المذكور لا وجود له كان وجوده في الاذهان و
الاوهام بخلافهما لو كان موجودا في الخارج
كان له اختلاف اجزاء فان توصيفه بالموهوم
او المرتسم في الخيال المجرد اصطلاح لكنه لم يسم
الزمان الموجود كذلك بالزمان الموهوم كما
توهم اذ لم يذهب اليه احد من المسلمين فاتضح انه
لا يتحد الجمع بينهما لعدم اتحاد مقتضاهما واذا
احطت خبرا بما بيناه من ان المحقق لم يذهب الى
وجود الامتداد المذكور وسمعت ان عبارته تحوله

على الوجود بحسب نفس الامر كما جوزه المجيب وعرفت
انه لا يلزم من هذا الوجه الا الوجود في الجملة على ما
التزمه القائلون به دريت انه لم يقع في الورطة
الا من نسبه الى ذلك من حيث لا يدرى وكيف يرى ما
تمسك به السيد من الشبه دلائل متينة من انتصب
لدفعها وتعرض لابطالها ولاى وجه يروم ان يتفصى
عن تلك البراهين المكينة من بالغ في ردها وبين ضعفها
وتفصى عنها وفرغ منها وابان انتفاء دلالتها
على مراده مع انه قد عرفت رجوع الثاني منها الى الاول
وستعرف ان مرجع الثالث والخامس الى وجه واحد
واما الرابع فلا ربط له بما نحن فيه ولا سبيل كما ان
آخرها خال عن التحصيل فلا يعطى تكثيرها الا التطويل
بما لا يشفى العليل ولا يروى الغليل ثم كيف يتفصى
عنها على تقدير صحتها بالقول بأنها في مقتضاها
وتخالف مؤداها وانما يتفصى عنها بالاعتراف

بوجهها ولم يتيسر التقصي بنقضها فان توقف الاستدآ
وَالتصرّم والتجدد على الحركة واستلزام وقوع العدد
فيه لا تضافر بالتقدّر والتادي وانحصار ما لا يتناهى
بين الحاصرين واستوآء النسبة ومضاهاة الكل
دلائل قوية على ابطال الزمان الموجود قبل وجود العالم
وان كانت دلالتها على نفي الزمان المتوهم ضعيفة لعدم
لتوهم ذلك في خصوص هذا الوجه وجه ولم يلتزم
المحقق الا الوجود في نفس الامر دون الخارج كما اعترف
به المجيب فلا يفضي الى القول بالقدم من حيث لا يشعر
ثم انت خبير بانه في مقام الانتصار للمستدل لكنه
عدل عنه لامر ما عرض له فجعل منع ما قرره المحقق
في مقام المنع بغرض انه ادعاء من الاشاعرة تشبثوا
به في اثبات حدوث العالم وذهب عنه ان المتكلمين
من الاشاعرة وغيرهم استندوا اليه لمنع ان وجود العالم
بعد عدمه بعدية لا يجامع معها القبل البعد يتوقف

على الزمان

على الزمان الموجود المفضي الى قدمه فانهم قالوا ان هذه
القبلية لا تستدعي الزمان اصلا كما في تقدم
اجزآء الزمان بعضها على بعض على ما سبق وان سلم
انه يقتضي زمانا فيكفي فيه الزمان المتوهم المقدّر
لكون العدم السابق على الوجود ايضا كذلك وقد
نصّ على ذلك المحقق الطوسي وغيره وكذا يسند
اليه منع قولهم ان فيضان الحادث عن القديم يتوقف
على ما لا يتناهى من الشروط المتعاقبة الموجودة
بانه يجوز اشتراط تجدد معين من هذا الزمان المتوهم
على قطعة سابقة عليه ويسند اليه منع مقدمات
اخر ماخوذة في شبه اخرى لهم وظاهر ان نظر المحقق
اليه ومع فلا يمكن الاعتراض بالمنع على ما قرر به مرامهم
فلا ينفعه ما ذكره في الحاشية حيث قال هذا ليس
توجيها اخر لكلام السيد لتوجه انه مستدل فوظيفته
الاثبات لا المنع وطلب الدليل بل هو اعتراض يرد

عليهم على ما قرره المورد مرامهم انتهى ثم انه معترف بالا
مما يمكن تصوره وتصويره وليس بمتعسر او متعذر
اقامة الدليل عليه فانه مقتضى التقدم الانفكاكى
الحقيقى لانه لا يعقل بدون الاستداد المتوهم المذ
كور على ما يشهد به الفطرة السليمة والغريزة الملكو
تية والقريحة القدسية وسنزيدك بيانا ان شاء الله تعالى
نعم لا يمكن التمسك لابطاله الا بالشبه الضعيفة و
والترهات الباطلة السخيفة وادعاء الاختصاص
الاوعية الثلثة بالنظر الى الموجود لا يجديه نفعا اصلا
لانه مجرد اصطلاح من الفلاسفة بحسب استقراء اصولهم
فلا ينهض حجة على من عداهم ممن يرى الزمان الموهوم
ويعتبره وعاء للعدوم مع انه غير خارج عنها على انا
وقع الاصطلاح عليه ان معية المتغير للثابت كوقوع
الجسم القار الذات المستمر الوجود مع الزمان كون
مغاير لوقوع المتغير مع مثله وتلك النسبة هى المسماة

عندهم

عندهم بالدهر ولا يجرى فيه الامتداد والسيلان فكيف
يكون وعاء ولا اشارة فى قولهم نسبة الثابت الى المتغير
هى الدهر الى ما ادعاه من ان الدهر وعاء للوجود الصريح
المسبوق بالعدم الصريح وكذا ما يليه وقد يقال لعل
المراد من الدهر بقاء معية المتغير بالثابت كدوام الفلك
بالملك وبقاء الملك بالملكوت وان كان احدهما
متجددا فى كل حين والاخر مستمرا او من التربيد المبقا
المطلق الذى لا تغير فيه اصلا ومن الزمان مدة
دوام المتغيرات ولا يخفى ان هذا التوجيه مع مخالفته
للمتعارف المشهور واشتماله على غاية شدة بعده
لا يغنى عما يراد شيئا ويمكن ان يقال الدهر كانه
وعاء الامور الثابتة كما ان الزمان الذى جعلوه
كالمتصل وعاء الامور المتغيرة السيالة وكما لا
يقدح ذلك فى كونه مثلا كذلك لا يضره كون
الدهر مثلا متى تلك الامور مع كونه من مقولة اخرى

اومن الامور الاعتبارية والمستفاد مما في التحصيل على
بما سنقف عليه انه من مقولة متى ولكون ذلك المعنى
نسبيا لا يجري فيه الامتداد والسيلان فلا فرق في
ذلك بين النسبة الى الزمان بالمعية او بالقبلية
وبهذا يظهر حال توهم كونه وعاء كالزمان المعدود
من مقولة الكم والظاهر انه يؤول الى الحركة من مراتب النفس
الامر كما اومى اليه فتفهم ولا تنكر تقدم العدم ولا
تنف ازليته بمجرد توهم عدم ثبوت ما يتقدم به ولا بقاء
العدم الازلي على العدم المقارن لوجود الزمان في
الاتصاف بالتقدم والتكلم بالعرض حتى يق ان له
وعاء سيالا متقدما يوجب له ذلك الاتصاف بخلاف
العدم الازلي مع ان وجود ذلك الوعاء وانتفاء
ما يتقدم به العدم الازلي اول المسئلة وعين
النزاع بل المراد كما مر ان الاتصاف باعتبار
الوعاء لا يوجب كون العدم الازلي حركة او زمانا

كما لا يقتضي

95

كما لا يقتضي ذلك ان يكون عدم زيد كذلك ولا يذهب
عليك ان حدوث العالم الثابت بالادلة السمعية
وانفصاله عن وجوده تعالى لا يقتضي سوى تقدم
عدم اول حادث على وجوده سبقا غير زماني اذ لم يدل
الدليل على غير ذلك واما كون ذلك المتقدم بالعدم
الصريح الغير الزماني فلا تفيده بل العقل لا يقتضي
بادي الرأي بالنظر الى تلك الادلة عن تقدم ذلك
العدم على العالم تقدما بالذات بالمعنى الذي اثبته
المحققون من المتكلمين ومنهم الطوسي في التجريد
وغيره كاجزاء الزمان بعضها على بعض كما لا يأبى
عن كون ذلك تقدما زمانيا باعتبار وعاء موهوم
لذلك العدم السابق وغرض المحقق ان سبق العدم
هذا النوع من التقدم مما لا يعقل بدون الوعاء
المذكور والا لم يكن سابقا بالحقيقة فلا يتوجه
عليه ان عدم قدرتنا على ذلك التعقل بدون الآلة

الدليل غير قادح لان اللازم من بطلان ادلة القدم
واثبات الحدوث بالحجة السمعية المعتضدة بالادلة
العقلية وعدم ثبوت الزمان الموهوم كما حصل له
بالمنع ليس الا تجويز انتفاء ذلك الزمان فيجوز على
هذا اعتباره بالنظر الى دلالة الدليل ولا مخالفة له
لظاهر الشرع وباطنه اذا لم يكن موجودا والا لزم ان يكون
الزمان التقديري ايضا كذلك ولعل من علق وجوه
او اشتبه عليه عدم الثبوت بثبوت العدم فزعم انه
ثبت عدم الزمان الموهوم وح لا بد من القول بان
ذلك الانفصال انما كان بالعدم الصريح وكذلك
ما ادعاه من انه لا يجب ان يكون كل ما تحقق في نفس
الامر في زمان فانه لا يفيد الا عدم وجوب كون ذلك
العدم في زمان ووعاء ولا ينفعه الا وجوب عدم
كونه كذلك حتى يلزم ان يكون الانفصال بالعدم
الصريح الغير الزماني لانه اذ ذاك مستدل مع انه

ليس

ليس من الحدوث الدهري في شيء كما اشير اليه والمحقق
قد بين وجوب كون ذلك العدم في زمان بما
اثبت له من اتصافه بالتقدم الذي لا يتحقق في
غير اجزاء الزمان ولا يعقل الا بعروض زمان
اذ لا معنى لكون هذا التقدم بالذات في غيرها
فلا يقاس عليه غيره واذ كان وجود الزمان
مستحيلا وليس العدم موجودا فيكفي فيه الزمان
الموهوم فكان على المجيب ان يتعرض له حتى يستتب
له مرامه لكنه نبذه وراء ظهره مع انه عمدة ما
يتمسك به على ابطال الحدوث الدهري في
الحدوث الذاتي الذي اثبته المتكلمون
ويحتج به على اثبات الحدوث الزماني و
اعتبار الزمان الموهوم فلا ينبغي الاعراض
عنه والاشتغال بالاباطيل تحرزا من منع
النتيجة وان حدوث العالم زماني وجود

وجود ذلك الزمان والحركة والجسم لان قصارى
ما يلزم منه انتفاء الزمان قبل وجود الفلك
واللازم منه انتفاء ذلك السبق حقيقة لانه
مرجعه الى ان السبق الموقوف على الزمان يتحقق
بدونه فلا يثبت تحقق هذا السبق بدون زمان
هذه المقدمات واشباه ذلك كقولهم ان ما ليس
للزمان في سلسلة علله مدخل لا يقال انه فيه
وسائر ما التقطه من كتب الفلاسفة التاركين
للشرائع المعرضين عن الاديان مما يبني على
اصولهم الفاسدة واهوائهم الكاسدة فلا
ينتهض على المتكلمين وغيرهم من المتمسكين
باذيال القدسيين من حجج رب العالمين صلوات
الله عليهم اجمعين على ان عدم وجوب كونه في
زمان على الوجه الذي ينبغي في الزماني انه فيه لا
ينافي ان يحقق ذلك العدم في زمان بحسب التوهم

بالمقايسة اليه كما قال المحقق الطوسي في نقد المحصل
كل ما هو علة الزمان او شرط وجوده فلا يكون
في الزمان ولا معه الا في التوهم حيث يقيسها
الى الزمانيات اي الامور الواقعة في الزمان
الموجود بزعمهم فلا يتوهم ان المراد انه من اغلاط
الوهم فتامل وجواب الحاسم لمادة الشبهة ما
كرره مرة بعد اخرى مما لا يرتبط بالسؤال ولا
الاستدلال فهو رجوع الى احتجاج آخر متخيل مما
اورده بعض فضلاء جيلان وقد عرفت جريانه
في الوقت التقديري على ما فيه من الضعف
والقصور فلا نطول بتكريره ولا استبعاد
في ان يتصور العدم المستمر ممتدا متصفا بعدم
التناهي باعتبار وقوعه في امتداد غير متناهي
المقدار موهوم كذلك ولا ضرورة على استحالته
ولا برهان ومن ادعى خلافه فعليه البيان بل لا معنى

لتوصيفه بالازلي على ما يصفه به المتكلمون لاتصافه
بعدم التناهي والامتداد الازلي ولا يفيد ما
قرره وكرره لو تم صح ان الازل ليس له وعاء
اما انه ليس كالزمان فغير ظاهر منه فانه فسر الازل
باللازمان السابق على الزمان سبقا غير زماني
فان اراد باللازمان المنفي ما هو المعروف المتبادر
من عدم اجتماع السابق مع المسبوق بناء على ان
يكون سبق بعض اجزاء الزمان على البعض
تمثيلا للزماني فيؤول الى القدم وان اراد
به السبق الذي لا يكون السابق في زمان
كاجزاء الزمان فانها متقدمة ومتأخرة
غير مجتمعة ولا يكون السابق منها في زمان كاللاحق
فيرجع الى اختيار الحدوث الذاتي على مختار
المتكلمين فيكون الازل كاجزاء الزمان متقدما
كتقدمها بل يأتي ذلك في اجزائه المفروضة ايضا

لامكان وقوع الحركات المختلفة فيه ونفي ان يكون
بين الله وبين العالم بعد مقدر بناء على اختيار
الوقت التقديري مع ان توسيط البعد على
هذا الوجه فاسد كما يرد عليك ان شاء الله تعالى
ودليله قاصر كما مر والجزم بعدم انتساب الزمان
اليه تعالى بالقبلية والبعدية والمعية ينقض
ما سيأتي من تجويز الانتساب بالمعية ولا يلائم
كونه تعالى قبل القبل وهو الاول والآخر نعم
لا يكون الله تعالى في زمان كما انه سبحانه ليس
في مكان فانه معنى استغناء الزمان عنه جل شانه
واما استغناؤه عن ابتداء العالم فان عنى به
انه لا وقت قبل حدوثه اي ليس ثمة وقت موجود
فغير مفيد وان عنى الاعم فهو اول المسألة وعين
المتنازع فيه وكون العالم حادثا في غير زمان هو
وكون وجوده من العدم لا يخالف القول بالزمان

الموهوم وارادة الاعم من ذلك مصادرة ودعوا
لا يقبل اذ لا شاهد له وتصور ما ذكره متعسر
والتصديق بذلك متعذر لانه تصديق بعدم
ازلية الازلي ونفي تعدد المتعدد وعدم امتداد
الممتد ومن توهم الازل كالزمان ممتدا مستقرا
قابلا للزيادة والنقصان اثبت له معناه و
سماه بالزمان ولا استحالة فيه لكنه لم يتوهم
ان الله سبحانه فيه وان اعتقد انه لا موجود
ح سواه ثم اخذ بايجاد الاشياء شيئا فشيئا
في اجزاء اخر من هذا الامتداد وليس هذا توهما
باطلا وامرا محالا وانما التوهم الباطل كونه
تعالى في زمان او مكان وتركيب هذا الخالع
الامور الصحيحة لا يقتضي استحالة شيء من
ذلك ولا يغتر بمثل هذا الكلام الا الجاهل الذي
يقول بان زمان عدم العالم جزء من اجزائه

فان

فان المتكلمين نفوا ان يكون لزمان عدم العالم وجود
فكيف يكون جزء من اجزائه والزام ذلك عليهم
بناء على ما ذهب اليه غيرهم من سخيف القول
على ان من ذهب الى ذلك كافلاطون على المشهور
جعله جوهرا قائما بنفسه وقال لا يقع في بحت ذات
الزمان تغير ما لم يتغير نسبته الى المتغيرات فلا
يستلزم قدمه قدم الحركة والجسم ولا يلزم ان يجعله
من اجزاء العالم اذ يجوز ان يقول بحدوث ما
سواه ويعترف بتقدمه على ما جوزه بعضهم نعم لا
يقطع عاقل بان العالم بكله مسبوق بالعدم الزماني
ومن ينحو اليه ثم يقول بان الزمان مقدار موجود
عارض للحركة وبالجملة عند عدم الزمان الممتد
المطابق للحركة القطعية المنتزع من الان السيال
الذي بازاء الحركة التوسطية يكون حالة
قارة مستقرة لا فيها حركة ولا متحرك يتقدم

الحال وبتاخر اخرى فاذا تعقبت الاحوال بحدوث
الحركات ارتسم منها الزمان فى الخيال وحصل
مقداره فى العقل ولا يخل بذلك ما استشكله
المحقق من ان سبق العدم الازلى الذى لا يجامع
الوجود المسبوق لا يعقل بدون زمان منتزع
من ازلية تعالى واستمرار وجوده وعدم زواله
لان اقصى ما حصل من افادات الماخوذة من
الواق للفاضل الكاشى وغيره انه لا يتحقق قبل
وجود العالم الزمان الذى هو مقدار لحركة الفلك
كما لا يتحقق الحركة والمتحرك وهذا بعينه ما
استدل به اولا وتمسك به ثانيا ولا فايدة فى
تكرار الدعوى واعادة المدعى كرة بعد اخرى
ولا يلزم من ذلك ان يعقل تقدم ذلك العدم عليه
بهذا الوجه بدون ملاحظة الزمان الموهوم
فانه لا يتحقق بدون عروض الزمان الا فى اجزائه

وما

وما ل تقدم الامس على اليوم بالذات الى السبق
الزمانى وارجاع السبق الذاتى الى التقدم الزمانى
لا يفتقر الى دلالة دليل على بطلانه وكما يصح حدوث
العالم بمجرد السبق المذكور كذلك يصح بالزمان
الموهوم الا ترى الى ما فى قواعد الطوسى وغيرها
من تقدير الزمان لتصحيح الحدوث استظهارا
والظ انه لم يفسر المحقق المورد قوله فى التجريد
الا بالبعدية الزمانية كما يظهر بادنى تامل لانه
قال الظ كما يستفاد من كلام الشارح فى بحث الامور
العامة ان المراد البعدية بالذات التى اثبتها
المتكلمون وجعلوها قسما سادسا وزعموا ان
تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض من هذا
القبيل لكن التحقيق انه لا يحصل له بل الظ
انه تقدم بالزمان هذا كلامه طاب ثراه وهو
كما ترى ارجع التقدم الذاتى المعتبر فى اجزاء الزمان

الى التقدم الزمانى ورد قول من قال ان مراده
منها البعدية الذاتية وحكم بان البعدية ههنا
هى البعدية الزمانية ولم يرد قول من فسره بها وانما
اسند الرد الى من يعبر عنه بالفاضل المعاصر يعنى
به ابن المولى صدر الدين الشيرازى والجيب فى اهل
عن هذا الاسناد وهذا توهم ما نسبه ذلك الفاضل
على ما هو دابه الى والده يعنى المولى صدرا مسندا
الى الوالد الماجد للمحقق المورد واسند التصريح
بان المحقق الطوسى لا يقول بالزمان الموهوم
اليه مع ان المحكى عن المولى صدرا ليس الا ان الزمان
الموهوم غير صحيح واسناد التصريح بانه لا يقول
به الى والد المحقق بمجرد اشعار هذا الكلام ليس
الا لحب ترويج كساده واصلاح فساده واما
المحقق المورد فقد صرح بان التقدم الذاتى
لاجزاء الزمان يرجع الى التقدم الزمانى فعدم

الزمان

الزمان يجب ان يكون فى زمان لانه ليس من اجزاء
الزمان لكن يكفى فيه الزمان الموهوم فلا بد
من القول بالزمان الموهوم وهذا منه كالتصريح
بان المحقق الطوسى قائل بالزمان الموهوم لابتناء
كلامه عليه ثم لا يقدح التفسير بالبعدية الذاتية
فى اعتبار الزمان الموهوم لان القول به على
تقدير تسليم عدم صحة الاكتفاء بالتقدم بالذات
واحتياج سبق العدم على الوجود الى زمان كان لا
اتجاه لتوهم ان انتفاءه ونفى الايجاب المستلزم
للقدم يوجب القول بالحدوث الدهرى و
كانه اوجبه الى ما ابتنه المتكلمون مع ان من حكم
بالحدوث الدهرى بنفسه ويحاشى عنه كيف
قد قطع فى القبسات بانتفاء السبق الحقيقى
فى الدهر لعدم الامتداد فيه وظاهر انه لا يتصور
لعدم العالم تقدم على وجوده فى الدهر بل

يقع الوجود بدلاً عن العدم هناك ولا يتقدم
على الحادثات الا الباري الاول جل سلطانه بالتقدم
السرمدي ويتاخر العالم تاخراً دهرياً ويتخلف عنه
سبحانه تخلفاً صريحاً غير زماني كما صرح به فيها فظهر
ان اسناد القول بالحدوث الدهري اليه وتحا
لما انتصر له كذب محض وافتراء بلا امتراء وتبين
ان وجود العالم بعد عدمه في الزمان الموهوم ليس
خلاف مذهبه كما بينه هذا المحقق المحشي ويؤيده
ما ذكره الفاضل القوشجي في ذيل قوله و
اختص الحدوث بوقته من ان الزمان هناك
موهوم على ان المراد من الوقت ما هو من اعلام
الوقت من الحوادث المتغيرة قبل وجود اول
الحوادث وهنا يوجد مع وجود اول العالم
وفوق هذا كلام وهو ما اثبته المحقق الطوسي
وغيره من التقدم الذاتي لاجزاء الزمان عبارة

عن كونها بحسب ذاتها مقتضية للتقدم والتاخر
ولا معنى لذلك الا كون ذلك من الاعراض الاولية
للزمان فان ماهيته اتصال التقضي والتجدد
فاذا اعتبرها اجزاء اتصفت بالتقدم لذاتها سواء
كان عرضاً اولياً لهويات تلك الاجزاء المتعينة
بعد افتراضها كما هو المشهور او عارضاً لذوات
تلك الاجزاء وهوياتها وداخلاً في هذه الاجزاء
لعدم حصولها بدونه على ما اختاره بعضهم
وهذا بعينه ما ذكره المحقق للارجاع المذكور
من ان عروض التقدم لاجزاء الزمان لا يحتاج
الى زمان مغاير لان الزمان معروض للقبلية
بالذات وبهذا ينقطع السؤال عن عروض التقدم
اذا انتهى الى اجزاء الزمان والحاصل ان فسر
التقدم الزماني بمجرد عدم اجتماع القبل و
البعد بمعنى التقدم الذي يكون في الزمان و

يعرض لاجزائه وان لم يعرض لشيء منها اولا لاحدهما زمان
كانا التقدم والتاخر العارضان لتلك الاجزاء
زمانيين بل هي اولى بذلك ويكون على هذا تقدم
عدم الزمان على وجوده ان فرض له وجود وتقدم
عدم العالم على وجوده بل تاخر وجود الحادث
عن عدمه ايضا زمانيا ولا حجر في ان يطلق عليه مع
ذلك التقدم الذاتي ايضا اذ لا محذور في اجتماع
اقسام التقدم فان الله سبحانه متقدم بما اجمع
على ما بينه بعضهم والعلل متقدمة على الحوادث
المتولدة بالذات والشرف والرتبة والزمان
ان اعتبر في ذلك التقدم عروض الزمان للسابق
والمسبوق لم يكن لاجزاء الزمان تقدما زمانيا
واما التقدم الذي لعدم العالم على وجوده فتقدم
زماني على القول بان الزمان موهوم وان فرض
ان احدا قال بوجوده البتة ونفى كونه موهوما

مطلقا

مطلقا مع الاعتراف بحدوث العالم فلا يكون ذلك السبق
عنده سبقا زمانيا بهذا المعنى ولا فساد فيه واما التقدم
الزماني المفسر بتقدم الشيء على اخر تقدما انفكاكيا
لا في افق الزمان بل في وعاء الاعيان المضايف للتاخر
الدهري والتاخر المطلق والتخلف الصريح الغير
السيال والمسبوقية الغير المتكممة او ما شئت فسمه
فلا يصح الا بارجاعه الى التقدم الذاتي الذي
اعتبره المتكلمون وان كان اعم من ذلك من حيث المفهوم
بناء على ان التقدم بالذات يشمل كلا قسمي الانفكاك
على ما يقال على ان معتبره صرح باختصاصه به تعالى
فلا يجري في العالم ويلزم عدم صحة توصيفه بالسبق
حقيقة كما ادريناك واذا انقش ما فصل في لوح
خاطرك اتضح لك ما في قول المجيب من ان عود
التقدم بالذات الى السبق الزماني لا محصل له
وانه لا يصح معه حدوث العالم الا بالتمسك بما اتضح

من انه لا معنى لتقدم الامس بالذات على اليوم الا انه
يتقدم عليه تقدما انفكاكيا ذاتيا غير مفتقر الى
اعتبار امر مغاير ويعرض له القبلية لذاته ولا يعنى بالمنسوب
الى الزمان المعتبر فيه المتحقق بين اجزائه المعبر عنه بالا
يجتمع السابق والمسبوق الا هذا المعنى ضرورة ان
اعتبار عروض الزمان في هذا التقدم المفضي الى
عدم كون تقدم اليوم على الغد زمانيا من قبيل الاصطلاحات
التي في قوة الخطا عندهم وان نسبه بعضهم الى المتكلمين
وتصحيح حدوث العالم لا يتوقف على افراز هذا التقدم
واعتباره قسما على حدة وانما يصح بمجرد المسبوقية الانفكاكية
سواء سمي ذلك تقدما ذاتيا او سبقا زمانيا او اطلق
عليها القبلية الدهرية او السرمدية والسبق المطلق
والتقدم الصريح الغير المتكمم والانفكاك الغير السيال
كما اوضحنا اليه في صدر المقال وعلم بذلك ان
مراد المحقق المورد انه تقدم الامس بالذات على

اليوم

اليوم اذا ادرج الى التقدم الزماني فلم يتم ما اثبته
المتكلمون من القسم السادس حيث تمسكوا
بذلك التقدم فلا يثبت ما جوزوه تفريعا عليه
من كون تقدم عدم الزمان عليه او سبق عدم
العالم عليه بالذات لانتفاء هذا المعنى في ذلك
فلا محيص عن كونه تقدما زمانيا ولا محذور فيه
لان الزمان امر موهوم ولا وجود له وما
تخيلوه من المفاسد انما يترتب على وجوده
يقال بكفاية الزمان الموهوم فيه لانا لا علام
لا وجود لها في الخارج حتى يتوهم احتياجه
الى الزمان الموجود ويدعي مخالفته لطريقة
الملة وبعيد لعنه الى القول بالحدوث الدهري
والدهر فمن اولع به ما لا يرجى زواله ولن يصلح
العطار ما افسد الدهر ثم قال المحشي واما ثانيا
فلانه يكون البارى سبحانه واقعا في حد بعينه

هرى

منه ذلك الامتداد العدمي تعالى عن ذلك والعا
في حد آخر مخصوص حتى يصح تخلل ذلك الامتداد
بينه سبحانه وبين العالم ويصح تأخر العالم وتخلفه
عنه سبحانه في الوجود فاذا اذا كان ذلك الامتداد
غير متناهي التمادي كان غير المتناهي محصورا بين حاصرين
حاشاه وطرفاه. قال المحقق قدس سره وفيه
ان مرادهم بتوسطه بين الباري الحق واول العالم زمانا
موهوم ازلي انه كان قبل العالم امتداد موهوم
لم يكن العالم فيه وكان الحق تعالى فيه بالمعنى الذي
يقال الآن انه تعالى موجود لا ان الزمان واسطة
بينه تعالى وبين العالم بحيث يكون هو تعالى في
احد الحدين والعالم في حد آخر حتى يلزم كون
غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهذا ظاهر جدا
واجيب عنه بان هذا الامتداد الازلي لما كان
امرا محققا موجودا في نفس الامر وكان منشأ

محققه

تحققه ومبدء وجوده موجود واجب الوجود كما صرح
به قبل ذلك كان من الواجب ان يكون الواجب
تعالى في ابتدائه بحسب نفس الامر ليتحقق كونه
منشأه ومبدأ واول العالم في منتهاه لانتهائه به
فيكون واسطة بينهما فاذا افرض كونه غير متناهي
التمادي بحسب نفس الامر اذ لو لم يكن غير متناه لزم
حدوث الواجب تعالى عن ذلك لان العالم
لما كان حادثا كان متناهي التمادي فلو كان
ذلك الامتداد السابق عليه الواقع بينهما
متناهيا كان حادثا ويلزم منه ما سبق كان غير
المتناهي بحسب نفس الامر محصورا بين حاصرين
هما حاشاه وهذا ظاهر جدا وبعبارة اخرى انه
لما كان امرا ممكنا موجودا كان له مبدأ يبتدأ
منه فلما انتهى باول العالم وفرض غير المتناهي كان
غير المتناهي محصورا بين الحاصرين الا ان يق

نعدم انتهائه فانه كما كان قبل وجود العالم وعاء
لعدمه فكذلك يكون بعد وجوده وعاء لوجوده
فهو كما كان ازليا فكذلك يكون ابديا بالوجوب
دوام وجود المعلول بدوام وجود علته
التامة فان ذلك الموجود القديم لما كان من
اثر الواجب ولم يكن وجوده متوقفا على شرط
اخر غير استمرار وجود الواجب لزم منه دوامه
بدوامه فهذا على تقدير تمامه كان من الواجب
ان يجاب به فتامل فيه وما فيه **اقول** من البين
الواضح جدا ان هذا الامتداد لما كان منشأ
تحققه واجب الوجود كما اعترف به كان غير متناهي
التمادي فلا يكون له ابتداء حتى يتاتى ان يقال
من الواجب ان يكون الواجب تعالى في ابتدائه وما
ذلك الا من الاوهام العامية فان محصل معنى
كونه تعالى في ابتدائه يرجع الى انه لا ابتداء له كيف

ولوكان

ولو كان له ابتداء لم يكن غير متناهي التمادي فلم يكن محصورا
في انحصاره بين الحاصرين وايضا يلزم من اعتبار
الابتداء له ما الزمه من شناعة اعني حدوث الواجب
تعالى فلا محالة يكون ذلك الامتداد غير متناه من
جانب المبدء فلا معنى لان يكون الواجب تعالى طرفه
وفي حده ولا يقتضي انفصاله تعالى عن العالم الا
ما بينه المحقق من تحقق امتداد يصح ان لم
يكن العالم فيه وكان الواجب بالمعنى الذي يصح
الان ان يقال انه تعالى موجود وعند هذا يظهر
ان ما افاده لو تم لا يقتضي الا انقطاع غير المتناهي
بما جعل طرفا له وحدا وحاشية وليس يقتضي ذلك
انحصار غير المتناهي بين الحاصرين اذ لا يلزم
الانقطاع من الجانبين الا بعد كونه غير متناهي
التمادي من الطرفين فانه المحذور من الانحصار
بين الحاصرين ولو كان كذلك لكان تعاقب الحوادث

الغير المتناهية بين انحصار غير المتناهي بين الحاصرين
هما المبدء الاول وهذا الحادث اليومي فلم
يكن بهم حاجة الى ابطال التسلسل ببرهان التطبيق
وغيره فيرد في نظايره على ان الواجب تعالى و
العالم بل اول جزء منه موجودان في الخارج ولا وجود
لهذا الزمان فيه فكيف ينحصر بينهما ولا يجري جريان
البيان المذكور في الزمان التقديري ايضا كما
يجري في الزمان الممتد المتخيل من حركة الفلك
الازلية المنحصر بين مبدئه الذي هو الفلك
بين هذا الحادث هنا ولا ينفع القول بعدم
انتهائه كما زعم لان الكلام فيما كان منه قبل وجود
العالم على ان دوامه غير لازم لانه لو انه كان منتزعا
من استمرار وجوده تعالى لكنه متوقف على اعتبار
العقل وانتزاعه وانكار توقفه على شرط آخر
غير الاستمرار مكابرة شنيعة فينقطع عند وجود

العالم

العالم بانقطاع الاعتبار لعدم الحاجة اليه اللهم الا
ان يلتزم بانه لا وجود للزمان مطلقا الا في الاذهان
قبل وجود العالم وبعده فيصرح بذلك ويسلم
لذلك لا لما تقرر من ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه
لاختصاصه بالموجودات الخارجية دون الامور
الاعتبارية ومن ثم لا يوصف بالامكان والامتناع
وجودها في الاعيان فبطل ما قال من انه لما كان
امرا ممكنا موجودا كان له مبدا يبتدا منه مع ان
التزام ان يكون له مبدا يبتدا منه بناء في انتزاعه من
وجوده تعالى يناقض كونه غير متناهي التمادي
ولا يصح كونه تعالى طرفه وحاشيته اصلا لان
من الواجب تقدم الواجب تعالى عليه بحسب نفس
الامر لتحقق كونه سبحانه منشا انتزاعه ويصح ان
يكون مبدا حقيقة ولا يفضي ذلك الى كونه جل
شانه منشا له ومبدا بمعنى ما يبتدء منه امتداده

وظاهر انه لا يصح ان يكون له ابتداء ويهدي الله
لنوره من يشآء ثم قال السيد ره واما رابعا
فلان حدود ذلك الامتداد سواسية متشابهة
اذ لا اختلاف في العدم ولا مخصص من استعداد
او حركة او غير ذلك ولم اختص العالم بهذا الحدوث
لم يكن حدوثه في حد آخر قبله واجاب المحقق طاب ثراه
بان هذا مجرد دعوى بلا دليل اذ لعله كان اختلاف
في اجزائه لانه ليس عدميا محضا لا يجري ذلك فيه
بل امر نفس امري وقع العدم فيه فتأمل وقد يعتذر
عنه بان الامور الوهمية اذا لم يكن منشأ انتزاعها
موجودا في الخارج تكون وهمية محضة واختراعية
صرفة غير متحققة في نفس الامر كوجية الجنة و
ههنا كذلك فكيف يتصور اختلاف نفس امري
وما سبب ذلك الاختلاف النفس الامري مع
وحدة طبيعة ذلك الامتداد فهل هو استعدا

من جانب

من جانب القابل او نشأ ذلك من تأثير الفاعل عن
الحركة الحافظة وغيرها ولم صار مختلف الاجزاء
من غير ما به الاختلاف وهل هذا الا مجرد خيال
ومحض احتمال غير مطابق لما عليه القوم نقل عن
الغزالي و الشهرستاني وغيرهما انهم قالوا كما ان
الوهم يتخيل امتدادا مكانيا لا يقف عند حد
معين ويتوهم وجود العالم في جزء منه ويحكم العقل
بانه لو وجد في الخارج لكان بعض اجزائه متقدما
على بعض بحسب الوضع وبعضه متأخرا من غير
ان يكون لهذا الامتداد منشأ موجود في الخارج
كذلك الامتداد الزماني موهوم محض لا منشأ
له موجود في الخارج فكما لا يدل حكم العقل بتقدم
بعض الاجزاء على بعض في الامتداد المكاني على
وجود منشأ كذلك لا يدل حكمه بتقدم البعض
على البعض في الامتداد الزماني على وجود منشأ

بل نقول تخيل الامتداد ين مركوز في فطرة الوهم
حتّى انّ العقل المشوب بالوهم يحكم بانّ ههنا
فضاء غير متناه وان العالم في جزء منه وكما
يحكم بانّ ههنا زمانا غير متناه وانّ العالم في
جزء منه وكما انّه ليس في الواقع فوق العالم ولا تحته
خلاء ولا ملاء اذ لا فوق ولا تحت فانّ الجهات
تتحدد ببعض العالم كذلك ليس في الواقع قبل العالم
قبل ولا بعده بعد ولا يلزم من ذلك عدم تناهي
الزمان كما لا يلزم من الاول عدم تناهي المكان بل
الزمان متناه كما انّ المكان متناه من غير فرق
وحكم الوهم بلا تناهي الزمان مثل حكمه بلا تناهي
المكان فكما لا عبرة به في الزمان هذا كلامهم و
هو صريح في كونه عدميا محضا وليسا سا ذجا
فتوجيهه باوجه بمورده مع مخالفته للواقع
توجيه بما لا يرضى **اقول** ما ادعاه من كونه اختراعيا

محضا لا يكون منشأ انتزاعه موجودا في الخارج
مع كونه خلاف الواقع لما تقدم من انتزاعه من
الواجب تعالى لا يثبت المقدمة الممنوعة الاجل
ولا يفيد سوى استبعاد الاختلاف الذاتي ولا
ينفي الاختلاف باعتبار الامور الخارجة على انّ
اتحاد الطبيعة لا يستلزم الا انتفاء تغاير
مقتضياتها ولا ريب في اقتضائها ما يوجب
تقدم بعض اجزائها على بعض و اتصافها
بالتصرم والتجدد وغير ذلك ولا استبعاد في
استناده الى تلك الامور المختلفة وما يوجبها
والمجيب لا يزيد على السؤال عن سبب ذلك
وحاصله انه لم يظفر بوجه الاختلاف وجهله به
لا يقتضي انتفاءه لجواز جهله بالاسباب الواقعية
فانّ عدم العلم به غير قادح مع دلالة الدليل
عليه لانّ ما دلّ على حدوث العالم في حدّ معين

اختلاف

يوجب العلم بتحقق ذلك السبب اجمالاً وان لم يعلم تفصيله
ولا محذور فيه على انه لا يرتبط هذا الوجه بابطال
الزمان الموهوم لتوجه ذلك السؤال وطلب
المخصص على تقدير حدوث العالم سواء قيل بذلك
الزمان ام لا فان مآله الى ان انفصاله عن
باريه الحق وتخلفه عن علته التامة يستلزم الترجيح
بدون مرجح وظاهر انه لا فرق بين القول بالامتداد
وعدمه ولا يندفع ذلك بانتفاء الاوقات
قبل وجود العالم بل الجواب عنه مبنى على التزام
الاختلاف بوجه ما ولو باعتبار نفى ازليته
القابل او تعلق ارادة الفاعل المختار في الازل
بوجود العالم فيما لا يزال الحكمة ولا يقتضى ذلك
وجود الزمان فان المفهومات العدمية
والامور الاعتبارية قد يكون لها دخل في الامور
الخارجية كما في ارتفاع المانع والاعتبارات

المخصصة لصدور المعلولات عنه تعالى عندهم
فيجوز ان يتوقف وجود العالم على امر قطعة من هذا
الزمان ويرتبط به الحادث بالقديم كما في الحركة
على ما فصله انتهى ثم اعلم ان تجويزه مطابق لما
عليه القائلون بحدوث العالم ودعوى عدم
مطابقته لما عليه القوم خيال فاسد لا اصل
له وما نقل عن الغزالي وغيره بنفى الزمان الموهوم
بزعمه واين هو من تجويز الاختلاف ونقيضه و
دلالته على كونه عدميا ساذجا لا يقتضى انتفاء
الاختلاف في الواقع على ان توجيه كلام القائل
بذلك الزمان بما لا يرضاه المنكر لا فساد
فيه اذ لا يخص القايل بذلك الزمان في
الغزالي والشهرستاني وعين القضاة و
غيرهم ممن نسب اليه هذا المقال بل الظ ان غرضهم
ابطال لا تناهي الزمان الموجود فان المراد

بعدم دلالة حكم العقل بالتقدم على وجود المنشا
انه لا يدل ذلك على وجود ما بصدده وعليه هذا
المعنى وتطابقه كما في هذا الخبر لا منشا له والا
ففي دلالته على وجود منشا الانتزاع لا يخفى عنه
سماجة وتصريح به قولهم من غير ان يكون لهذا
الامتداد منشا موجود في الخارج وليس المراد انه
ليس له منشا انتزاع اذ لا يتم معه المقايسة على
انه لم يستدل احد بذلك الحكم على وجوده حتى
يحتاج الى تغيير ومما يرشدك الى ذلك قولهم يحكم
بان ههنا زمانا غير متناه وان العالم في جزء منه
فانه صريح في ان المراد ان الحكم بالزمان الموجود
قبل العالم من اغلاط الوهم كالحكم بالمكان الموجود
وراء العالم الا ترى الى قولهم بل الزمان متناه
فان المراد منه تناهي الزمان الذي هو مقدار
الحركة ولو كان المراد نفي الزمان الموهوم لم

يناسب

يناسب هذا الاضراب فتامل وادعاء مخالفة
توجيهه للواقع غير مسموع كغيره من الدعاوي
مما قد اطلعت على فسادها ولا يبعد ان يفرق
بين الزمان المتوهم من ملاحظة تناهي هذا الزمان
وتناهي الاجسام الواقعة فيه وبين ما ينتزع
من بقاء الواجب تعالى وحمل ما حكي عن الغزالي
وغيره مخصص بالاول فانه اختراع محض لا وجود
لمنشاه دون الثاني لان له منشا انتزاع **قال
السيد اما ثانيا** فلان المتقدس عن الغواشي و
العلائق يكون مع اي امتداد فرض ومع كل جزء
من اجزائه وكل حد من حدوده معية غير
متقدرة على سبيل واحد ومحيطا بجميع اجزائه
وحدوده على نسبة واحدة موجودا كان ذلك
الامتداد او موهوما على ما يلي عليك غيره
فاذن اختصاص العالم بحد من حدود ذلك

الامتداد الموهوم لا ينتزع تأخره وتخلفه عن الباري
الحق جل سلطانه اصلاً فانه اذا كان امتداد
الزمان الموجود بالقياس اليه سبحانه على هذا
السبيل فالزمان الموهوم بالقياس اليه سبحانه
احرى بذلك ودفعه المحقق طاب ثراه بان القول
بالامتداد المذكور ليس الا لتصحيح تحقق العدم
قبل الوجود وقد صح ذلك ومرادهم من تخلف العالم
عن الحق سبحانه ليس الا ذلك لا انه كان الواجب في
وقت لم يكن العالم فيه حتى يرد ان الواجب بريء
من الكون في الوقت فلم يصح ذلك على انك قد
عرفت انه يمكن القول بمقارنة وجوده تعالى للوقت
فيصح التخلف بهذا المعنى ايضا فتذكر ومن
تحقق الجواب عنه قال انهم كيف يصححون بالامتداد
المذكور تحقق العدم قبل الوجود والحال ان
ذلك الامتداد موجود بزعمهم كما صرح به قبل

ذلك

ذلك بقوله فاللازم على هذا ليس الا وجود الزمان
هناك وانتم القائلون به يلتزمونه وهل هذا الا
تهافت على انك قد عرفت انهم لا يلتزمونه بل يتحاشون
عنه وان مرادهم من القول بالامتداد المذكور ليس
الا تصحيح انه كان الواجب في وقت لم يكن العالم فيه ليصح
لهم القول بكان الله ولم يكن معه شيء فلا يمكنهم القول
بمقارنة وجوده تعالى للوقت الازلي الموجود الذي
هو جزء من اجزاء العالم لمنافاته لعموم الخبر اذ الموجود
في نفس الامر يصدق عليه انه شيء فان الوجود يساوق
الشيئية بل القول بتلك المقارنة عين القول بالقدم
ان كان لذلك الوقت وجود والا فهو مجرد اسم من
دون تحقق المسمى فاذن لا بد من القول بالوقت
التقديري الراجع الى الحدوث الدهري كما سيأتي
ليصح ذلك التخلف بهذا المعنى وبالجملة هذا
الامتداد المذكور لا يخ اما ان يكون شيئا في نفس

الامر او لا شيئا فيهما فان كان الاول فعموم الجزء ينفي
ازليته فان مفهومه نفي الاشياء وسلب الوجودات
الازلية مطلقا اي وجود كان في اي ظرف كان باي
نحو كان الا وجود الواجب لعينهم منه نفي الصفات
الزائدة ايضا بل هو صريح فيه والا لكان مع الله شيء
في الازل فيلزم تعدد القدماء كما هو من لوازم مذهب
من قال بزيادتها فيبطل قولهم كان قبل العالم زمان
موهوم ازلي نفس امري وان كان الثاني فلا يكون
امرا ممتدا والا لكان حدود وذلك الامتداد
سواسية متشابهة اذ لا اختلاف في العدم ولا
مخصص ويلزم منه عدم تخلف العالم عن البارئ الحق
سبحانه تخلفا زمانيا وكذلك يبطل قولهم ان عدم
العالم كان في وعاء وظرف ممتد متجدد منقض
كوجود زيد في الزمان كيف لا وهما متساويان في
العدم واللاشيئية فكيف يكون احدهما ظرفا والآخر

مظروفا

مظروفا فافهم وأما ما توهم بعض المتفلسفة من ان كان
هنا منسلخ عن معنى الماضي بل عن مطلق الزمان و
ومنها قال بعض المتصوفة حين سمع الحديث الآن كما
عليه كان فهذيان عند اهل الاديان اما الاول
فلانه راجع الى القول بالقدم الان يبين لك ان
الحدوث الدهري واما الثاني فلما اتفق [illegible]
ان الوجود حقيقة في الواجب والممكن بالاجماع لانه
لو كان مجازا في احدهما لصح نفي الوجود عنه في نفس
الامر لانه من امارة المجاز لكن السلب محال والمانع
في اتصاف الماهيات بالوجود اتصافا حقيقيا مكا
مقتضى عقله وكذلك القول بان الشيئية اعم من
الوجود على ما ذهب اليه المعتزلة من ان المعدوم
الممكن شيء وثابت على معنى ان الماهية بحسب تقررها
في الخارج منفكة عن الوجود لا يضر في هذا المقام
كما لا يخفى على ذوي الافهام بل الخبر ينفي القول بثبو

فى الازل وكونه شيئا او يوجب كفرا فابدا الا ان يق ان الموجب
للكفر انما هو اعتقاد قدم الجواهر والاعراض وهم
لا يقولون بذلك اذ القديم يعتبر فيه الوجود وهم
لا يقولون بوجوده فى الازل ولكن حصلت لهم
شبهة فى الفرق بين الثبوت والوجود وجعلوا
الاول اعم من الثانى فهم لا يقولون بوجود قديم
لا بالذات ولا بالزمان سوى الله تعالى سواء فيه
القائلون منهم بالاحوال وغيرهم هذا واعلم ان المورد
قد قال قبل كلامه على السيد ان الظ كما ان الجسم
انه زمانى بمعنى ان وجوده مقارن لوجود الزمان لم
يصح ذلك فى شان الواجب تعالى ايضا اذ يصدق ان
وجوده مقارن لوجود الزمان نعم لا يصح ان يقال
انه زمانى بمعنى ان وجوده منطبق على الزمان مثل
الحركة ولا يصح ذلك فى الجسم ايضا وعلى هذا فلا اشكال
اصلا هذا موضح حوالة فى هذا المقام ولكن ليس هنا

الكلام

الكلام لذلك العلام كما يشعر به قوله متصلا بما مر
هذا ما يخطر بالبال على سبيل الاحتمال فان كان من
الحق فهو الحق وان كان من الوساوس الشيطانية
فنعوذ بالله منها والله يعلم بحقيقة الحال بل هو ما
اخذه من كلام سيد المدققين على ما نقله الحفرى
فى حواشيه حيث قال نسبة الزمانيات الى الزمان
بالمعية فى الوجود سواء كانت منطبقة او غير
منطبقة لا بالانطباق فقط والا لم تكن الاجسام
التى فى زمان ولا يعرض لها تغير زمانية قال ولا
شك ان المجرد مع انه برئ عن التغير يصدق عليه
انه مع الزمان فى الوجود الى آخره قال هناك
والمراد ان نسبة الزمانيات انما تكون بحسب الوجود
ولا يتوقف على الانطباق عليه فالمجرد البرئ عن التغير
يجوز ان ينسب الى الزمان نسبة المعية فان قلت
لما جازت نسبة المجرد البرئ عن التغير الى الزمان

نسبة المعية فنسبة جميع الازمنة اليه ليست نسبة
واحدة لجواز نسبته فى كل زمان معين كهذا اليوم
الى ذلك الزمان بكونه معه فى الوجود وظ ان
نسبة جميع الازمنة الى هذا اليوم ليست على السوآء بالنسبة
الى المجرد الموجود معه ايض ليست على السوآء فما معنى
قول السيد المقدس عن الغواشى الى آخره قلت
يصدق على المجرد انه فى هذا اليوم ظرفا للصدق لا
للمجرد اذ لا تعلق له بهذا اليوم ولا نسبة غير كونه [معه]
فى اصل الوجود كما انه موجود فى هذا اليوم [مع هذا] اصل [الوجود]
كذلك موجود مع ساير الازمنة فى اصل الوجود وكما [انه]
يصدق فى هذا اليوم انه موجود معه فى اصل الوجود
كذلك يصدق فيه انه موجود مع ساير الازمنة فى اصل
الوجود فعدم كون نسبة جميع الازمنة الى هذا
اليوم على السوآء لا يستلزم عدم كون نسبتها الى
المجرد الموجود معه كذلك وذلك لاختصاص وجود

هذا اليوم بهذا اليوم وعدم اختصاص وجود [المجرد]
بهذا اليوم اقول قد اتضح لك ان اسناد القول
بوجود ذلك الزمان فى الخارج وجودا فعليا
الى المحقق وغيره محض اشتباه نشأ من الغفلة عما [كتب]
على هذا الكلام من ان المراد به الوجود الشامل
للاعتباريات ومن التغافل عن تصريحه بعدم وجود
ذلك الامتداد ومن الجهل بان الضابط فى مثله
حمل المجمل على ما يرجع الى محصل معنى المفصل و
التجاهل من عدم التزام القائلين به ومن [هو ل]لذ
عما حققه والد المحقق روح الله تعالى روحهما
كما حكيناه سابقا من ان هذا الوجود لا ينافى
حدوث العالم وعلى هذا فيندفع التهافت [ويصح]
سبق العدم على الوجود وتحققه قبله عند ايض
كما يصح عندهم والاعتراف بانهم لا يلتزمون الوجود
ويحاشون عنه بنا فى انكاره يكون غرضهم ذلك

التصحيح واستفاده رجما بالغيب فانهم يصرحون به
ينادون عليه ولا وجه لادعاء انحصار الغرض من
القول بذلك في تصحيح بعض الظواهر مع انه لا
يصح ذلك ايضا مع القول بوجوده وان حمل على
الوجود في نفس الامر كما عدل اليه ثانيا غلطا
فكما يصح به ذلك الظاهر كذلك يصح به تحقق العدم
قبل الوجود وليس ذلك من اجزاء العالم كما تقدم
فلا حاجة الى القول بالوقت التقديري الراجع
الى الحدوث الدهري بناء على ما سيذكره من
انحصار اقسام الحدوث في الذاتي والزماني والدهري
وانه اذا لم يكن التقدير بمعنى الحدوث الذاتي لانه
عبارة عن وجود الماهية بعد عدمها في لحاظ العقل
دون الواقع ولا بمعنى الحدوث الزماني لانه عبارة
عن وجودها بعد عدم واقعي كمي فلا بد من ان يكون
بمعنى الحدوث الدهري اي وجودها بعد نفي

صريح

صريح واقعي غير كمي اذ لم يعهد منهم اصطلاح غير ذلك
هنا مع ما مر من كلامه وانت تعلم انه لو سلم عدم انحصار
الحدوث في الذاتي والزماني على ما هو المشهور و
بين ان الحدوث الدهري مما اصطلح عليه بعض
الفلاسفة وثبتنا انحصار معاني الحدوث بحسب استقرائه
ما يقتضيه مذاهبهم فيها ولم يكن مخالفا لها على ما
هو الظاهر فلا وجه لتنزيل مقال منكرهم ولا
يرتضي طريقتهم من المتكلمين عليه ولا مانع من
كونه حدوثا زمانيا باعتبار ان الحادث الزماني
ما يسبق وجوده عدم سبقا لا يجامع السابق
المسبوق فيه سواء اعتبر لذلك العدم زمان محقق او
موهوم ام لا ومن اعتبر الوقت التقديري يفسر
الحدوث ايضا على وجه يطابقه وان كان غير
معهود كما لم يعهد ذلك الوقت ولو لزم ذلك
فالاولى ان يقال انه يرجع الى ما ذكره المتكلمون

من الحدوث الذاتي او في الزمان امّا مقدار الحركة
او للبقاء واذا لم يكن الوقت المذكور مقدارا
للحركة فلا يتعين ان يكون مقدارا للبقاء اذ لم يعهد
ممّن اعتبره اصطلاح عن ما ذكر على انّ انكار
اتصافه بخواصّ الزمان من التقدّر والتكمم
مع كونه سفسطة يفضي الى ان لا يكون لاعتباره
فائدة لانه مجرّد اسم من دون تحقق المسمّى فيكون
اعتباره كعدمه وبايّ وجه يطلق عليه الزمان
مع سلب جميع خواصّه عنه ولايّ غرض يتفوّه به
ولا يراد به مسمّاه ومن هنا الاغلوطة وان هو الا
اعجوبة فالظاهر انه يرجع الى الزمان الموهوم الذي
لم منشا انتزاع حتى يتمّ ما يراد منه من تصحيح
التخلف في نفس الامر لتوقفه على كونه امرا ممتدا
كما اعترف به وتحققه في الواقع لا يوجب ان يكون
شيئا موجودا في نفس الامر ولا سيّما في عموم الخبر

الشئ

الشئ ليساوق الموجود فانّ اهل اللغة في كل عصر
يطلقون لفظ الشئ على الموجود نصّ عليه
المحقق الشريف في شرح المواقف فلا يتناول العدم
كما يدل عليه نحو قوله تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئا
ولا يحمل ما في الحديث الا على المعنى المعروف لغة
او عرفا دون المعاني الاصطلاحية الخاصة
على ان الشيئية ليساوق الوجود الخارجي لانه
المتبادر منه كما بيّنه المجيب كيف لا ويرد به على من زعم
انّ الشيئية اعمّ منه وانّ المعدوم الممكن شئ وثابت
من انكر الوجود الذهني فالشئ المنفي في الخبر لا
يشمل ما عدا الموجودات العينية والّا لم يصح اتصا
فها بالصفات الاعتبارية والاضافية على انّ الزمان
الموهوم يمتنع وجوده في الخارج كالمرتسم في الخيال
بل كسائر الاعتبارات المخترعة فلا يكون شيئا
اتفاقا وفي ارادة ما يصح ان يعلم ويخبر عنه كلام

ومع فكونه لاشيئا لا ينفي كونه امرا ممتدا والا لم يكن المطابق للحركة القطعية الخ كلا وكان عين المعدوم المطلق وهو كما ترى وأما استواء حدوده وتشابهها الا ليلزم محالا كما سبق فتحقق العدم قبل الوجود لا يتوقف على كونه امرا ممتدا في الخارج لان العدم ليس من الاعيان الخارجية فيكفي لتعقل تخلف العالم عنه سبحانه تصور عدمه في وعاء ممتد في نفس الامر وتساويهما في الانعدام واللاشيئية في الخارج لا يمنع من كون احدهما ظرفا والآخر مظروفا قابلا للتأكد وتحققه كما بيناه والا لم يستند عدم المعلول الى عدم علته مع انهما متساويان في العدم واللاشيئية فكيف يكون احدهما علة والآخر معلولا ولا ينافي ذلك ما يتوهم انه لا تمايز بين الاعدام فانه ربما اختلفت المعدومات وتمايزت العدمات وعليه كثير من المحققين الا ترى انه انما ينافي وجود المشروط عدم الشرط دون عدم غيره

موجودًا

119

كما ان عدم الضد يصحح وجود الضد الآخر بخلاف باقي الاعدام ولولا امتيازها لما اختلفت مقتضياتها وكون التميز صفة وجودية لا يتوقف على كون المتصف بها شيئا موجودا عينيا فعلم ان الرواية لا تنفي ثبوت المعدومات في الازل وان كان مفهومها نفي الاشياء وسلب الوجودات الازلية مطلقا لانها ليست نصا الا على القول بانه ليس لها وجود في ظرف فيجوز ان لا يكون سلب الوجودات لا ينافي ثبوت المعدومات اللهم الا ان تدعى الضرورة في انتفاء الفرق المعنوي بين الوجود والثبوت فيستدرك التمسك بالخبر ضرورة ان المعدوم ليس بموجود وادعاء نفي هذا الخبر لثبوت المعدوم كيف يجامع دعوى نفيه لكونه شيئا مع انه لا يتم التقريب فيرايهم على انه لا يثبت مثل هذا المطلب بالظواهر ولا طائل تحته ولا يرتبط بما فيه الكلام ايجاب الخبر بنفسه كون القائل بثبوت المعدوم غير ظ

سنداً ولا له حتى يحتاج الى الاعتذار فانّ مخالفته لا
يقتضى التكفير اذ الموجب للقول بقدم العالم على
وجه يؤدى الى نفى الصانع كما يذهب الى الدهريّون الزاعمين
انّ العالم لم يزل كذلك موجوداً بنفسه ولم يزل الحيوان
من نطفة والنطفة من حيوان وكذلك يكون ابداً
او يؤدى الى انكار ما علم من الدين ضرورة كنفى اختياره
سبحانه كما اشتهر عمن انكر تخلف العالم عنه تعالى
لاستلزامه ذلك ولاوجه لما يتكلّفه المتعسفون ولا
يبعد ان يكون حدوث العالم من ضروريات هذا
الدين وقد صرّح جمال العلماء العلامة الحلّى ره
فى جواب المسائل المدنيات بانّ القول بثبوت المعدوم
لا يوجب الكفر لانّ الموجب له هو اعتقاد قدم الجوهر
وهم لا يقولون بوجوده فى الازل لانّ القدم
يعتبر فيه الوجود لكن حصلت لهم شبهة وقطع
ره بانّ من اعتقد قدم العالم فهو كافر بلا
خلاف لانّ الفارق بين المسلم والكافر

ذلك

ذلك وحكمه فى الآخرة حكم باقى الكفار بالاجماع و
قال ره فى نهاية المرام قد اتفق المسلمون كافة
على نفى قديم غير الله وغير صفاته وفى القبسات
القول بقدم العالم نوع شرك وفى موضع اخر
منها انه الحاد و فى توحيد الصمد وقول كون
غير الله تعالى قديماً كفر بالاجماع ولا شبهة فى
انّ المتبادر من القدم والحدوث هو الزمانى
ليس الّا والحدوث الذاتى كالقدم محض اصطلاح
على ما صرّح به غير واحد من المحققين فقد علم
بنقل العلماء قديماً وحديثاً على تباين آرائهم
انّ حدوث العالم مما اتفق عليه كل من انتسب
الى اصحاب الشرائع وهذا مما يورث العلم
بكونه صادراً عن صاحبها ومأخوذاً منه ولا
يخفى الفرق بينه وبين سائر الاجماعات التى
تنتهى الى واحد ويتبعه الآخرون على ذى مسكة

من العقل والاتفاق على ما افاده بعض من اعيان
الاعلام وبذلك يحل ما استشكله المجيب من
اثبات الاجماع على وجه يكون دليلاً قطعياً يعلم
دخول المعصوم فيه بدون التمسك بالضرورة
او بالاخبار المتواترة مشكل ثم الظاهر ان كان تامة
بمعنى ثبت ووجد وانسلاخه عن معنى الزمان
تاويل لا يصار اليه الا لدليل وتعاليه تعالى
لا يقتضيه لانها تستعمل للدوام والاستمرار
نحو كان الله سميعاً بصيراً حتى ذهب بعضهم
الناقصة الى انها تدل على استمرار مضمون الخبر
في جميع الزمن الماضي ولعله المراد من الانسلاخ
بناء على كونها ناقصة وعلى اي حال فتاديته
الى القول بالقدم غير ظاهر ولا مناسبة له بالحدوث
الدهري لعدم تصحيح الزمان المستفاد منه لكن
معه بخلاف الزمان الموهوم فالظاهر انه يشير اليه ولا

وجه لاعتبار الانسلاخ فيه ايضاً مع انه لا يؤدي
الى القدم مع ذلك بل يؤدي الى انتفاء الوجود
عن غيره تعالى كما في الوجه الثاني مع اعتبار الانسلاخ
والا كان المراد كان الله ولم يكن موجود معه في مرتبة
ذاته والآن كما عليه كان فيؤدي الى القول بالقدم
لكن لا يجري ذلك في مثل قول الباقر عم كان الله
ولا شيء غيره اللهم الا ان يعتبر فيه ذلك القيد جمعاً
والصواب حمل المقيد على معنى يجامع الاطلاق
على ما هو الظاهر لعدم الداعي الى ذلك التاويل على
مختار المسلمين بل المليين وكذا التاويل الاخر
ضرورة بطلان القول بعدم وجود شيء غيره تعالى
اللهم الا على سبيل المجاز بمعنى ان وجودها بالنظر
اليه تعالى كالعدم فافهم واعلم ان المحقق طاب ثراه
بعد ما ذكر ما نقله عن بعض معاصريه من كون
تقدم عدم العالم تقدماً ذاتياً شبيهاً بالتقدم

الزمان من حيث توهم كونه في امتداد متوهم كتوهم الامتداد
المكاني فوق المحدد بدون اثبات الزمان الموهوم
وابطل ذلك بانه يرجع مآله الى القول بالقدم
حيث لا يكون سبق بالحقيقة بل بمحض التوهم وذكر انه
لا بد على طريقة الملة من القول بالانفصال بين
العالم وصانعه اورد على نفسه ان الواجب ليس
بزماني فلا معنى للانفصال واجاب عنه بما حاصله
هنا من انه لا يقتضيه ثم جوز كونه مقارنا للزمان كما
حكاه المجيب ثم قال على هذا فلا اشكال ثم هذا ما
يخطر بالبال على سبيل الاحتمال الى آخره ولا يخفى على
من خلع جلباب الجدل والعناد ان قوله هذا ناظر
الى التجويز كما افاد ولا اختصاص له بابطال الجزء
الاخير من الكلام كما فهمه من اسند الانتحال الى ذلك
العلام وكيف جزم بان ما جوزه المحقق ارتضاه
مما ذكره غيره ليس منه مجرد اطلاع على نقل الخبر

مثله عن غيره على انه لا اختصاص له به فقد جوز مثله
الحكماء والمتكلمون فليس ذلك مما يرجى انتحاله
ويطمع فيه فقد ذكر في التعليقات ان العقل
يدرك ثلاثة اكوان احدها الكون في الزمان و
الثاني كون مع الزمان ويسمى الدهر وهذا الكون
محيط بالزمان و وعاؤه وهو كون الفلك مع
الزمان والزمان في ذلك الكون لانه ينشأ من
حركة الفلك وهو نسبة الثابت الى المتغير
الا ان الوهم لا يمكنه ادراكه والثالث كون الثابت
مع الثابت ويسمى السرمد وهو محيط بالدهر
قال وما يكون مع الشيء لا يتغير بتغيره ولا يتناوله
اعراضه بعدما بين ان الشيء الذي يكون في
الزمان يتغير بتغيره ويلحقه جميع اعراضه وقال
في عيون الحكمة نسبة ما مع الزمان وليس في الزمان
هو الدهر وفي النجاة ليس كل ما وجد مع الزمان فهو

فيها نا موجودون مع البرة الواحة ولسنا فيها و
بهنيار عنه ما بين ان المعية على وجه اعتبرها ٩
كانت بقياس ثبات الى غير ثبات فهى الدهر قال
وهذا الكون اعنى كون الثابت مع غير الثابت
والثابت مع الثابت بازاء كون الزمانيات
فى الزمان فتلك المعية كانها متى الامور الثا
وكون الامور الزمانية فى الزمان متاها وليس
فى الدهر ولا للسرمد امتداد لا فى الوهم ولا فى
الاعيان و فى المواقف النسبة الى الزمان لا
يتعين ان تكون متى فان للحركة والجسم نسبة
الى الزمان وليس بحصوله فيه و فى شرحها
واما الامور الثابتة التى لا تغير فيها اصلا
فهى وان كانت مع الزمان الا انها مستغنية
فى حد انفسها عن الزمان بحيث اذا نظر
الى ذواتها يمكن ان تكون موجودة بلا زمان

وقال المحقق الطوسى فى نقد المحصل لا شك ان وقوع
الحركة مع الزمان ليس كوقوع الجسم الغار الذات
المستمر الوجود مع الزمان وليس كوجود القار
الذات الباقى مع الغار للذات الباقى كالسما
مع الارض وذلك الفرق معقول للمحصل قال
وليس معية الثابت والمتغير مستحيلا وجوز
العلامة فى كتاب الفوائد تقدمه سبحانه
على العالم بمقارنة للازمنة المقدرة الغير
المتناهية لا غيره لاستحالة كونه تعالى زمانيا
كما مر وفى التلويحات الجسم من حيث هو
جسم ليس فى الزمان بل لانه فى الحركة وهى فى
الزمان والاشياء الغير المتغيرة اصلا كالعقليات
والتى تتغير وتثبت من جهة كالاجسام فهى
مع الزمان لا فيه وقال فى الاسفار الحق
موجود مع العالم ومع كل جزء من اجزائه و

كذا الحال في كل علة مقتضية بالقياس الى معلولها
فالمع لا لاجل نقصه وان كان غير موجود مع العلة
ولكنها موجودة مع المعلول قال الله تعالى
هو معكم اينما كنتم فهو مع الزمان السابق
معية لا يوجب تغيرا فيصدق عليه انه يوجد
قبل الزمان المعين كما يوجد معه وبعده
على هذا فلوجود الثابت نسبة الى كل زمان
معين كهذا اليوم بكونه معه في الوجود ولا تغير
فيه غير انتسابه الى الامس بكونه معه فيه فاذن
اختصاص وجود العالم بحد من حدود الامتداد
المذكور الذي له نسبة المعية اليه تعالى يعطي
تخلفه عنه سبحانه لان تلك النسبة غير نسبته
سائر حدوده واجزائه وعلى هذا يصح التخلف
بالمعنى الذي فهم من كونه ذلك الامتداد
متخللا بينه تعالى وبين العالم في الجملة ولا

ينافي

ينافي ذلك ما قيل من ان نسبة ذاته تعالى التي هي
صرفة الى الجميع نسبة واحدة ومعية ثابتة غير
متغيرة لانه يمتنع ان تختلف بالمعية واللامعية
والا فيكون بالفعل مع بعض وبالقوة مع اخرى
فتتغير صفاته حسب تغير المتعاقبات تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وذلك لان اتحاد هذه
النسبة من جهة المبدا القيوم لا يصادم اختلافها
من تلقاء المتغيرات فانها مغايرة لها فكانها
نسبة واحدة تنحل منعكسة الى نسب متكثرة
مختلفة باختلاف المتعاقبات على ان مثل
هذه التغيرات في الصفات لا محذور فيه
وظاهر انه لا توقف لذلك الاختلاف المثمر
للتخلف على اعتبار اختلاف نسبة الازمنة
بعضها الى بعض كما تكلفه المجيب ليرد عليه ان
ذلك الاختلاف لا يستلزم اختلاف نسبة

الجرد معه الا ترى الى قول سيد المدققين حيث
افاد بعد ما حكاه المجيب ان نسبته اليه يعني الجرد
ليست نسبة واحدة قال فان اختلاف نسبة الشيء
الى الزمان يكون على وجهين احدهما باختلاف
هذا الشيء كالحادث اليومي فانه في اليوم لكونه
معه في الوجود لا في الماضي لفقدانه فيه والثاني
باختلاف الزمان كالفلك فانه اليوم في اليوم
لكونه معه في الوجود دون الغد لفقدانه واختلاف
نسبة الجرد المذكور الى اجزاء الزمان من هذا القبيل
فانه في هذا اليوم في الحال لكونه معه في الوجود لا
في الماضي والمستقبل لفقدانهما لا لفقدانه في
في الزمان الماضي فيه لا في الحال ولا في المستقبل
لفقدانها هنا ولقائل ان يدفع بالقطع بان
المتعالي عن العلائق مع كل حد من حدود هذا
الامتداد معية غير متقيدة على سبيل واحد

ما ازمنه

ما الزمن من كون الباري الحق سبحانه واقعا في حد
بعينه من ذلك الامتداد العدمي تعالى عن ذلك
علوا كبيرا ولا وقع للاعتذار بانه الزاي وكان
عليه الاستفسار بانه تعالى سلطانه ان كان
في حد بعينه لزم الانحصار والا لم يتم التخلف
فيكون له وجه في الجملة وان اندفع بما اورده
المحقق من افاداته وحقق الله الحق بكلماته وايا
ثم قال السيد واما سادسا فلان الزمان والمكان
شقيقتان متضاهيان متضايفان في الاحكام
من اين واحد ومن متى واحد فكما وراء الامتداد
المكاني اعني فوق الفلك الاقصى المحدد
للجهات العالم عدم صرف لا خلاء ولا ملاء و
لا امتداد ولا لا امتداد ولا نهاية ولا لا نهاية
فاذا بلغ السطح المحدب منه انسان لم يمكنه
ان يمد يده ويبسطها لا لمصادم ومانع مقداري

بل لعدم الفضاء والبعد وانتفاء المكان والجهة
فكذلك وراء الامتداد الزمانى عدم صريح لا امتداد
ولا لا امتداد ولا استمرار ولا لا استمرار ولا نهاية
ولا لا نهاية ولا زيادة ولا نقصان فاستمع القول
واتبع الحق ولا تكونن من الجاهلين قال المحقق
وضعفه ظ لانه مجرد تمثيل لا يناسب المقامات
الحكمية والمتصدى للجواب قال المراد انه قياس فقهى
لا يفيد الا الظن والمسئلة مما يطلب فيه اليقين
فلا يجوز اثباتها بالدليل الظنى ثم تصدى لترميمه و
تعرض لتتميمه فقال تتبع احوال الزمان والمكان
لكونهما امتدادين متناهيين وكالمتلازم بينهما
وجودا او عدما اذ الزمان ليس الا مقدار حركة
الفلك كما ان المكان ليس الا ما احاط به الفلك
فاذا لم يكن فلك فلا زمان ولا مكان كما يأتى ذلك
فى صريح كلام امير المؤمنين عم فلما ابدع الفلك

نافية

نافية من الاجسام واديرت وحد الزمان والمكان
فيهما مثلا زمان لكونهما معلولى علة واحدة و
اليه الاشارة بقوله متضاهيان زمن تضعان فى
الاحكام من لبن واحد وثدى واحد مع الحدس
القوى من الاذهان الثاقبة يفيد الجزم بان
وراء الامتداد الزمانى عدم صريح وليس بانه
ليس فيه شائبة أين كما ان وراء الامتداد المكانى
كذلك وكذلك الحال فى كثير من المسائل الحكمية يستعان
فيه بالحدس الصائب فلا يقوم حجة على الغير مع
كونها معلومة يقينا وقد سبق منهم التصريح بان
الامتداد الزمانى موهوم محض لا منشأ له موجود
فى الخارج واذا لم يكن له منشأ موجود فى الخارج بل
كان مخلوقا للوهم ومخترعا له كان عدما صريحا
وليسا باتا محضا اذ جاصرنا لا امتداد فيه ولا
زيادة ولا نقصان الى غير ذلك من الصفات

المذكورة فهذا منه قدس سره ايماء لطيف الى ان
وراء الامتداد الزماني كون حالة مستقرة لا
فيها تقدم حالي ولا تأخر اخرى وهو المعبر عنه بالثابت
فهو تصوير لتعقل ما وراء ذلك الامتداد ومن
يحل ما اشكل على الوهم تعقله واعلم ان اللاتماد
عبارة عن عدم التماد عما من شانه التماد وما وراء
الامتداد الزماني ليس كذلك وكذا النهاية و
اللانهاية والزيادة والنقصان وما شابه ذلك
فانها كلها من خواص المقادير والكميات وما وراء
الامتداد الزماني عدم صرف لا مقدار له فلا
يثبت له شيء من تلك الخواص بطريق اولى و
هذا مثل الحائط فانه لا يقال له اعمى ولا بصير و
كذلك المجردات لا يقال لها انها داخلة العالم
ولا خارجة ولا متصلة ولا منفصلة اذ الخروج
عدم الدخول عما من شانه الدخول اول لا

يتناهى الزمان والمكان الا في بعض الاحكام
واختلاف قرار الذات مع غيره في كثير من
الامور بين لاستره به وكيف يتشارك ما
يمتنع وجوده في الخارج من الزمان الموهوم
او المرتسم في الخيال مع المكان المخالف له في
ذلك فان المراد به اما البعد واما السطح
وليس شيء منهما مما يقطع بعدم وجوده على
ان ما يقاس عليه الزمان هو الامتداد
القائم بالعالم الجسماني كما يصرح به الكلام
وليس هذا من المكان المرتضع مع الزمان
من لبن واحد ومتغذي واحد في شيء وتفسير
المكان بالاحاطة بالفلك لا يطابق شيئا
ما ذكر ولا يثبت بامثال هذه الخطابيات
الشعرية المطالب الحكمية والمسائل الدينية
وبيان التناهي بكونها امتدادية متنا

يترتب عليه الحكم بان قبل الزمان ليس ساذج فيهل
على استدراك صريح ودور ظاهر فان تناهي
امتداد الزمان مع كونه مردودا عند من ذهب
الفلاسفة الى خلافه ومخالفا لما عليه المحققون
من ان الزمان استمرار منتزع من بقائه تعالى لو
سلم استلزم الجزم بان وراء الامتداد الزماني
المتناهي عدم صرف بدون حاجة الى توسيط
التضاهي المتوقف على اعتبار التناهي والظا
انه ينبني على ان الزمان هو مقدار لحركة الفلك من الكم
المتصل الغير القار متناه لحدوث الفلك كالكم
المتصل القار القائم بالعالم الجسماني وكما
ان وراء الامتداد الموجود القار امر وهمي
اختراعي محض كذلك ما يتوهم قبل الامتداد
الموجود الغير القار لا بد وان يكون كذلك
وفيه من الخلط بين مذاهب الفلاسفة وعقا

المتكلمين

المتكلمين ما قد ذكرته وقد تبين لك ضعف ما
قرره وسمعت انه يجوز ان يتوهم وراء الامتداد
الزماني ما يشاكل المتوهم وراء الامتداد المكاني
من الامر المخترع الذي لا منشأ له وهو غير الزمان
الموهوم المبحوث عنه لان له منشأ انتزاع موجود
ينتزع منه انتزاعا صحيحا واقعيا وليس الامتداد
الموهوم المكاني كذلك اذ ليس له منشأ انتزاع
اصلا وهو الفارق بينهما المانع من قياسه عليه
فيه ولو جاز ذلك لتأتى قياس المكان على
الزمان في احواله ولزم ما لا يلتزمه احد على ان
من قال بالخلاء منهم يرى ان وراء الامتداد المكاني
بعدا موهوما كما وراء الامتداد الزماني سواء
بسواء ثم لا بد من اثبات تناهي المكان ولو هو موهوما
من طريقة الملة حتى يتفرع عليه انتفاء الزمان
الموهوم المترتب على حدوث العالم بعد عدم

وتخلفه عنه سبحانه على ما دلت عليه الشرايع والاديان
كما روى عن الصادق عم انه قال لبعد عدا اجسام
العالم ولا وراء ذلك سعة ولا ضيق ولا شيء
يتوهم الا انه لا يمكن الاكتفاء بمجرده كما لا يكفى ايضا
على تناهى الابعاد الموجودة الثابت عند بعضهم
من طريق العقول بالبرهان مع مخالفة مدلوله
على ما اعتبره لما دلت عليه الاخبار المتواترة عن
العترة الطاهرة من آل الرسول صلوات الله
عليهم من وجود الحجب والاستار والسرادقات
اخلا فرلما نطقت به الروايات المتضافرة من وجود
العوالم المتكاثرة الى غير ذلك فعنهم عليهم الصلوة
والسلام ان بين الله وبين خلقه تسعين الف حجاب
لله وراء ذلك سبعون الف عالم اكثر من عدد الانس
والجن وروى الكليني باسناده عن ابي جعفر عم
ان هذه قبة ابينا آدم عم وان لله تعالى سواها

تسعة وثلثين قبة فيها خلق ما عصوا الله طرفة
عين و في التوحيد والخصال عن زيد بن وهب قال
سئل امير المؤمنين عم عن الحجب فقال اول الحجب
سبعة غلظ كل حجاب منها مسيرة خمسماية عام وبين
كل حجابين مسيرة خمسماية عام والحجاب الثانى سبعون
حجابا بين كل حجابين مسيرة خمسماية عام وطوله خمسماية
عام حجبة كل حجاب منهم سبعون الف ملك
قوة كل ملك منهم قوة الثقلين الى قوله عم و
هى حجب مختلفة غلظ كل حجاب مسيرة سبعين الف
عام ثم سرادقات الجلال وهى سبعون سرادقا
الى ان قال عم ثم سرادق الوحدانية وهو مسيرة
سبعين الف عام فى سبعين الف عام فى سبعين
الف عام ثم الحجاب الاعلى و انقضى كلامه عم
وسكت و فى الكافى عن ابان بن تغلب عن ابى
عبد الله عم قال سالته عن الارض على اى شيء هى

قال هي على حوت قلت فالحوت على اي شئ هي قال على
الماء قلت فالماء على اي شئ هو قال على صخرة قلت
فعلى اي شئ الصخرة قال على قرن ثور املس قلت
فعلى اي شئ الثرى فقال هيهات عند ذلك ضل
علم العلماء وفي حديث زينب العطارة ثم انقطع
الخبر عند الثرى بعد ما تلا صلى الله عليه وآله لم
ما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت
الثرى وفي بعض الروايات الثور على الحوت و
الحوت على الماء والماء على الهواء والهواء على
الظلمة ثم انقطع علم الخلائق عما تحت الظلمة
فهذه الروايات وامثالها تنادي باعلى صوتها
على فساد تلك الاصول وضعف آراء اولئك
الفحول فويح من تلقاه بالقبول من ضعفاء
العقول ولا يبعد ان يقال بمضاهاة الزمان
والمكان في انه لا اتفاق على وجودها وعدم

الثور على الثرى قلت فعلى اي شئ م

القطع بحقيقتها وانتفاء الجزم بما لها من الاحكام
وعدم اليقين بتناهيها من طريق السمع ولا
وثوق بما يفيد ذلك من سبيل العقل سيما
اذا كانا امرين موهومين حتى يصار الى التاويل
ونعم ما قيل ان اول درجة في الالحاد ارتكاب
بغير دليل والله هيأ سواء السبيل وقد
اعترفوا بجواز وجود ما عدا ما عدوه من الاجرام
في نضد العالم الجسماني فكيف يقطع بانتهائه
بالفلك الاطلس هذا واما التلازم بينهما
وجودا وعدما فهو كالتناهي ان تم ثبت بالمطلق
من غير توقف على التناهي وبدون حاجة الى
الحدس الصائب من الذهن الثاقب لكنه
فرع كون الزمان مقدار الحركة ويتوقف على نفي
الزمان الموهوم ان اريد بالوجود ما يعم التحقق
في نفس الامر فيدور والا لم يفد شيئا فانه لو

سلمات التلازم بينهما بحسب الوجود العيني وخلا
يفيد تناهي الموجود من الزمان لما وجد من
المكان فلا يترتب عليه مع ما فيه من المصادرة
والدور والاستدراك الا تناهي ذلك الزمان
المتناهي وليس الكلام فيه ومقتضى الخبر ليس
الا وجود المكان عند ابداع الفلك ووجود
الزمان مع ادارته اذ المكان يستند الى ابداع
الفلك وما فيه كما ان الزمان مستند الى ادا
فالنشر على غير ترتيب اللف وليس فيه نفي
الموهوم من الزمان قبل ذلك اصلا ولا يقتضي
كونهما معلولين لعلة ثالثة هي الفلك كما سبق
الى بعض الاوهام مع انه لا بد في التلازم من
ارتباط خاص موجب لعلاقة اللزوم ولا دلالة
فيه على ذلك قطعا وتسلمه ممن جعله مقدار الحركة
القائمة بالفلك والاحتجاج به على من ينكره

من الركاكة والسخافة بمكان فالمعنى ان الادارة
يتبعض الزمان بالليالي والايام فيطابقهما
تقدم ان الزمان قبل وجود العالم لا ينقسم
الى الشهور والاعوام الا ترى الى ما في نهج
البلاغة من قوله عم وانه يعود سبحانه بعد فناء
الدنيا وحده لا شيء معه كما كان قبل ابتدائها
كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت ولا مكان
ولا حين ولا زمان عدمت عند ذلك الاجال
والاوقات وزالت السنون والساعات
فانه صريح في ان المعدوم انما هو الاجال
الاوقات والمنفي هو السنون والساعات
فان قوله عم عدمت عند ذلك استيناف
بياني يبين ما قبله من انتفاء الزمان كما تبين
في علم البيان فالمعنى ان الحال بعد فنائها
مثل ما قبل ابتدائها في كون الزمان منتزعا من

بقائه تعالى غير منقسم الى الليالى والايام قبل خلق
وجود العالم وادارة الفلك وطلوع الشمس وغروبها
فان ذلك مواقيت للناس يتجزى به الزمان الى
السنين والساعات ويتحدد به الاجال والاوقات
ولا يفهم من الزمان عرفا الا الليالى والايام و
الاسابيع والشهور والاعوام وقد تقرر ان ما فى
النصوص لا بد ان يحمل على المعانى المعروفة اذ
الاصطلاحات الخاصة غير مفهوم منها قطعا و
الحاصل انه لا دلالة لشئ على وجود الزمان وكونه
مقدار حركة الفلك فضلا عن كونه صريحا فيه
انما يستلزم تبعضه الى السنين والساعات و
تجزيه الى الاجال والاوقات وهذا المعنى امر
عرضى للزمان كما اعترف به المجيب قال فى المواقف
والكم المنفصل قد يعرض للمتصل كما اذا قسمنا
الازمان بالساعات وانقسامه الى هذه

الاقسام لا يفيد الا وجوده فى الذهن وتحققه
فى نفس الامر ولا يدل وجود الزمان باى معنى
كان بعد وجود العالم على نفى الزمان الموهوم
قبله لانه لا وجود له اصلا كما نبهناك عليه سابقا
كما ان انقضاء الاجال والاوقات لا ينفى الامتداد
الموسوم بالزمان الموهوم لانها مترتبة على
ادارة الفلك وطلوع ما فيها من الكواكب و
غروبها ولذلك يكال به السنون والشهور و
يقدر به الايام والدهور بعد ذلك وليس
ذلك فيما قبله ولا نفتقر لذلك الى اعتبار وجوده
فى الخارج كما توهم ولم يسبق التصريح من احد
بان الامتداد الزمانى منحصر فى الموهوم المحض
وليس له منشأ انتزاع موجود وانما سبق التصريح
من بعضهم بانه ههنا زمانا وهميا كذلك واين
احدهما من الآخر كيف وقد صرح المحققون

بانّ لهذا الزمان منشا موجودا ينتزع ذلك منه
ولا يرتاب من له ادنى مسكة فى صحة انتزاع
الامتداد الموصوف بالاستمرار وعدم التنا[هى]
القابل للزيادة والنقصان والتمادى فى المنازع
فيه مكابر لا يستحق الخطاب وغاية ما علم من
التصوير ما مرّ منه غير مرّة من ان قبل وجود الزمان
حالة مستمرة يعبر عنها بالثابت اذ لا حركة ولا
تغير ويتوجه عليه ان سبق العدم المحض المعرى
عن الامتداد لا يقتضى الانفكاك ولا يستحيل اجتماعه
مع المسبوق من حيث هو كذلك فسلب التقدم
عن العدم السابق على الوجود يؤدى الى الحدوث
الذاتى ويفضى الى القول بالقدم اذ لا معنى له
الا المسبوقية بحالة ثابتة غير متغيرة ولا ممتدة
وهى التى يعبر عنها بالعدم الصريح البائن اللّبس
الصرف الساذج ولا يتحقق الانفصال عن

الواجب

الواجب تعالى بمقتضى العقل الخالص من شوب
التقليد الا بالعدم الواقع فى زمان قبل زمان
وجوده والحكم بتخلف العالم عنه سبحانه وانفكاكه
بدون ذلك من تكاذيب الوهم الظلمانى وتلاعيبه
فليجتهد فى تلطيف القريحة وليتحرز عن وساوس شيطان
الوهم فان قيل بان ذلك العدم سابق بالذات
كتقدم الامس على اليوم فلا حاجة به الى زمان
فالجواب انه لا يكون السبق الانفكاكى تقدما
بالذات فى غير اجزاء الزمان لانه معروض القبلية
والبعدية بالذات ولهذا ينقطع السؤال عن
وجه التقدم اذا انتهى اليه فتقدم بعض اجزائه
على البعض يكون بذواتها من غير توقف على
زمان مغاير عارض لها ولا واسطة فى ثبوته
لها كالاواسطة فى ذلك الاثبات بخلاف
غير الزمان فانه لا يتصف بالتقدم والتأخر

الانفكاكيين الا باعتبار ما يعرض له من الزمان

وح فلا بدّ في اتّصاف عدم الزمان وغيره بهذا

النوع من التقدّم من عروض الزمان له ولا ضرورة

الى الزمان الموجود بل يكفي فيه الزمان الموهوم

كما صرّح به المحقق المورد لانّ العدم السابق

لا وجود له في الاعيان على انه ليس يوجد في الخارج

عند المحققين شيء من الازمان الا الآن

يمنع كون هذا ذاتيا او عرضا اوليا للزمان او

يق بانه لا يلزم من كونه معروضا له بالذات ان

يعرض لغيره بوساطته لا بدّ لذلك من دليل وح

يجوز ان يعرض للعدم بدونه وقد يق ان اتصاف

العدم بالسبق انما هو بعد وجود العالم وتحقق

الموجودات ولو سلم فلا نم انّ منشا استحالة

الاجتماع هو اتصافه بالسبق بل يجوز ان يكون

لانهما متقابلان بالايجاب والسلب لاجل هذا

التقابل

التقابل لا يجتمعان ثم انّ المحقق المورد قدس الله

روحه بعد ما ابطل ما تمسك به ذلك السيد

عطر الله مرقده بما سمعته من الايرادات القوية

التي لا مدفع لها ولا يستطيع من رام التفصي عنها

ان يحوم حولها قال فقد ظهر مما قررنا ان القول

بالزمان الموهوم مما لا يمكن ابطاله بمثل هذه الوجوه

وان معنى حدوث العالم لا يستصح بحسب ظاهر

ما وصلنا اليه الا بالتمسك به بل نرى اي ان

ربط الحادث بالقديم ايض لا يستصح الا بالتشبث

بذلك ثم ينبغي ان ينظر فيه هل هو مما يخالف

الشرع ام لا فان لم يكن مخالفا له فبها ونعمت

وان كان مخالفا له على ما يشعر به ظاهر بعض الاثار

فيجب ترك الاقتحام فيه والوقوف عند الشبهة

عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده انه ولي

التوفيق وقال في الحاشية وايضا ينبغي ان يتامل

فی جریان براهین ابطال التسلسل فیه والمقام لا یسع
تحقیق ذلک **اقول** لا یشتبه علی من اتسم بالانصاف
وتجنب عن مطیة الاعتساف بعد التامل فیما
اوضحناه بعین بصیرة واخذ ذلک بید غیر قصیرة ان
ما ذکره المحقق المورد فی هذا الباب لم یخرف عن
صوب الصواب وان ما انتصر له المتعرض المعترض
کنسج العنکبوت بل اوهن بکثیر من الات البیوت
کما اتضح بفضل الحی الذی لا یموت فرمیه بقلة
التدبر وسوء التفکر ممن هو اولی بذلک شیء
عجاب الا تری اولی الفضل والنهی فی الاعصار
والامصار اذعنوا بانه من اصحاب التحقیق و
ایقنوا بکونه من ارباب التدقیق ولم یبذلوا له
التصدیق الا بعد ما عرفوا بالتامل الدقیق و
الفکر العمیق انه بذل التحقیق ولا ینکره الا من لم
یبلغ فهمه ولا یحیط به علمه فان الناس ابناء

ما یحسنون

ما یحسنون واعداء ما یجهلون ومن انی یتوهم
انه ادعی شیئا لم یقید رله علی بیان وکیف یتطرق
الیه ما افاده السهو والنسیان مع انه لم یذهب
الی وجود ذلک الزمان فی الاعیان وانما اورد
علی ما تمسک به لابطاله من الدلیل والبرهان
انه لیس ما هو کالمثل السائر من ان المانع من حیث
انه مانع لا مذهب له ولا یثبت علی دین من الادیان
علی انه صرح بتوقفه وتردده فیه لما یشعر به ظاهر
بعض الاثار کقوله علیه السلام فی حدیث ذعلب سبق الاوقات
کونه والعدم وجوده والابتداء ازله وقوله صلوات
الله علیه لا تصحبه الاوقات وقال علیه السلام الذی لم
یسبق له حال حالا فیکون اولا قبل ان یکون اخرا
وفی صحیح ابن ابی یعفور عن الصادق علیه السلام هو الاول
قبل کل شیء وعن ابی ابرهیم صلی الله علیه انه
تبارک وتعالی لم یزل بلا زمان ولا مکان وفی

صحيحة ابن مسلم عن الباقر ع قال سمعته يقول كان الله و
لا شئ غيره ولم يزل عالما بما يكون فعلمه به قبل كونه
كعلمه به بعد كونه وفى الكافى عن ابى جعفر ع ان الله
تبارك وتعالى لم يزل متفردا بوحدانيته ثم خلق محمدا
وعليا وفاطمة فمكثوا الف دهر ثم خلق جميع الاشيا
الخبر وفى حديث عمران الصابى اما الواحد فلم يزل
واحدا كائنا لا شئ معه بلا حدود ولا اعراض ولا
يزال كذلك ثم خلق خلقا مبتدعا وفى الكافى او كا
اول ما خلق من خلق الشئ من الشئ اذا لم يكن له
انقطاع ابدا ولم يزل الله اذا ومعه شئ ليس هو
يتقدمه ولكنه كان اذ لا شئ غيره فمن ظاهر نحو
هذه الاثار دلالة على تفرده تعالى بالوحدانية
قبل ايجاد العالم وخلق الاشياء وانتفاء شئ معه
قبل ابتداء المخلوقات فانه قبل القبل وهو الاول
والآخر و فى ذلك اشعار بنفى الاول وفاتح وسلب

الازمان

الازمان عنه سبحانه ولكن لا دلالة فى شئ منها على
محالفته ما بحث عنه من الزمان للشريعة المقدسة
لان نفى الاوقات ظاهر فى عدم وجودها كما ان
المراد من سلب الزمان عنه تقدست اسماؤه عدم
ظرفيته له تعالى ذكره وانطباقه عليه كما فى المتغيرات
الزمانية ولا يقدح ذلك فى ادراك الاستمرار الازلى
الممتد من دوامه سبحانه ولتسرمده على ان المتبادر
من الاوقات وما يجرى مجراها فى الاخبار الليالى والايام
وما يتالف منها من الشهور والاعوام ولا وجه لحمل
ذلك على ما لا يعلمه الا الخواص من المعانى الاصطلاحية
على ما سبق ولا شك فى انتفاء الاوقات المحققة
والحوادث المتجددة ح كما لا ريب فى انتفاء الليل
والنهار وما شابه ذلك من الصفات ولا ينافى ذلك
توهم الازمنة وتقدير الاوقات وتبعضها بالسنين
والاحقاب والدهور والتعبير بما يعبر عنها من
اسامى ايام الاسبوع والقاب الشهور وفى الايات

القرآنية ايماء اليه وفي كثير من الروايات شواهد
عليه وقد مرّ من ذلك ما فيه كفاية فالظاهر انه يطابق
المنقول كما يوافق المعقول ولا يتضح معنى الحدوث
والارتباط بين الحادث والقديم الا بذا ولا يجوز
ان يكون تخلف العالم عن المبدئ الكافي الاول
بمجرد الفرض ومحض التوهم لانه خلاف الاجماع و
النصوص فلا بد ان يكون تخلفا حقيقيا واقعيا
فلا محالة يتوهم لعدمه امتداد ازلي وانكاره مكابرة و
ربما يدعى الاجماع بل الضرورة الدينية على ان جميع ما
سوى الله بقضها وقضيضها منفك عن ذاته تعالى
بحيث يتوهم بينه وبين اي شيء فرض زمان ممتد غير
متناه فهذا الامتداد لا يكون بدون منشأ ولا ينفك
عن راسم وان جوز الترجيح بلا مرجح وتخلف المعلول
عن السبب التام وكذا لا ينفع دعوى انه لا يمكن
وجود الحادث قبل وقت حدوثه ثم صار ممكنا
كاختصاص الحدوث بوقته اذ لا يوجد قبله

وقت

وقت ولا يتاتى اسناد ذلك الامتداد الى الحركة
ونحوها من لوازم الموجودات لانه يلزم القدم كما
لا يصح اسناده الى اجسام متحركة او غير متحركة
متعاقبة غير متناهية او اكوان متجددة يكون كل
منها حادثا لذلك ايضا فانه لا يطابق الادلة
السمعية مع بطلان التسلسل في الموجودات
مطلقا فلا محيد عن القول بانه مما ينتزع من
الواجب عز وجل باعتبار بعض اوصافه الانتزاعية
ويكون ح الجزء الاخير من العلة التامة للحادث
هو تقضي الاستمرار السابق ووصوله الى حد
معين منه وحدوث هذا الآن يترتب على تقضي
ما سبق من الاستمرار المذكور لانه نهاية متحقق
بتحققه وظاهر ان حضوره لا يفتقر الى مرجح لان تلك
التقضيات اعتبارات لازمة لهذا الزمان و
منشأ انتزاعه كاف لثبوت هذا الاستمرار وذلك

الوصول من غير توقف على شرط وبدون حاجة الى موثر
سواه فلا حاجة الى التزام ان الشرط انقضاء جزء
سابق عليه ومرجح وصوله الى حد مسبوق بوصول
هلم جرا بناء على ان هذا الزمان والوصول والانقضا
من الامور الاعتبارية ولا يستحيل التسلسل فيها
سيما اذا كانت متعاقبة مع انه لا تمايز الحدود
والوصولات ولا تباين الاجزاء ولا تعين الانقضاءات
ولا يستلزم ذلك التشابه في اجزائه وعدم الاختلاف
بل يجوز ان يختلف بالنظر الى ارادة الفاعل او
باعتبار قصور القابل او توقف على غاية او يكون
الحد المتعين في حد نفسه المقارن لمبدء تحقق
الحادث من الشرائط والمقدمات لوجوده ويكون
حدوث اول صادر موقوفا على جزء ازلي من هذا
الزمان لاستحالة ازلية الممكن وامتناع ان يكون
الوجود اتم مما هو عليه ولا دليل على خلافه وليس

للحكماء

للحكماء ومن تبعهم سيرتهم ان يتفقوا من مدخلية مثله
في وجود الاشياء في الخارج لان ما يرتبط بالقديم
عندهم هو ما يفرض من النسب المختلفة بالقياس
الى الحدود الفرضية من المسافة من حيث انها
لازمة للحركة التوسطية المستمرة بتشخصها
المستندة الى الثابت بذاتها وبتشخص وجود
الحادث بما يفرض لها من الاجزاء بحسب تلك النسب
المتعاقبة وكان كل واحد منها مستندا الى الثابت
عليه وليس لشيء منها وجود الا في نفس الامر او في
مرتبة من مراتب القوة او ما شئت فسمه كما صرح
به شارح الهياكل على ان وجود الحوادث وصحة
ارتباطها بالقديم ح انما يكون من جهة الزمان
والحركة القطعية وهما غير موجودين في الخارج
عند المحققين وكما ان للحركة جهتي ثبات وتغير
كذلك لهذا الاستمرار الثابت من حيث انتزاعه

من دیمومیة القیوم جهة تغیر لاشتماله علی حدود
مفروضة باعتبار ما ینتزع منه من المتقضیات
والوصولات الموجودة فی نفس الامر او فی مرتبة
من مراتب القوة لان من شانه اذا عقله العقل
ان یدرکها منه وینتزعها ویکون له دخل فی وجود
الحوادث وتخصصها لک بهذا الاعتبار علی
وفق ما یقال فی الحرکة فاذا اجوزوا هم ذلک فلیجوز
هذا ایضا بلا فرق اذ ظاهر ان وجود الحرکة
التوسطیة والآن السیال لا یوثر فی الفرق اذ کما
انهما منشأ انتزاع الزمان والحرکة القطعیة کذلک
ذات الله تعالی منشأ انتزاع فاذا کان وجود
منشأ انتزاعهما کافیا فی المرام فهو متحقق علی
هذا القول ایضا فلم یبق شیء سوی ان یقول الحکماء
ان انتزاع الزمان لا یمکن الا من الآن السیال
والحرکة التوسطیة وهو لیس الا مجرد ادعاء من

الزمان

دون برهان ولا دلیل علی ما افضله قدوة المحققین بعض
التفصیل وحیث لم تتمایز الاجزاء المفروضة والحدود
المعینة من هذا الامتداد ولم یتمیز السابق منها من
المسبوق ولم ینفصل العلة من المعلول ولم یتعلم
الطرف منه من الوسط لم یمکن اجراء براهین ابطال
التسلسل من التطبیق والتضایف والوسط الیه
سبیل فان تطبیق ما انقطع منه بقدر ما قطعناه علیه لا
یتصور بدون وجود المنطبقین کما فیما یوجد من
الکمیات القارة وهذا الاخیر فی ازلیة الواجب
تعالی شانه ولا یکتفی به فی نفی ما لا یتناهی من البعد
الموهوم ویحتاج الی بیان امتناع الخلاء فی
وجه بل لا یتیسر التطبیق بدون وجود احادهما
علی نحو التعدد والامتیاز ولو ذهنا وهو مح
لان استحضار ما لا یتناهی مفصلا فی زمان
متناه سیما اذا کانت الاحاد متعاقبة مستحیل

بديهة ووجود كلّ واحد في الاوقات المتتابعة
على التطبيق لا يفيد لانه يرجع الى تطبيق المعدوم
على المعدوم على ما قيل وعلى تقدير عدم احتياج
التطبيق الى ذلك والاكتفاء بالدخول في الوجود
في الجملة والتزام جريانه في الموجودات المتعاقبة
لا يجري في هذا الزمان اذ لا وجود له اصلا كما
لا يجري فيما لم يوجد من الحوادث المتعاقبة من جانب
الابد ولو سلم ان بناءه على تخيل الانطباقات
ليظهر منه الانقطاع لا على وقوعها وامكانه وقد
جوزنا تخيل الترتيب ايضا فيما لا يتناهى من الموجودات
المتعددة المتمايزة التي لا ترتب بينها حتى
يلزم بطلان التسلسل في الامور الموجودة مطلقا
مجتمعة او متعاقبة مترتبة او غير مترتبة فلا يلزم
ذلك في غير الموجود مع ان تحقق الاجزاء المتمايزة
الغير المتناهية بالفعل خارجا او ذهنا فيما يقبل

الانقسامات

الانقسامات التي لا تقف من المقادير سيما في الامر
الموهوم او انطباق جزء عليه ربما كان محالا في
ان يستلزم محالا اخر كتناهي غير المتناهي او مساواة
الكل للجزء عند التطبيق وادعاء خلافه غير
مسموع الى ان يجيء ولا يصغى الى دعوى الضرورة
فيه وتخيلها اجمالا على سبيل الفرض والتقدير
غير كاف على انها موجودة بالقوة كاجزاء الجسم
المتصل ولا اشتباه في عدم جريانه فيها والتفرقة
بين المتناقصة والمتزايدة منها غير مؤثر في المقام
كالفرق بين تناهي المقدار وخلافه فليتأمل وكذا لا
يجري فيه التضايف وغيره ايضا اذ لا تحقق للاضافات
الا بحسب الاعتبارات التي لا تقف فلا يعرض
لما فرض منها الا مرتبة متناهية من مراتب الاعداد
مع ان هذا الاستداد غير متناه من الجانبين وفي
اختلاف عدة المتضايفين معه نظر وهذا

التحقيق بظهرانه لا تمس حاجة الى ما ذكره المحقق الشريف
وغيره من انه لا مخلص في فيضان الحادث عن القديم
الا بالتزام التسلسل على سبيل التعاقب اما في هذا
الزمان او في تعلقات الارادة على مذاق المتكلمين
واما في الحركات والاوضاع الفلكية كما اختاره الحكماء
الذاهبون الى ما يستلزم ذلك وبعد اللتيا والتي لا
يكون التسلسل باعتبار هذا الزمان ونحوه الا في الامور
الاعتبارية ولا كلام في التزامه ولا محذور في التزام
كما في مراتب الاعداد وما شاكلها على انه من قبيل الاعتبارات
التي لا تقف عند حد فلنقف على هذا الحد من
البيان في مرآة الازمان اذ قد تيسر بتوفيقه تعالى
نقض ما اغبر من حواشي ذيل ما افاده المحقق طاب ثراه
مما لا يشفي الغليل ولنعرض عما اكثر فيه المولع بالتكثير
والتطويل بما لا يروي الغليل ونستغني من استقصى
ما فيها عن ايراد ما فيه من القال والقيل واتفق

الفراغ عما امرته وعزم عليه ممن يحتسب فيما صنع
الفوز بما اعد الله تعالى من الرضوان محمد بن
محمد زمان من الله العفو عليهما بالرحمة والغفران
واسكنهما بحابيح الجنان في الثاني من الاول للعام
الثاني من السابع للثانية من الالف الثاني من
مهاجرة من عليه الالف من التحية في الاول والثاني
والحمد لله اولا واخرا ما تعاقبت الازمنة والاوقات
على الاعوام والدهور وتالفت السنون و
الاحقاب من الايام والشهور

ل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلوة والسلام على محمد وآله الذين اصطفى وبعد

فحيث ظهر لدى وتحقق عندى ان الامجد الافضل والاكمل الانبل

ذا الفهم الثاقب والفكر الصائب الجدير بالاجلال والاعظام

والحقيق بالتبجيل والاكرام الشيخ محمد بن محمد زمان وفقه الله سبحانه

لاقتناء العلوم والمعارف وتحرير النكت واللطائف من

ذوى الفضل الاعلام والنقض والابرام مستعدا لتحمل الرواية

وسلوك طرق الدراية فاستخرت الله سبحانه واجزت له ان

يروى عنى ما صح لدى روايته ووضح عندى درايته وظهر عندى دليله

وبان لى سبيله من اصناف العلوم والمعارف الحقيقية والتحقيقات

النقلية والعقلية المشتملة عليها مصنفات الفرقة الناجية

الامامية ومؤلفات الكتب العاجية من فقه وحديث وتفسير

واصول ولغة وغير ذلك من فنون العلوم خصوصا ما عليه المدار

فى هذه الاعصار كتاب التهذيب والاستبصار والكافى

ومن لا يحضره الفقيه فى الامصار وما علقته من الحواشى وما كتبته

من الفوائد وما اشتملت عليه اجازات العلماء الاعلام الذين

عليهم الاعتماد فى النقض والابرام بطرقى المتعددة واسانيدى

المستندة المتصلة بارباب العصمة الاعلام عليهم الصلوة والسلام

منها ما رويته عن شيخى العلامة ومعتمدى المدقق الفهامة نادرة

الزمان العلم الثانى من العلماء الاعيان قدس الله سره والخلود

فى الجنان سره الشيخ سليمان بن عبد الله البحرانى الماحوزى عن

شيخه الافضل البهى ذى التحقيق الجلى الشيخ سليمان بن على

البحرانى نور الله سبحانه ضريحه بطرقه المتصلة الى الائمة الاعلام

عليهم افضل الصلوة والسلام وحيث اوجبت حوادث كثرة

الاشغال وتوزع البال ضربنا صفحا وطوينا كشحا عن ذكر

الطرق بالتفصيل وسلوك طريق الاجمال فى جميع الاحوال

وعليه سلوك الاحتياط فى العلم والعمل وتجنب طرق الخلل و

الخطل ملتمسا من جنابه الاقدس الدعاء فى مقام الخلوات وفى ظان

الاجابات وكتب الاقل الاحقر حسين بن محمد بن جعفر الماحوزى البحرانى

احسن الله حاله وجبر خلاله اليوم السادس عشر من شهر رمضان

سنة ١٠٦٢ الثانية والستين والالف

[illegible]

وشرط في القصر ... مدة اذا

القصد بلا [illegible] كطالب الابق لا يقصر ... ان

السير في الايام ... ويقصر [illegible] في الرجوع مع البلوغ الى

ان زاد سفر [illegible] المسافة ويقصر [illegible] الابناء المسافة والعبد والزوجة

المسافة واشترط الاصحاب اعتبار القصد للتابع [illegible] المتبوع وقدم في الاحكام

والخادم والاسير [illegible] بقصد المتبوع [illegible] علموا [illegible] الكلام [illegible]

بانهم يقصرون وان [illegible] قصدوا الرجوع بعد [illegible] المتبوع من اطلق الحكم [illegible]

اتفاقا عند الاصحاب ولم [illegible] العبد [illegible] الشيخ بالعلم [illegible] اذا اعاد الامام [illegible]

الامام مجمعا عليه [illegible] الفرد [illegible] في الاحكام [illegible] الامام ينتقل

علي [illegible] الامام [illegible] بالعام [illegible] بالبلد

والعطايا [illegible] الامام [illegible] [illegible] الشرط [illegible] في الارض

وايضا قال [illegible] الامام [illegible] [illegible] اتم [illegible]

[illegible] وقال الشيخ [illegible] [illegible]

[illegible] انتهى

وقال الشهيد في الدروس [illegible] الشيخ [illegible]

وقال

العلامة في نهاية الاحكام [illegible]

قصد المسافة وشرط في القصر [illegible] التقاء [illegible]

الذي لا يدري [illegible] لا يقصر [illegible] بقصد معلوم [illegible]

ولو قال [illegible] لا يقصر [illegible] [illegible]

طلق [illegible] الرجوع [illegible] [illegible] المقصد [illegible]

الابق اذا قصد الرجوع [illegible] [illegible] ولو نووا [illegible]

فان عرفوا المقصد [illegible] يقصدهم [illegible]

اختيارهم [illegible] والمرأة [illegible] [illegible] الوقف [illegible]

فلا عبرة بنية العبد والمرأة [illegible] الامام [illegible] [illegible]

والقصد [illegible] المسافة [illegible] [illegible] الرجوع [illegible]

[illegible] العلم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

وهو قول [illegible] العلم [illegible] [illegible] [illegible] الرجوع [illegible]

[illegible] الرجوع ولا يقصر



لانه يبس

فخرج من قراره ... زعم فرج

وبدا من الخرق ... الى بعض الطريق فبادرت

بيد ابن ... صاحبه ... ولانه فرج ... اراد النجوان

البحر الى الوضع ... الدلالة ... افلا ... فان ... اصح

وانما وجانبا لكان ... [illegible]

الفرق فيه ... [illegible]

۲۰ - مجموعه رسائل حاج محمد زمان کاشانی - دفتر ۱۶۲۴۸ شماره کتاب

۱۳۵۴ شمسی ۱۴۲ برگ ... ۱۵ سطر و خط

آن نسخ متوسط کاغذ سمرقندی جلد تیماج زرد ... قطعی خشتی کوچک

و در تاریخ ۱۲۴۰ تا ۱۳۰۹ نوشته شده و حواشی آن مجدول ...

۲۰ ½ × ۱۲ ½

آغاز - یقول العبد المذنب الى الله المتعالی محمد ابن ... الشیخ ... الحاج محمد زمان شرح الله صدره

انجام - على الاعوام والدهور ... الشهور والاحقاب بين الايام

و در آخر - بقیه چند صفحه دیگر